

مذكرات فناء الثور

دراسة تشريحية تاريخية نقدية

د. محمد الجوادى

الجزء الأول

مذكرات كمال حسن على وسيد مرعى وعبد الجليل العمري وثروت عكاشة وإسماعيل فهمى
وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسى وحسن أبوباشا

دار الشروق

المجلد : الفنان محمد حبي
الوسائط الداخلية : الفنان فرج حسن
الخطوط : محمود إبراهيم

إهداء

إلى أستاذي الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم
النموذج الأمثل للبر إلى القيادي في العقدين الأخيرين

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي
أستاذ التاريخ الحديث وعيد كلية آداب حلوان

ما زال ثوار يوليو ١٩٥٢ ، والذين عملوا معهم في مختلف المواقع ، يرسلون ذكرياتهم مع قيادات الثورة ، ويسجلون تجربتهم عن الأعمال التي قاموا بها ، والمهام التي أنيط بهم تنفيذها . ويبدو أن المطابع ما تزال في انتظار المزيد من هذه الذكريات التي تغرى بالقراءة والمتابعة ، بحثا عن الأسرار ، وكشفا للمستتر الذي كان مخبئا في الصدور في انتظار اللحظة المناسبة للبروح به . . . ومن ثم كانت هذه السلسلة متصلة الحلقات من كتب الذكريات . والحقيقة أن هذه الذكريات تدخل في دائرة الأعمال الدرامية الروائية أكثر من دائرة العامل العلمي . . . لماذا ؟ لأن هذه الكتب تمثل وجهة نظر معزولة عن كثير من الجزئيات ، وتقدم انطبعا شخصيا من خلال زاوية ضيقة من العمل بعيدا عن الساحة العامة للعمل السياسي .

وليس معنى هذا أن هذه الذكريات تخلو من فائدة ، بل إنها تبقى المصدر الوحيد في غيبة الاطلاع على وثائق الفترة التاريخية . ولكن وفي الوقت نفسه ، فإن ضررها على اكتشاف الحقيقة أكثر من نفعها لأكثر من سبب . ذلك أن هذه الذكريات لا تتفق على رواية واحدة بشأن واقعة أو أخرى . ومن يراجع كل الذكريات مراجعة نصية حول وقائع بعضها سوف يدهش كثيرا لحجم الاختلاف بينها ، ولاختلاف اللغة التي تصف ما حدث ، ذلك أن أصحاب هذه الذكريات يعتمدون في إرسائها على إجهاد الذاكرة لانتشال ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذاكرة قد تخون صاحبها ، وقد تنتشل فقط مظاهر البطولة والقوة وتتغاضى عن مظاهر الضعف والتخاذل ، أدركنا مدى انحياز هذه الذكريات ، وكيف أنها دفاعية وتبريرية في المقام الأول . وعندما يكتب السياسي ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذي يقوم على التحليل . . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى في استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لمساذا اختصار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمر يستطيع القارىء
النابه أن يكتشفه . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات . . بين
المؤيدين والمعارضين . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة . . بين
الستفيد من الثورة وبين المجروح منها . . إلى أخسر هذه المقاييلات بين
الاضداد؟ ريبا . . . ولعل اعتذار قارىء الذكريات (الدكتور الجوادى) فى
مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح
وتحقيق ، يؤكد جانباً من مآزق الاعتياد على الذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك
الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

هل يعلم القارئ يحفظون الوثائق فى الأدراج خطورة ما أقدموا عليه حين يحجبون
الوقائع عن القارىء ويغفطون حق الباحث فى المعلومات ؟ هل أدركوا أنهم بهذا
جعلوا التاريخ أرضاً مستباحة لكى يزرع فيها كل واحد ما يريد من معلومات
وآراء ؟ ولو أن هذه الكتابات كانت « مذكرات » وليست « ذكريات » ، لكانت أفضل
بكثير ، ولكانت نسبة الصدق فيها كبيرة ، وذلك أن « المذكرات » يسجلها صاحبها
أولاً بأول مع الحدث ، ليس بهدف النشر ، وإنما تقييساً للحسوات من النسيان
والضياع ، وهى فرصة السياسى لا يبداء ما لا يستطيع ابتدائه علناً من آراء . ولعل
مذكرات الزعيم سعد زغلول ، ومذكرات الزعيم محمد فريد نموذج لما أقول . . فكل
منهما لم يجد حرجاً فى أن يكتب عيوبه ويعترف بنقائصه كما يراها هو ، وقيل أن
يرأها الغير ، بل إن محمد فريد لم يجد غير السورق لكى ينفث عليه زفرات غضبه من
الذين تنكبوا طريق تحرير الوطن ، ويصفهم بأقذع الصفات .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل
ما هو مكتوب . . ولم يكن فاوست جيته . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق
الذكريات عند بعض المتذكرين . . وحسناً فعل . . ولا بد أن يفعل غيره حتى لا تترك
مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصحح الكاتب ويعلم
القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملاً منشوداً يسعى إليه الباحثون .

د. عامر الدسوقي

هَذَا الْكِتَابُ

يضم [الجزء الأول من] هذا الكتاب مجموعة من الفصول بدأت كتابتها في مطلع الثمانينات ، ونُشر أولها في عام ١٩٨٦ ، ولكتي طوال سنوات قبلها كنت حريصاً كواحد من القراء على أن أتناول بالدراسة والنقد والتمحيص والتحليل فيما بيني وبين نفسي كل المذكرات السياسية وغير السياسية التي يتداولها القراء في مصر والعالم العربي ، وكنت كثيراً ما أسجل على هوامش هذه المذكرات كثيراً من التعليقات والتعقيبات إلى الحد الذي كان يوحى إلى زوار مكتبتى بعد مطالعة هذه الهوامش أن هذه مذاكرة لمرة ومرتين وأحياناً ثلاث مرات .

وقد أتيت لي أن أنشر بعض هذه الفصول ، ولم يكن يدور بخلدنى أن تلقى هذه المقالات ما لقيت من صدى طيب لدى كثير من المثقفين المصريين المستنيرين الذين راودهم معظم ما راودنى بالطبع من أفكار كانت نتيجة أو صدى لقراءة هذه المذكرات السياسية .

وقد تكون لهذا الكتاب أهمية خاصة جداً لأنه يعطينا صورة صادقة ومعبرة وموجية ودقيقة عن روى مهمة جداً للذين شاركوا في صناعة أو صياغة التاريخ المصرى المعاصر من مواقع متقدمة ومختلفة في نفس الوقت بل ، ومتباينة ونحن نرى في النماذج العشرة التى يضمها الجزء الأول من هذا الكتاب روايات متعاقبة عن أدوار محددة قام بها أصحابها في إطار مسيرة حياتهم العامة يوماً بعد يوم ، ونجد تجسداً واضحاً لأدوار مهمة جداً في تشكيل التاريخ كما حدث . . فكما ل حسن على بيث لنا فيما كتب من مذكرات شعور العسكرى الملتزم في ظل حكم سياسى يتولاه زملاؤه وأقرانه من العسكرى الذين وصلوا إلى السلطة من خلال ثورة قادوها ، وما هو الرجل الذى عمل عسكرياً عتقراً طيلة عشر سنوات قبل الثورة يعمل مرة أخرى عسكرياً ملتزماً طيلة ربع قرن مع الثورة ثم يتولى بعد ذلك أربعة مواقع متقدمة جداً من دولاى الحكم كما يقولون : مديراً للمخابرات ووزيراً للدفاع ثم وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء . . نحن إذن أمام تجربة الرجل الملتزم في مناخ هام أقل التزاماً . . وكما ل حسن على هنا يمثل ما لا يقل عن ألف من العسكرى المحترفين الذين كانوا أقراناً لقادة الثورة بصنفهم الأولى والثانية والثالثة ، ولكنهم آثروا البقاء في مهنتهم الأولى ، وما هو واحد من هؤلاء العسكرى الملتزمين يُتوج حياته في نهايتها بهام يصل إليه التوار الآخرون . . أليست هذه نقطة مضيئة في تاريخ الثورة تنبئ بكل يقين عن أنها (أى الثورة) لم تؤثر الثقة على الخبرة إلا في أحيان متقطعة ولأسباب أخرى غير الأسباب الموضوعية حين كانت تتراجع الموضوعية بفعل السياسة والتاريخ ومنطق الصراع إلى المحل الثانى !!

وستقرأ للقارىء من مذكرات كمال حسن على تقديره الهادى للصراع العربى الاسرائيلى ولدور القوات المسلحة المصرية وتاريخها في العهود المتوالية فتخرج بصورة أكثر رحابة وعمقا وشمولا وحثا على التفكير الواعى والبناء والمثمر .

وعلى اليد الأخرى تماماً سنجد ضياء الدين داود بمشابهة السياسى المحلى الإقليمى القريب من أن يكون مغموراً وهو يتقدم الصفوف بسرعة رهيبية ليحتل في نهاية عهد عبد الناصر مقعداً من المقاعد الثمانية في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد سبعة شهور في الوزارة ، وبعد أقل من عامين يجد نفسه أو نجده في المعتقل . . . وهذه مذكراته ، في كتابين يروى فيها بتفكير اليوم حوادث أمس وأول من أمس فيطلعنا على صورة أخرى للنموذج السياسى البارز في عهد الثورة ، وهو نموذج لم يكن ليوجد لولا الثورة وتنظيماتها السياسية والطليلية ، ولكنه على كل حال نموذج جدير بالدراسة والتأمل حتى وإن كان من الصعب أن يتكرر في المستقبل في دولة مؤسسات ، ولكنه قابل للتكرار في التنظيمات العفائية التى لاتدخر وسعا في سبيل الوصول إلى الحكم .

وفيا بين النموذجين نجد السياسى المحترف بحكم أصوله الاجتماعية ونشأته وهو سيد مرعى الذى بدأ لمعانه السياسى قبل الثورة ولم ينطق لمعانه في عهدها ، وهو صورة حبة لتواصل مصر قبل الثورة بمصر الثورة وبمصر ما بعد الثورة ، كما أنه نموذج بارز للزعم بأن الثورة لم تفعل أكثر من أنها أعادت صياغة بعض الذهب الذى كان موجوداً قبلها . . . وسيد مرعى في مذكراته يقدم لنا نفسه بكل صدق في إطار ما قدمته الأحداث بالفعل ، واستطيع أن أزعم اليوم بكل اطمئنان أن الزمن لو تقدم بسيد مرعى عشر سنوات مثلاً لكان لعب دوراً كدور فؤاد سراج الدين باشا في حزب كحزب الوفد . وأنه لو تأخر الزمن بفؤاد سراج الدين باشا عشر سنوات لكان المرشح الأول للتعاون مع الثورة على نفس النمط الذى تعاون به سيد مرعى ما أتيسح له التعاون . . . وقد كانت الفرص المتاحة أمام سيد مرعى في ظل الثورة بمثابة ترمومتر لعلاقة الثورة بالقوى السياسية الحقيقية التى كانت موجودة في المجتمع المصرى قبل قيامها . . . وسيد مرعى في هذا المجال نموذج بارز للسياسى ذى الكفاءات التكنوقراطية البارزة .

أما عبد الجليل العمري فهو إلى اليمين من سيد مرعى نموذج بارز للكفاءة الأكثر ظهوراً ، والأسبق إلى الوجود في المجتمعين : مجتمع ما قبل الثورة ومجتمع الثورة ، وصل إلى الوزارة منذ ما قبل الثورة . وكان من أوائل من سعت الثورة إلى الإفادة من خبراتهم وزسراً ونائبا لرئيس الوزراء ، ولكنه يحكم تنامى التكنوقراطية في شخصيته إلى أبعد الحدود وتضائل العنصر السياسى في هذه الشخصية إلى ما لا يزيد عن خمسة في المائة كان أقل قابلية لاستمرار التعاون مع الثورة من سيد مرعى الذى كان يتمتع بمقومات سياسية تكاد تصل إلى خمسين في المائة من مجموع مقومات شخصيته العامة . . . وهكذا نستطيع أن نفهم كيف انتهت علاقة العمري بالثورة سراعاً على حين استمرت علاقة سيد مرعى بالثورة سجلاً على الرغم من أن العمري كان نموذج الكفاءة الفنية المطلقة والبعد عن الأصول الاجتماعية التى اعتبرت معادية أو على الأقل متنافرة مع العهد الجديد على حين لم يتوفر هذان العنصران بنفس القدر لسيد مرعى . . . ولكنها طبيعة السياسة التى نُعلَى من قدر السياسة نفسها .

وإلى جوار هؤلاء الأربعة نجد قطبين من أقطاب عهد الثورة البارزين يمثلان نوعين مختلفتين تمام الاختلاف ، ولكنهما يدينان بكل نجاحهما وظهورهما ولعائهما للثورة على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون لهما شأن أو شأن عظيم لو لم تقم الثورة ، ولكنهما لم يكونا مرشحين للوصول إلى ما وصلوا إليه في عهد الثورة في ظل استمرار ما قبلها من عهود . . أقصد أن أقول إن الثورة دفعت بهما دفعا إلى مواقع متقدمة جداً كانا يستأهلان ما هو قريب (ولو عن بعد) منها هذا في مقابل نموذج ضياء الدين داود الذي لعبت الثورة أو مثل عهد الثورة أكثر من تسعين في المائة من أوراق وصوله إلى ما وصل إليه . . قد يكون النموذجان اللذان ستحدث عنهما مدينيين للثورة بخمسين في المائة من فرص النجاح التي اتاحت لهما أو أكثر ولكنها على كل حال لا يصلان في دينهما إلى نسبة الأستاذ ضياء الدين داود .

هذان النموذجان هما الدكتور ثروت عكاشة الذي يمثل النزعة « الرومانتيكية » والمهندس عثمان أحمد عثمان الذي يمثل النزعة « البراجماتية » ومن أعجب العجب في تاريخنا المعاصر أن كلاً منهما حين كتب مذكراته المطولة أخذ نفسه - لظروف ما - بأن يقدم نفسه للناس قدر ما استطاع في الصورة الأخرى ، فالدكتور ثروت عكاشة حريصٌ لأسباب كثيرة على أن يبرز لنا وللتاريخ أنه فعل وفعل واحتمل حتى فعل ليسجل ما أتم من إنجازات طيلة توليه شئون الثقافة ، أما المهندس عثمان أحمد عثمان فهو حريص كل الحرص على أن يثبت لنا بما كتبه وقدمه للناس في كتابه تجربتي على أن الحظ حالفه ، وأن « بركة دعاء الوالدين » كانت وراء كل نجاح وأنه كان على الدوام بمثابة السرومانسى الحالم بقيم الحق والخير والجمال وهكذا نجد الرومانتيكي برجماتيا والبراجماتي رومانكياً . . أو قل هكذا اختلطت الرومانتيكية بالبراجماتية في تاريخ عهد الثورة اختلاطاً نظرياً وعلى صفحات الورق فحسب !!

تبقى بعد هذا أربعة نماذج للتكنوقراطيين المهمين في تاريخ كل الشعوب في كل الأوقات وهي نماذج الدبلوماسي النشط ، ورجل الأمن الدموي ، والمفكر الاجتماعي الحاضر ، ورجل التعليم البارز ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد وجد لفصوله أربعة يتولون هذه الأدوار ، بل قد تولوها بالفعل لفترات مهمة من عصر الثورة ، فهذا هو السفير إسماعيل فهمي يمثل الدبلوماسي النشط طيلة أربع سنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٧) شهدت أهم التحولات السياسية والدبلوماسية في السياسة المصرية الخارجية طيلة القرن العشرين . . وهو يكتب لنا تجربته على وجه التحديد والتدقيق بكل أمانة وصدق ، ويرينا كيف أن هذا الوطن غنى بأبنائه في كل وقت ولكل وقت .

وهذا هو اللواء حسن أبو باشا رجل الأمن الديدبان (كما تقول الأدبيات الكلاسيكية) المتحالف مع الأقدار يروي لنا بكل صدق ودقة وموضوعية وسعة أفق ورحابة فكر ونقاء ضمير وجهة نظره التي لم يتحول عنها طيلة حياته الأمنية الحافلة بالمواقف والالتزام والإخلاص والتواصل لكل ما يعتقده حقاً وواجباً .

وهذا هو الدكتور أحمد خليفة القانوني الذي جذبته البحث الاجتماعي كما جذبتة السياسة ، وأتيح له موقع في البرلمان وفي أمانة الاتحاد الاشتراكي وفي الوزارة ثم أتيح له ما هو أهم وأبقى وهو موقع علمي

هادىء مديراً للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنسانية ، وهو يكتب لنا برؤية العالم وقلم المفكر تحليلياً قيماً ونقدياً رائعا لكل مراحل تجربته التى شارك فيها مندفعاً أو مدفوعاً وسعيداً أو مغتبطاً ثم مفكراً بعد ذلك كله .

وهذا هو الدكتور عبد الوهاب البرلسى أستاذ الجامعة الذى صعد سلم الإدارة الجامعية من عبادة الطب إلى وكالة الجامعة إلى رئاستها إلى منصب وزير التعليم العالى ثم عاد ليتولى منصب مدير جامعة الكويت فنائب رئيس الجامعة الأردنية فمستشار الجامعة المفتوحة فى القدس وليمثل بذلك واحداً من أبرز القيادات التعليمية فى الوطن العربى لا فى مصر وحدها ، وهو يقدم مذكراته فينقد التعليم الطبى والتعليم العالى من حيث رأها من مواقعها المشرفة على كل التفاصيل ثم هو قبل هذا يقدم لنا صورة دقيقة وواضحة عن علاقة الثورة بكل أجهزتها بالتعليم فى معظم صورها .

وهكذا يمكن لنا أن نقول إن هذا الجزء قد قدم « بانورا ما شبه كاملة » لتاريخ عهد الثورة من واقع ما كتبه عشرة من رجال هذا العهد ، كأنها هذا التاريخ بين يدي القارىء حقيقة لها عشرة وجوه . . . ومع هذا فإن للحقيقة الآن هذه الوجوه على الأقل ، ولهذا فإن المؤلف الذى هو كاتب هذه السطور الذى هو أنا حقى بأن أعد القارىء بأن أقدم له عن قريب الأجزاء القادمة من هذا الكتاب وأرجو القارىء أن يدعو الله أن يوفقنى إلى الوفاء بهذا الوعد فى أقرب فرصة ممكنة ولا أعتقد أنى سأكون قادراً على الوفاء بهذا الوعد إلا أن يتعمدنى الله بوسع فضله ورحمته وتوفيقه ، أقول هذا وأنا استدعى ذكرياتى السعيدة منذ تسع سنوات حين نُشر أحد فصول هذا الكتاب وهو الفصل الخاص بكتاب التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط للأستاذ إسماعيل فهمى ، وأقوله وأنا استدعى ذكرياتى منذ ستة عشر عاماً وأنا أضع المخطوط الأولى فى كتاب « أوراق سياسية » للمهندس سيد مرعى وقد تابعت قراءته على مدى أيام متواصلة فى إحدى شرفات المبنى القديم لمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ومع هذا فكلى أمل فى فضل الله وواسع رحمة أن يوفقنى إلى ما بدأت فيه بالفعل من خمسة عشر فصلاً آخرى نتناول مذكرات المغفور لهم الشيخ الباقورى والأستاذ فتحى وضوان والدكتور جمال العطفى والدكتور عبد المنعم القيسونى والدكتور على الجريتلى ومحمود رياض ومحمد عبد السلام الزيات وحسين ذو الفقار صبرى . كما نتناول مذكرات أعلامنا الكبار الدكتور سليمان حزين والمشير الجيسى ومحمد حافظ إسماعيل والفريق أول محمد فوزى ومحمد إبراهيم كامل وأمين هويدى والمستشار محمد عصام الدين حسونة أمد الله فى أعمارهم جميعاً .

بقى أن أذكر للقارىء الكريم أن هذا الكتاب ليس إلا حلقة من حلقات كتابة تاريخنا المعاصر والتى قدمت فيها من قبل كتاب « التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة » بسايبه المهين عام ١٩٨٦ وأرجو الله أن تكون الطبعة الثانية من هذا الكتاب « الوزراء والوزارات فى عهد الثورة » بأبوابها الخمسة قد صدرت أو أوشكت على الظهور مع ظهور هذا الكتاب .

كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون كتابى « المحافظون » هو الآخر قد لقي القبول والتقدير من

القارىء الكريم ، كذلك فإنى أرجو أن تصدر الطبعة الثانية من كتابى « المشير أحمد اسماعيل مايسرو العيور » و« سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض » عن قريب إن شاء الله بعدما حظيت به الطبعة الأولى (١٩٨٥) من قبول حسن .

ولا أنكر أنى أفدت من قراءة الكتب التى تضمنها هذا الكتاب ، ولا أنكر أنى أفدت من إعادة قراءة هذه الكتب ، ومن الكتابة عنها ومن قراءة التجارب المطبوعة لما كتبت عنها مرة بعد أخرى وتجربة بعد تجربة . . ولكنى سأكون أسعد خطا حين يقرأ الناس ما قرأت ويقرءون ما كتبت ويسعدون بمثل ما سعدت .

وأحسب بعد هذا أن أعترف للقارىء أنى لم ألتزم منهجاً واحداً فى عرضى لهذه المذكرات ، ولكنى التزمت روحاً واحدة فى كل ما كتبت حول هذه المذكرات ، وكانت لهذه الروح ثلاث سمات بارزة يمكن لى أن أسجلها على هذا النحو :

السمة الأولى : هى البحث عن الحقيقة ، فأنا حتى أشد الاحتفاء بالحقيقة التى تطالعنا بها مذكرات أى سياسى أو شخصية من الشخصيات العامة ، وبخاصة أننا كنا ، ومازلنا ، ننتظر هذه الحقيقة كراى عام طال تشوقه لأن يقرأ (الحقيقة) التى تمس موقفاً ما من المواقف التى يختلط علينا فيها الحق بالباطل أو الحق بالأحق ، ولهذا فإنى لا أجدر حرجاً فى أن أنقل فقرات مطولة من المذكرات عندما أحس أن من واجبى أن أطلع القراء على ما اطلعت عليه فى مذكرات هذا السياسى أو ذاك ، وربما يلحظ القارىء أنى أتوسع فى المعنى الذى تحيط به كلمة «الحقيقة» فأنا لا أفق عند أحداث معينة أو وقائع مادية فحسب ، ولكنى ألتفت أيضاً إلى الحقائق التى تتعلق بالمشاغل السياسى العام أو الظروف النفسية التى أحاطت فيها مضى بصانع القرار على أى مستوى كان . وحين أجدر نفسى أمام روايات تتعارض تماماً مع الحقيقة فإنى أؤثر أن أجهر فى أدب وحياء بما هو متوفر عندى من وجوه الحقيقة . وأنا لا أستطيع الزعم أن عندى من الوثائق ما يدين السياسيين أو يصحح لهم رؤاهم ورواياتهم ، ولكنى أحسن الحظ أتناول الحقائق الثابتة الواضحة من تعاقب الأحداث التى لا يختلف عليها اثنان حتى لو اضطرب البعض إلى أن يروى الحقيقة فى صورة غير صورتها . . وأعتقد أنى فى كل ما صححت أو عقيت به فى كل هذه الفصول قد أخذت جانب الحقيقة . وقد عبر لى أصحاب المذكرات الذين قرءوا نقد مذكراتهم عن امتنانهم لتصحيح المعلومات الجزئية التى أوردتها والتى سيراها القارىء كثيراً فى هذا الكتاب ، وليس من شك أنهم حين جانبوا الحقيقة لم يفعلوا هذا إلا لأنهم اعتمدوا فى كثير من الأحيان على الذاكرة التى قد تخطئ فى شهر وشهرين وفى عام وعامين وفى اسم واسمين وفى ظرف أو ظرفين وفى مكان أو مكانين وفى سبب أو سببين وفى نتيجة أو نتيجتين وهكذا .

السمة الثانية : هى أنى ألقىت كثيراً من الأضواء الخارجية والداخلية على النصوص التى يطالعها القارىء فى هذه المذكرات . فأما الأضواء الخارجية فأمرها معروف لكل القراء الذين يشاركوننى الإحاطة بكثير من الظروف التى دفعت كاتب المذكرات إلى تفصيل المنهج الذى اتخذه فى الحديث عن الموضوعات التى أمسها من قريب أو من بعيد ، وأما الأضواء الداخلية فأعتقد أن الله قد وفقنى فيها

إلى حد بعيد حين استطعت في كثير من المذكرات أن أضىء بعض نصوصها ببعض الفقرات التي وردت فيها قبل أو فيما بعد من نفس المذكرات . ولست أزعج أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفن] لسلاسل التداول ، ولكنى قد استطعت أن أزعج أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفهم] للنصوص التي بين أيدينا .

السمة الثالثة : هي أنني حرصت فيما بذلت من جهد على أن أمكن للنصوص المتاحة في هذه المذكرات من أن تلعب دورها المفقد في نسيج التاريخ المصرى المعاصر ، وذلك من حيث حللت هذه النصوص الأدبية تحليلاً زمنياً وموضوعياً يكفل لها الوجود في مكانها المفترض من الكتاب الكبير للتاريخ المعاصر ، وقد استلزم هذا بالطبع دراسات مقاومة لكل هذه المذكرات والكتب على نحو ما نعرفه في العلوم البيولوجية بالقطاع العرضى "Transverse section" . ولا أنكر أننى بالإضافة إلى هذا كله عمدت إلى أن أتناول هذه المذكرات كعمل أدبى يستتبع النقد ، ومن هنا فقد تناولته بالنقد ، وكان هذا النقد لحسن الحظ مزيجاً من النقدين الانطباعى والإبداعى من دون أن يرقى إلى أن يكون مما يندرج تحت أى من هذين العنوانين . وهكذا يجد القارئ نفسه ، مع كاتب هذه الفصول ، وهو يقرأ هذه المذكرات بعدسات التاريخ وبعدسات الأدب وقد ازدوجت في نظارة واحدة ، ثم يجد القارئ نفسه يقرأ هذه الصفحات عن هذه المذكرات وقد امتزجت فيها لمحات من الأدب والتاريخ والنقد والتأريخ .

أما أهم عيوب هذا الكتاب فثلاثة :

العيب الأول : أن كل فصل من هذا الكتاب كان أحد عمليتين أو أكثر تناولت من خلالها شخصية صاحب المذكرات . فأما العمل الأول فهو الترجمة الكاملة لصاحب الشخصية حتى وقتنا هذا وقد أنجزت هذا العمل فيما يتعلق بمعظم هذه الشخصيات ولكنه لم ينشر بعد ، ولا أظنه ينشر عن قريب إلا أن يشاء الله ، وقد نتج عن ذلك ما سوف يلحظه القارئ لأول وهلة من أن كل فصل من هذه الفصول مخصص تماماً (وليس في المقام الأول) لنقد المذكرات فحسب ، دون تناول صاحب المذكرات ، فإن لهذا كما أشرت موضعاً آخر . وسوف يؤد القارئ لو كانت كتبى عن تراجم أصحاب المذكرات (التي بدأت العمل فيها في الحقيقة منذ ١٩٧٩) متاحة هي الأخرى أمامه ، ولكنى لا أستطيع في الحقيقة أن أقدم مثل هذا العمل إلا بعد أن أنتهى من كثير من الترتيبات المتعلقة بالنشر . وأحسب أن مثل هذا العيب قد يكون مما يميز هذه الكتابة (النقدية) من حيث إنها (تناولت العمل في حد ذاته) ولكنى مع هذا لابد أن أعترف أنه وإن صادف هذا الخلق ثناء من حيث [الكتابة] فإنه لن يصادف إلا الانتقاد من حيث [القراءة] ، ذلك أنى لو كنت قارئاً لوددت لو جاءت المادتان إلى جوار بعضهما ، فإذا يعنى القارئ أنى أن يلتزم له مؤلفه بطريقة علمية تحليلية في عرضه أو نقده ، إنها يعنى القارئ في الاستمتاع بالإبداع والحقيقة والتواصل قبل أن يعنى بنجاح الكاتب في التزام منهج معين .

العيب الثانى : هو أن بعض الفقرات التي كان القارئ (وربما صاحب المذكرات) يتوقع أن ترد في ثنائيا هذا العرض والتحليل للمذكرات قد اختار لها كاتب هذه السطور أن ترد في سياقها الأنسب ضمن حديثه عن تراجم كتّاب هذه المذكرات في الكتاب (أو الكتب) التي لم تصدر بعد ، وهكذا نجد هذا العيب مرتبطاً تماماً بالعيب الأول .

الغييب الثالث : أن القارىء سيلحظ بلاشك أن كاتب هذه السطور كان شأن كل الشباب أكثر تحاملاً في المقالات التي انتهى من كتابتها في مرحلة مبكرة (١٩٨٥ مثلاً) منه في المقالات التي كتبها أخيراً (١٩٩٤ مثلاً) ، وليس من شك أن عذره في هذا واضح جداً فهو قد انتقل خلال هذه الفترة من مرحلة سنوية إلى مرحلة أخرى مختلفة تماماً ، دعك من أن عمره الذهني والمسؤولي يتقدم بأسرع مما يتقدم عمره السني حتى ليسرع به إلى الشيخوخة قبل الأوان

ولكن هذا العذر لا يستطيع أن يقنع القارىء الكريم بهذا التماوت في روح الإنصاف التي كتبت بها هذه الفصول ، ولعل أقصى ما يملكه كاتب هذه السطور من عذر هو الاعتراف بهذا الغيب في المقدمة ثم تسجيل تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الفصول في مطلع هذا الكتاب وقبل أى فصل من هذه الفصول ، وأنت يا سيدي القارىء ترائي أقول «تاريخ الانتهاء» لأنه حدث أبى بدأت كتابة بعض هذه الفصول (مثلاً) ولم أتمه إلا بعد ثمانى سنوات

وسيجد القارىء الكريم في نهاية الكتاب وقبل المهرسى بيانا ببلوغ حرافيا بهذه المذكرات ودور النشر والطبعة التي اعتمدا عليها في الإشارة إلى أرقام الصفحات ، وقد رتبته الكتب فيه حسب تاريخ صدورها ، وسوف يلاحظ القارىء أن المذكرات التي تناولها هذا الجزء قد صدرت عن ستة من الناشرين المصريين ، وقد صدرت مذكرات ثمانية من الوزراء عن دور النشر الخاصة بيها صدرت مذكرات اثنين منهم عن دور النشر المملوكة للدولة أو مجلس الشورى ، فقد أصدرت دار الشروق مذكرات كمال حسن على ومذكرات عبد الجليل العمري ، وشرت مكتبة مديولى مذكرات «سما عيل فهمى و ثروت عكاشة ، أما المكتب المصرى الحديث فقد نشر «أوراق سياسية» لسيدي سرعى ، و«صفحات من تجربتي» لثمان أحمد عثمان ، وأما الهيئة العامة للكتاب ، ودار اعلال فقد نشرت على التوالي كتاب الدكتور أحمد حفيظة «الرأى والرأى الآخر» ومذكرات حسن أبو باشا «في الأمن والسياسة» . وهناك بالإضافة إلى هذا نشران اسماء بالاصرية وهما دار المستقبل العربى وصاحبها الوزير السابق محمد هاتق ، وقد نشرت كتاب د. عبد الوهاب البر لسى ، ودار الموقف العربى لصاحبها الأستاذ عبد العظيم مناف ، وقد نشرت كتابى الأستاذ ضياء الدين داود .

ولاشك .. مرة ثانية .. أن هذا الكتاب حافل بكثير من العيوب والمآخذ التي أرجو القارىء الكريم أن يدلنى عليها ، على أنى أعتقد كذلك أن أسوأ عيوبه ستكون فيما يفتضده ، أى فيما ظن القارىء أنه سيجده على صفحات فصول هذا الكتاب ، فإدانه لا يجد ما يتمنى . ولهذا فإنى أتمنى من القراء الكرام أن يدلونى على ما يتمنونه في الأجزاء التالية من هذا الكتاب .

وأحب أن أذكر للقارىء كذلك أنى لم أكتب هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية محض ، ولكنى كتبتة أيضاً وبنفس الدرجة من الاهتمام والحرص ليكون واحداً من مجموعة من الكتب التي أدرس بها وفيها ولها فن كتابة التجارب الذاتية ، وفن كتابة التراجم سواء للذات أو للآخرين . . . ولعن هذا يذكرنى الآن أن أدعو الله في كل حين إلى أن يوفقنى إلى الانتهاء من مجموعة هذه الكتب التي انتهت من كثير من فصولها على فترات متعاقبة ، والتي تشمل كتابين هما « من كتابة التجربة الذاتية » ومن كتابة الترجمة الذاتية « فصلاً عن مجموعة من الكتب التي تضم الدراسات التطبيقية تناولها مذكرات العلماء

والحكيم والأديب والصالحين ، ومن بينها كتاب أوشكت على الانتهاء من مذكرات المرأة المصرية المعاصرة .

ولذا فإن الكتاب الذى بين أيدينا لا يخلو من أن تتصارع حلقات الدراسات التأريخية والأدبية والنقدية ، وكأنى بهذه الحلقات الثلاث تتقاطع عليه فتبدو وكأنها دراسة تشرىحية كما يبنى هذا العنوان الفرعى للكتاب ، لدى يحده القارىء على العلاف .

بقى أن أشيد بأستاذى الدكتور عصم الدسوقي الذى تفصل بقراءة تجارب هذا الكتاب رغم مشاغله المتعددة وقد تفضل فنهني على ضرورة الالتزام بالأسلوب العلمى فى اقتخل عن ذكر الألقاب قبل أسماء الأعلام ، وهذا يجد القارىء أنى التزمت فى الكتاب بهذا الخلق العلمى على حين أن المقالات كانت عند نشرها حافلة بألقاب من قبيل الدكتور والمهندس والأستاذ والسفير واللواء والفريق أول والمفوض له . إلخ ، ولا يسمنى إلا أن أقدم الشكر الجزيل لسيادته على هذه المقدمة الكريمة التى أضاف بها مدحاً فى غاية الأهمية والخبوية لهذا الكتاب فضلاً عما حوته من حكمة التاريخ وفلسفته

وبقى (ثانياً) أن أعترف باننى أحب الوزراء العشرة الذين كتبت عنهم فى هذا الكتاب حباً شديداً ، وليس من شك فى أن حى هم يتفاوت بمقدار ما أحبوا مصر ، ولكنى على يقين أنى أحبهم جميعاً لأنهم جميعاً أحبوا وطنهم بكل ما وسعهم قدراتهم ، وكلنا نحطىء ونصيب ويرى ما يرى ويعشى علينا ما لا يرى ولكن تذكر وسسى ، وكلنا نتذكر وتناسى ، وكلنا يحب ويكره ، وكلنا يحب ويكره ، ويبقى لنا ومن بعدنا هذا الوطن الجميل الذى يدعو الله سبحانه وتعالى له فى كل حين بأن يبقى ملاذاً لنا ولكل الناس من خلقه كما بقى كذلك ، وبقى أيضاً أن أعذر لكن هؤلاء الوزراء العشرة ولذويهم عن كل ما لابد منه فلقد حين يقصد النقد والتعليق والتعقيب والتحليل والتصحيح والتحقيق . . وعذرى هو بالطبع شرف مقصدي الذى لا أظننى فى حاجة إلى تكرار الحديث عنه وقد رأى القارىء أن تناول الكتابات المختلفة لكافة الاتجاهات والتوجهات السياسية والفكرية . . ومع هذا فإنى أكرر اعتذارى سلفاً .

بقى أيضاً (أو ثالثاً) أن أعذر للقارىء عن كل موضع أسهت فيه وكان بطنه جديراً بالإيجاز ، وعن كل موضع أوجزت فيه وكان حفيماً بالتوسع والتعصيل وعذرى فى ذلك أنى أشرت إلى المصادر الأصلية وطبعها وصممتها .

بقى (رابعاً) أن أتقدم بالشكر لأسرة دار الشروق وعلى رأسها المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين العرب وأن أشكر الأخ الأستاذ أحمد الريدى مدير عام النشر فى دار الشروق على جهده فى قراءة مصوص هذا الكتاب وتنقيتها من كثير من الشوائب ، وأن أشكر الأخ حسام أحمد كمال عنيته الشديدة بخروج هذا النص عن هذا النحو الجميل .

هذا وبالله التوفيق

د. محمد الجوادى



الفصل الأول مشاورير العمر للمفكر له الفريق أول كمال حسن على

(١)

لاشك أن كتاب الفريق أول كمال حسن على «مشاورير العمر» هو الكتاب الوحيد من بين كتب السياسيين التي كُتبت بعد الثورة ليقي بين أيدي المؤرخين مرجعاً دائماً على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين هيكل بكتابه «مذكرات في السياسة المصرية». ويكاد هذا الكتاب أن يطاول كتاب الدكتور هيكل من حيث الإلمام الواقعي بالتفاصيل الهامة في مجريات الأحداث على الرغم من أن احتلال مؤلفه لموقع متقدم في الصفوف الأولى جاء في سن كبيرة نسبياً إذا ما قورن بالدكتور محمد حسين هيكل ، ولكننا لا بد أن نذكر طبيعة الفرق بين عهديين ، عهد كاست الطبقة الحاكمة فيه تابسة بل ومعروفة سلفاً ، وكان طريق السياسيين يبدأ مبكراً ، وعهد آخر كانت صفوة العسكريين القريبين من السلطة من أكثر الفئات تعرضاً للقصص بسبب ويدون سب .

وقد كان كمال حسن على الوحيد في مصر وربما في العالم كله الذي جمع بين خمسة مناصب رفيعة ، قيادة أحد الأسلحة الهامة وهو سلاح المدرعات ثم رئاسة جهاز المخابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورئاسة الوزارة . وقد بقي هذا الرجل في هذه المواقع في انصب الأول عمداً عشر سنوات كاملة ومتواصلة (١٩٨٥-٧٥) وقريباً جداً من النصف الأول (٧٠-٧٥) في السنوات الخمس التي سبقتها ولكن الذي لا شك فيه أن كمال حسن على كان أبرز نموذج في حياتنا السياسية المعاصرة للمحظوظ بعد هوات الألوان .

ومع هذا كله كان وجوده في هذه المواقع كالنسيم العليل ، وقد ملأ كل هذه المناصب بما لم يكن متصوراً له من أحد أن يملأه ، ويكفي على سبيل المثال أنه خلف المشير الخمسي في وزارة الحربية حين كانت أذهان الناس كلها مملوءة بأن الفريق الخمسي سيظل وزيراً للحربية مدى الحياة . . على حين كان الناس لا يعرفون من هو مدير المخابرات ، وبالتالي لا يعرفون الفريق كمال حسن على كواحد من القادة العسكريين القريبين من السلطة جداً .

على هذا النحو سيجد القراء متعة لا تعادلها متعة وهم يقرأون «مشاوير العمر» فيجدون فيها تفكيراً ابتكارياً من نوع ممتاز ، يعرض المعلومات التي يعرفونها والتي لا يعرفونها ثم يشرح من هذه المعلومات إلى أحكام يصعب على كثيرين من القراء أن يتقبلوها للوهلة الأولى رغم صوابها الشديد ، ولكنهم حتى وإن رفضوها يقروا في تسليم شديد بمدى قدرة كاتب هذه المذكرات على التحليل الدقيق والعرض الحى لوقائع متعددة تباعد بها الرمان .

(٢)

وليس من شك في أنه قد استعان بمجموعة كبيرة من أفضل المعربين مكنته من أن يقدم هذا الكتاب على هذا النحو المشرف ، ولكن العظمة الحقيقية أي كمال حسن على قد أجاد إدارة أفكار هذه المجموعة وصهرها في مشاوير العمر ، ومع هذا فقد كانت هذه الصياغة بحاجة إلى شيء من عناصر إعادة الترتيب لإحداث التشويق المطلوب في كتاب ضخم كهذا الكتاب ، فقد كان المؤلف خليقاً بأن يتنه مشلاً إلى أن يقلب الوضع في الهامش والمتن فيجعل متن الكتاب مخصصاً لمذكراته هو ، ويجعل الهامش حافلاً بآراء التاريخية الموجودة في كتب التاريخ العام ووثائقه . ولكن صاحب الكتاب للأسف اتبع الأسلوب العكسي على طول الكتاب فكان يروي الأحداث من وجهة نظر التاريخ العام ، ثم يعقب عليها بمذكراته الشخصية في الهامش بنقط صغير مع أن المفروض أن الكتاب يحكى لنا مشاوير عمر كمال حسن على وليس مشاوير عمر التاريخ القومي أو العالمى أو تاريخ الأساطير اليهودية أو اليونانية . قد يمكن لنا أن نتلمس العذر في ذلك بالتواضع الشديد عند الرجل العظيم ، ولكن الكتاب نفسه لا يقل مثل هذا العذر ، لأن التألف هو التأليف مهما كان قدر المؤلف ومهما كان قدر تواضعه كذلك .

لا أريد أن أضيع وقت القارئ في الاستشهاد على هذا الخلق البارز في هذه المذكرات ، ولكننى واثق أن القارئ قد اعراه ما اعراهم في كل فصل من فصول مشاوير العمر وهو يستمتع بتواصل السياق الممتاز مع مذكرات ممتازة

(٣)

بيد أن أهم ما يميز هذه المذكرات هو إلمامها الواقى بالخواصب المختلفة بل والمتشائمة للموضوع الواحد ، وهذا أمر طبعى في رحل قضى السنوات المتقدمة من عمره في أكثر المواقع تقدماً في بلده وفي العالم . حين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التي أشرت فيها فإنه يحرص على أن يروى ما حدث فعلاً لا ما يتخيله هو من موقف كان جديراً بالحدث ، فلا ينسب إلى نفسه أفضالاً أو أقوالاً لم تحدث ، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا . . . وسأقتطف للقارئ فقرة تنبئنا عن هذا الطبع بصورة معبرة جداً حين يروى قصة حوار له مع عبد الناصر أثناء حرب الاستنزاف فيقول : «أذكر أن زاربا في الجبهة مرة الرئيس جمال عبد الناصر في قيادة الفرقة ٢١ . كان واضحاً من

أحاديثه أن مثل هذه الأفكار قد سممت على الرجل تفكيره ونعصت عليه حياته ، وقد هاله حجم كارثة النكسة غير المتوقع . وقد رافقه في ريارته الفريق محمد فوزي وزير الحربية والفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان . وفي مكتبي قدمت له تقريراً عن موقف الفرقة ، لم يكن يستمع إليهِ حتى سألتني في نبرة ذاب مغرى .

.. أين كنت يا كمال أثناء حرب ١٩٦٧

وأجبتُه إجابة مباشرة :

.. كنت أفود اللواء الثاني المدرع من الفرقة الرابعة . عندئذ سألتني سؤالاً كمن تذكر شيئاً سمعه قبل ذلك : لماذا لم تستخدم الدخان الذي تولده الدبابات ذاتياً وقت العارات الخوية لتخفي دباباتك وتقلل خسائرنا ؟! ويحكم أني صابط يعرف حدود لياقة مخاطبة رئيس الدولة ، عزفت عن أن أقول له : وهن تعتقد يا سيادة الرئيس أن صابطاً برتبة العميد وحريج أكاديميات الاتحاد السوفيتي وأوكلت له القوات المسلحة قيادة لواء مدرع ، هو من السذاجة بحيث تغيب عنه مثل هذه البديهية ؟! لذا أجبتُه بطريقة مباشرة للمرة الثانية : «يا سيادة الرئيس لم تكن غارات يوم ٦ يونيو بالغارات العادية . . لقد استمرت في ذلك اليوم ثمان ساعات وخمس دقائق . وكان اتجاه الريح شمالياً بيتنا كن نتحرك من الشرق إلى الغرب . . فلن يتمكن الدخان من إخفاء هذه الأهداف المتحركة . هذا في الوقت الذي كان ما معنا من الوفود لا يكفي لكل هذه التحركات العرسية الزائدة وبالتالي لم يكن يكفيها لإنتاج الدخان الذاتي المطلوب» . ولما سكت الرجل أردت قائلاً : لقد دوت كل هذه التفاصيل في تقريرى الذى روعته إلى القيادة العامة وأنا ما زلت جريحاً في مستشفى المعادى .

وهنا رد على بكليات أعترف بأنها أصابتنى وقتها بصدمة عنيفة . قال مامعناه إنه لم يقرأ تقاريرنا وإنما اكتفى بقراءة تقارير الجانب الإسرائيلى . إذن فقد استقى الرجل معلوماته وملاحظاته من العدو الذى يعرف كيف يحشو كل سطر يكتبه عن المعركة بلغم مدمر من ألغام الحرب النفسية ، ليحطم معنويات القوات المسلحة وضباطها السدين يعلم عنهم تماماً أنهم لن يسكتوا عن الانتقام لاسترداد أرضهم واعتبارهم معاً . وطبعاً أفضل أسلوب كان العدو يتبعه في حربه النفسية هو إحداث الواقعة بين هؤلاء الضباط وقاداتهم . وانصرف عند الناصر دون أن أعلق بشيء على كلماته وإني كان مائة استفسار واستفسار تعتمل في نفسى ، كنت قواقاً لتسويحيها إليه أو على الأقل نحو المسئولين من كارثة الانسحاب . كان بودى أن أسأله هو يشخصه وقد عانى بنفسه أثناء حصار الفالوجة من الانقصالية بين القادات العسكرية والسياسية . أسأله مثلاً لماذا قبلتم أن تدخلونا الحرب وأنتم تعلمون بكل المقاييس أنها سوف تنقلب إلى مجزرة في صحراء سيناء إذا ما فقدنا الغطاء الجوى ؟! وكان بودى أن أسأله لماذا أصدر المشير هذا الأمر الخطأ بالانسحاب دون أن يكون في ظهر القوات ما يخشاه من الانسحاب ؟! فالوقوف مختلف تماماً عنه سنة ٥٦ حين كان يخشى فيه من دمار القوات في سيناء إذا قطعتها القوات

البريطانية والفرنسية عند القناة ! كان بودى أن أسأله لماذا لم يصدر الأمر من البداية بالانسحاب إلى المضائق والتمسك بها بهرق المشاة التي هي أجدر بالتمسك بالأرض في غياب الغطاء الجوى من الدبابات المكشوفة والمعرضة للدمار من الجو ؟ لقد حدث أن أمسكت هذه المشاة من قبل بالأرض في عام ٥٦ في أماكن كثيرة منها مضيق متلا وكبدت العدو فيه خسائر فادحة خرجت من تحمله ، وقبل ذلك تشبثت أنت بنفسك « يا سيادة الرئيس » بالقالوجا ! ما الذى حدث إذن ؟ كان بودى أن أسأل عبد الناصر كل ذلك وأكثر من ذلك ، ولكن للأسف كان في ذلك الوقت قد وصل هو نفسه إلى الوضع الذى عانى منه ذات يوم وثار من أجله ، فقد صار في وضع المستول الكبير الذى يسأل ولا يُسأل ! وأعترف اليوم أن هذه لم تكن خطيئة عبد الناصر وحده وإنما كانت خطيئتنا جميعاً كباراً وصغاراً . وكنا بنا بالطبع قبل الصغار . . . إذ لم يجرؤ واحد منهم على أن يبلغ عن موقفنا المحزن عندما صدر أمر الانسحاب الخطأ . . بل إن كثيراً منا بلغ به الأمر أن خشى أن يصحح زلة لسان صدرت منه عندما قال للمشير في مكالمة تليفونية إن لواءات الفرقة الرابعة عازالت متمسكة بالمضيق بينما كانت تضع دبابات من هذه الفرقة قد عبرت إلى الضفة الغربية من القناة . بل إن اللواء الميكانيكى للفرقة قد وجه إلى هكستيب شرق القاهرة وبأوامر منه هو شخصياً . ومن عجيب الصدف أن الموقف في يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ كان يشبه تماماً الموقف يوم ٦ يونيو من عام ١٩٤٤ عندما بدأ هجوم الحلفاء الكبير على نورماندى في الحرب العالمية الثانية وخشى قادة هتلر أن يوقظوه من النوم ليلعموه بهذا الخبر لأن الخبر سوف يضايقه !

ثم يروى صاحب المشاورات وقصة أخرى لها أهميتها الكبيرة في تاريخنا العسكرى فيقول : « وأذكر مع حرب الاستنزاف موقفاً آخر لعبد الناصر في ريادة أخرى ميدانية للفرقة ٢١ مدرعة ، يوضح كيف فقد عبد الناصر الثقة حتى في قياداته وأخلص معاويه ١ - كان يوم السريارة هو يوم ٩ سبتمبر من عام ١٩٦٩ . وهو اليوم نفسه الذى تصادف فيه حدوث إغارة القوات الإسرائيلية على منطقة الزعفرانة على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر بعد أن فشلت كل محاولاتها في إيقاف حرب الاستنزاف . ولقد تعمدت إسرائيل أن تحبط هذه الإغارة بتطاهرة دعائية ضخمة للدرجة أن أسموها عملية غزو مصر ، مما جعل الغبط يستبد بعبد الناصر في ذلك اليوم ، فكلف الفريق أحمد اسماعيل الذى كان يرافقه في هذه الزيارة بالتوجه مباشرة إلى منطقة البحر الأحمر . ونظراً لأن أحمد اسماعيل لم يكن قد تلقى أى معلومات بعد عن هذه الإغارة ، فإنه توجه في بادئ الأمر إلى مكتبه بالقاهرة ليطلع على كل المعلومات المتوفرة في القيادة العامة من خلال وسائل الاتصال وللتعرف على الموقف قبل التحرك إلى مكان الإغارة . ولما علم الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتوجه فوراً إلى هناك ، عرله من منصه في المطار وأحاله إلى المعاش ، وعين بدلاً منه الفريق محمد أحمد صادق ! »

(٤)

ولا يفوت صاحب المشاورات طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جداً عن مشاعر شريكة حياته السيدة أمال ، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينشأ عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته ، ثم

هو يرتقى بأسلوب الكتابة في أدبنا العربي المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضاً وبلا تظاهر بالحصارة أو الرحولة الشرقية القديمة ، ويكفى أن السطور التي تناولت مشاركات السيدة آمال في هذا الكتاب تفوق السطور التي تناولت دور السيدة جيهان السادات في كتاب « البحث عن الذات » مثلاً ، مع أن السيدة جيهان هي ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيها قلها بعامين أو بعدها بعامين ، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة . وسنقل إحدى هذه الفقرات التي يروي فيها صاحب المشاوير موقف زوجته قبل نشوب حرب ١٩٦٧ فيقول : « وعندما توجهت إلى منفى بحى مصر الجديدة لتجهيز نفسي لسفر طويل ، وجدت آمال زوجتى تتنازعها أسئلة حائرة لم أرى أن أصارحها بأنها هي نفس الأسئلة التي تدور في ذهني . قالت : «إلى أنساءل كيف يأخذ دهابكم إلى سيناء شكل النظاره والتهديد بالحرب مع أنه من الواضح تماماً لكل شخص عاقل أن إسرائيل ستدخل الحرب متهزة فرسه وجود جزء كبير من الجيش في اليمن ؟ لم أعقب على حديثها ، بل سلمت عليها وعلى أبيائى مودعاً . وعند باب المنزل ركزت عينيها على عيني قائلة وهي تعطيني مصحفها الصغير : يا ذن الله تذهب وتعود بالسلامة . . . وبشرف واضطت على الكلمات الأخيرة كمن يصول كساد الله في عونكم أنتم مشرمون بكل تأكيد على حرب لستم على استعداد لها . وكعادتها لم تستسلم للدموع . ولكن كما علمت من أطفلى فيما بعد أنها لا تفعل ذلك إلا عندما تقتل نفسها في غرفتها وحيدة ! »

(٥)

ويعتبر مؤلف « مشاوير العمر » بأنه أدى واجبه في كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه ، وهو يعترف أن الصدفة لعبت أدواراً متكررة في تقلبه في المناصب المختلفة بدءاً من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع هذا يمضى في مجرى النهر بقوة واقتدار في أغلب الأحيان ، وفي أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث في ١٩٦٧ وهكذا يحدثنا مؤلف المشاوير عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه في كتابة أحد قبله ، وتسود كتابته العقلانية الشديدة ولكنه مع ذلك ينصف حيشه وقومه ووطنه وهو يعترف بفلسفة واضحة أن المتصر في ١٩٥٦ كان أمريكا وروسيا أو هو يتبنى وجهة النظر القائلية بهذا الرأي ، ولكنه مع ذلك لا يدع الفرصة ليثبت لنا أن الجيش المصرى قد انتصر في هذه المعركة فيقول : «والحقيقة أن أمامى طريقين للرد ولتنفيذ هذا الرأي الخاطى . فهناك الطريق السهل وأقصده طريق المهاجمة حيث في إمكائى أن أرد قائلاً إن الذين يثيرون مثل هذه القضايا إنما يثيرونها وهم جالسون في صالونات مازهم أو شرفاء يستمتعون بلذات الجدل والنقد وهم يتناولون المشروبات المثلجة . هذا إذا كانوا بريئى القصد والطوية ، أما إذا كانوا غير ذلك فلا يدري إلا الله ما في نفوسهم من محاولة لإحداث شرخ بين الجهازين السياسى والعسكرى أو النيل من قدرات جيشهم الوطنى الذى يهتمى كل من يعيش تحت سماء هذا الوطن بدمرعه . أما الطريق الثانى وهو الطريق الصعب فهو طريق الحججة والبرهان . وفي هذا أقول إن الأداء العسكرى لم

يعبه شيء سواء على المستوى التخطيطي للقيادات أو على المستوى التنفيذي للوحدات والجنود، فنقد بدأ انسحاب الوحدات من سيناء إلى الخلف بأمر اسحاب سليم مدروس، أنقذ ٩٠٪ من القوات المسلحة من الشراء الذي نصبت هـ الدول الثلاث، ولو كانت هذه القوات قد بقيت في مكانها في مصيدة سيناء لاهارت القوات المسلحة في الجبهتين معاً : جبهة سيناء المواجهة لهجوم إسرائيل وجبهة القناة المواجهة لهجوم بريطانيا وفرنسا معاً . . ولقد سقت مثل «أبو» عويجدة ومتلا كما وصفها ديان، لأثبت كيف كانت القوات تصمد في محلاتها الدفاعية في سيناء وتقاتل لأخر طلقة ولآخر رجل، وأنها لم تترك مواقعها بامر حتى جاءها الأمر الرسمي بالانسحاب . أما إذا كان قد حدث أحياناً أن اتخذ الانسحاب في بعض المحطات شكلاً غير منتظم، فإني لا أجدر ردأ أدافع به عن موقف هذه القوات المنسحبة في ظروف مثل ظروف صحراء سيناء الجرداء المكشوفة للطيران المعادي، إلا ما قاله أرسكين تشيلدرز مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» ردأ على الدعاية التي بـاهت بها إسرائيل في كتبها بمصم الخط عن شأن الحسد المصري في تحطيط مدروس من حربها النفسية لسدق إسفين بين المواطن المصري وجيشه . يقول أرسكين : «إن الظروف الصعبة التي كان الجيش المصري يعانيها أثناء انسحابه للتحلف فوق طرق الصحراء المكشوفة، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه، هي ظروف بالغة القسوة، لو وُضع فيها أي جيش من أقوى حيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع منه» ! وأن لا أعرف كيف يكون موقف الجيش الإسرائيلي لو وجد نفسه في موقف عكسي، أقصد لو وجد نفسه يوماً ما موضع هجوم من بريطانيا وفرنسا وقد تواطأتا مع مصر ضده ١٩ ألا ينقلب الحال تماماً رأساً على عقب وتقلب معه الأوضاع والتنازع بالقدر نفسه ١٩ ؟

ويرد صاحب المذكرات هذا كله بقوله : «نقطة أخيرة أحب أن أضيفها على هذا التعليق هي أننا لو كنـ اهزمنا عسكرياً في ٥٦ ما كنا استطعنا أن نتصر سياسياً ! وأفضل دليل مؤسف أسوقه للبرهنة على ذلك ما حدث في ٦٧، فقد اهزمنا سياسياً في ٦٧ لأننا أساساً قد اهزمنا عسكرياً» .

وقد اتخذ مؤلف مشاور العمر جانب الإنصاف أيضاً عند حديثه عن حرب ٤٨ حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فقال : «وأخيراً يبقى السؤال المحير هل حرب ٤٨ كانت انتصاراً أم انهزاماً لنا؟ الحقيقة أن هذا السؤال الذي ثار في أعقاب حرب ٤٨ أصبح سمة مميزة تنفرد بها حروب الشرق الأوسط عن غيرها من الحروب، حيث يحدث عقب كل حرب جدل عنيف يختلط فيه الغالب سالفلوب والمتنصر بالهزوم، لالسبب يخصص تكتيكات الحرب في حد ذاتها، وإنما لسبب آخر تتميز به هذه الحروب هو تدخل القوى الأجنبية بشكل يؤثر على سير المعارك ونتائجها بداية من التدخل في إمداد أحد الطرفين أو كدبها بالإمكانات العسكرية والإدارية التي تؤثر في كل مقدرات المعركة بحيث تنتهي في صالح الطرف الذي تؤيده القوة ذات المصدحة في انتصاره . وفي حرب ٤٨ لم يقتصر مدحل الدول الكبرى على إمداد إسرائيل بالسلاح والدخيرة والمتطوعين، بل امتد هذا التدخل ليشمل إمداد أو حرمان القوات المحاصرة من الطرفين بالطعام والشراب . وأفضل مثل أسوقه على ذلك أنه في الهدنة الأولى انشطر النقب الجنوبي عن شياك إسرائيل لتشتت القوات المصرية بالخط العرضي المجدل - جبرين . . وعندئذ

تدخلت لجنة الهدنة لضغط على مصر لكي توافق على السماح لقوات التموين الإسرائيليه أن تستخدم الطريق الطويل في ساعات معينة من النهار (والذي يقطع الطريق العرصى ويتحكم فيه) على أن تستخدم القوات المصرية الطريق لعرصى باقى ساعات اليوم، وللأسف أو للعجب وافق المصريون بما عرف عنهم من سباحة. ثم حدث في الهدنة الثانية أن حوصرت المالوجا وانقطع الطريق العرصى ورفضت إسرائيل أن تصل قوات التموين في ساعات محددة إلى المالوجا على النحو الذى إتبع في الهدنة. وهنا لسم تتدخل لجان الهدنة وهى المعروف أنها تأتمر بأوامر القوى الكبرى. وكان من الواضح في حرب ٤٨ أن بريطانيا كانت ترغب في الحصول على نتائج شبه متعادلة للطرفين بحيث تظل الحرب معلقة لا تنتهى بحسم أو سلام حتى يمكنها استثمار رحلة العداء الناشئة بين الطرفين إلى ما شاء الله. أما في حرب ٥٦ مثلاً فسوف نرى إصرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على حرمان المعتدين الثلاثة من إحراز أى نصر عسكري ولذلك فمن أطراف المواقفات التى تروى عن نتائج الحروب الأربعة، ما قاله معلق عسكري « في اعتقادى أن الذى انتصر في ٤٨ هى بريطانيا... أما في ٥٦ فإن الذى انتصر هو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وفي ٦٧ قد يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى التى انتصرت ولكن في الحقيقة أن الاتحاد السوفيتى كان هو المحظوظ الأول من هذه الحرب لأنه حقق الهدف الذى ظلت تتمناه طويلاً روسيا القيصريه وهو الوصول إلى المياه الدافئة ».

(٦)

وعلى هذا النحو فإن صاحب « مشاوير العمر » حين يتناول حرب اليمن يعتمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله جمال عبد الناصر في مناسبات مختلفة بأن مصر قد تورطت في هذه الحرب، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر ما يأسف لما وجدنا أنفسنا فيه، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة بنياً كاملاً يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية وما هو يقول: « إنى بكل المقاييس لأجد سبباً واحداً أو مبرراً يجعلنى راضياً عن دورنا في اليمن، بغض النظر عن أن قواتنا المسلحة قد أدت دورها بكل ما تستطيع من تفان وتضحية وشجاعة وإخلاص. هناك مثل يقول: ليس بسدق الشطرنج هو الذى يحرز النصر أو الفشل، وإنما هو دور من يمسكه بيده! وأخيراً فقد يتهمنى البعض بأنى لم أفصح عن رأى هذا ويصوت عال إلا بعد أن رحل المسئولون عن الدتيا وواراهم القتراب. ولكن يعلم الله كم عملنا جاهدين بجهد أهل الخبرة عن التعبير عن آرائنا في صراحة وقوة قد لا تجتبان إلا همساً... ولعل قوة الهمس نجىء أحياناً أقوى من صرخة الجهر! ومع ذلك فإن أتساءل لماذا لم نجهر؟! هل كان ضعفاً منا أو تخادلاً أو في أحسن القروض تقية؟ إنى في هذه المذكرات لن أدافع عن نفسى أو عن عبرى، إنى أفضل أن أترك ذلك إلى يوم سوف تحكم علينا إداة أو إنصافاً بحكمة تفوق في قوتها كل قوى الرأى في دنينا التى حولنا، إنها حكمة التاريخ!

ولعل الفريق كمال حسن على كان أول قائد من قواد ١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين قيادة الفريق مرتضى وقيادة الفريق أنور القاضى متأثراً في ذلك برأى الفريق القاضى نفسه حين يقسم الحرب إلى مرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مايو عام ١٩٦٣ وهي تعتبر من أفسى المراحل التي انتهت في آخر الأمر بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية و سطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة .

(ب) المرحلة الثانية من مايو عام ١٩٦٣ إلى نوفمبر عام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعادية التي كانت تظهر وتختفي مع الارتزاق والانتزاع ، ثم حسمها في النهاية هجوم الربيع الذي قضى على فلول الملكيين في الشمال . والمرحلة الأولى هي التي شهدت أصلاً ترايد حجم القوات بصعوبة مطردة نتيجة للكمان التي سيجح الملكيون في نصبها للقوات صغيرة الحجم التي كانت تصل بغير حيرة إلى اليمن ، وهو الأمر الذي أوضحه عبد الناصر في خطابه المشهور عندما قال إنه في ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف صابط وعسكري فقط . وفي يوم ٩ أصبحوا ٥٠٠ ثم ٢٠٠٠ فرد في يوم ١٦ . وبعثنا أول قوة من سلاح الطيران يوم ١٠ أكتوبر ، طيارتين . . ثم انتهى الأمر بوصول هذا العدد إلى سبعين ألفاً . وعلى نفس هذا النحو كانت كتابة المغفور له الفريق أول كمال حسن على من قبل عن حرب فلسطين وعراجلها الأربع بدءاً من صفحة ٨٢ وحتى ص ٨٦ حيث يمكن للقارئ أن يطالع ملخصاً من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب

(٧)

وتعود الشجاعة مؤلف هذا الكتاب إلى أن يجاهر برأيه في براءة اللواء صدقي العول و اللواء صدقي محمود مما نسب إليهما في ١٩٦٧ ، ويروي الواقعة تلصق الواقعة ، ويؤكد على حقيقة مسئولية القيادة السياسية في هذا الشأن ، بل ويسري كيف دفعته الشجاعة إلى أن يشهد لصالح اللواء العول حين أخذت أقواله في التحقيق الذي أجرى بعد النكسة ، وذلك حيث يقول : « وحدث بعد ذلك أن وصلتني في شهر رمضان برقية من المدعي العسكري يدعوني للشهادة في إحدى القضايا . وعلمت بعد ذلك أن هنالك اتجاهاً في القوات المسلحة لتقديم عدد من الضباط إلى المحاكمة ، منهم اللواء صدقي العول قائد الفرقة . وكانت بعض أجهزة الإعلام قد بدأت تروح لهذا الأمر بعد أن أرسل المسئولون في الاتحاد السوفييتي بما يوحى بضرورة محاكمة المسئولين عن الهزيمة في الجيش ، وصرهم بالرصاص على عرار ما يحدث عندهم في هذه الأحوال . كنت أعلم يقيناً بيني وبين نفسي ، أن اللواء صدقي العول لم يرتكب أي خطأ يوجه إليه الاتهام بسبه . فهو لم يسحب أو يأمر بالنسحاب وحداته بوحى من تفكيره ، وإنما لابد وأنه قام بذلك على أثر أوامر واضحة صدرت إليه من قيادة الجيش الميداني . أما الحديث العابر الذي دار بيني وبين اللواء عندما قابلته عرضاً في يوم ٧ يونيو ، فلم يأخذ شكل التعليقات الواضحة لأن قياده الجهة نفسها لم تكن قد وصلتها بعد هذه التعليقات المؤكدة بإلغاء أمر الانسحاب والبقاء في المضائق . . ولذلك قام اللواء صدقي العول باتباع التعليقات التي صدرت إلى شخصه من رئاسته مباشرة . وكان على أن أقول الحق بضمير حالي . . وعندما غادرت بيتي إلى مكان التحقيق قلت لزوجتي إن ما سأقوله لن يكون بالقطع محل رضا من المسئولين ، وفي هذه الحالة قد أحال

أنا نفسي إلى المعاش ، أو أتعرض للسجن ، خاصة وأنهم كانوا في ذلك الوقت يبحثون عن كباش للفداء . وكان رد زوجتي مؤيداً لما في نفسي : قل الحق ، وأجرك بعد ذلك عند الله أوفى النية العسكرية استمر التحقيق لمدة سبع ساعات لم أزد فيها حرفاً واحداً عما حدث بالفعل كما ذكرته سابقاً يوم ٧ يونيو . . . وللأسف أذان التحقيق اللواء صدقي العول . وعندما استدعيت مرة أخرى للشهادة أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الرمالي ، لم تخرج شهادتي عما سبق ذكره في التحقيق . وأكدت لرئيس المحكمة في حديثي أن لقائي باللواء عماد ثبات وحديثي معه كان أمراً عابراً ولم يتخذ شكل اتعليقات مباشرة . ومع ذلك صدور الحكم صده بالسجن لمدة عشر سنوات . وهكذا تأكد لي بالفعل أن الأمر كان مجرد العثور على كباش للفداء . ويعلم الله كم أثر هذا الوضع في قلبي حتى يومنا هذا ، لأن الحكم اقترن باسمي في تداعٍ يجاوز الحقيقة ، مما ترك انطباعاً سيئاً عاملاً لدى اللواء صدقي ظل حتى بعد الإخراج عنه . في الوقت الذي علق فيه وكيل نيابة أمن الدولة الذي يمثل الاتهام قائلاً : إن شهادتي كانت كافية بأن تخرجني إلى المعاش أو تدخلني السجن ، فقد كانت شهادة شجاعة لم تتغ إلا وجه الحق . . . إلا أنها لم تكن على إثم . وأعقبت تلك المحاكمة محاكمة أخرى للفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية الذي صارح عبد الناصر في اجتماعه مع العادة قبل المعركة بأيام ، بأنه لا يمكننا تلقى الضربة الأولى لأن احتمال خسائرها في القوات الجوية سوف تكون عشرين في المائة على الأقل . . . بل إنه طلب قبل المعركة بوقت طويل إنشاء دشم حصينة للطائرات ، غير أن ظروف اليمن لم تسمح بذلك ، وإن كان التحقيق قد كشف بعد ذلك عن أن وراثة الدفاع كان بها فاقص للميزانية يسمح ببناء هذه الدشم . وهكذا لم يكن مستغرباً من شعب ذي حس مرهف ، أن يتهف أبناءه الطلبة في تظاهرات بتأير ١٩٦٨ مردهين « لا صدقي ولا النول . . عبد الناصر هو المسئول » لقد أدرك الجميع أن هذه المحاكمات لم تكن تفحص إظهار أخطاء المسئولين الحقيقيين بقدر ما كانت تقديماً لعدد من كباش الفداء من العسكريين لثبوت القيادة السياسية من دمساء ضحايا الكنيسة والمهزيمة . وهكذا يستبين لنا من هذه الرواية بما لا يقبل الجدل بعد ذلك كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدره واصراره على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم .

(٨)

وعلى الرغم من أن كتاب « مشاوير العسر » لا يتمتع بالعداء التقليدي للمشير عبد الحكيم عامر الذي نجده في عالية المذكرات والكتابات التاريخية ، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كتم عبد الحكيم عامر ما لا ينبغي أن يزاح عن عاتقه بأي حال من الأحوال فهذا هو يقول : « وسوف يحكم عليه التاريخ أيضاً ، أنه هو المسئول الأول عن كارثة ٦٧ » ، على الأقل من جوانبها العسكرية ، فلقد قبل الضربة الأولى المسبقة دون بناء دشم وقائية حول الطائرات . وساق القوات المسلحة إلى الحرب في مظاهرة ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب . وطن أن الوقت الذي اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها دون أن يدري أنه أسوأ الأوقات سياسياً وعسكرياً ، بل إنه استدرج للمعركة في هذا الوقت الذي كان في الحقيقة من اختيار العدو ، وطن هو خطأ أنه من اختياره ! وإذا كان للرجل أفضال أو حسنات

في بناء القوات المسلحة ، أو تطويرها من البلى الذي كانت عليه إلى قوات حديثة معاصرة ، فقد فاته أن
قدر العسكريين (ب) تكفيه عادة غلطة واحدة للقضاء عليه ، شأهم في ذلك شأن الطبيب الذي مهما
شعى آلاف المرضى فبه يفسد اسمه وسمته إذا قتل بسرع الخطأ مريضاً واحداً . والتشبيه هنا يجاور
الحقيقة تماماً لأن الطبيب إذا أخطأ مرة فإنه يقتل مريضاً واحداً ، أما القائد العسكري عندما يخطئ
مرة ، فإنه يقتل أمة !

وعلى هذا النحو أيضاً نلمس موضوعه المعمور له الفريق أول كمال حسن على الشديدة حين يتناول
حرب أكتوبر في أيامها المتقدمة التي ثار عليها النزاع حول مسؤولية القادة ، وهكذا نجد بعد أن أتيح له
ما لم يتح لأي واحد من هؤلاء القادة جميعاً (باستثناء الرئيس حسني مبارك والمشير أحمد إسماعيل
بالطبع) من اطلاع عميق على الخصائيا والاستراتيجيات يعنى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذي
استسهل الكثيرون توجيهه إليه ، وها هو يقول في ص ٣١٩ تحت عنوان «أحمد إسماعيل ليس السبب» :
«ولكن في رأيي - وقد تجلت أمامنا الآن كل الظروف والملابسات العامة التي أحاطت بالمعركة - أن
الفريق أول أحمد إسماعيل لم يكن وراء فرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر ،
حيث جاء قرار مواصلة الهجوم متأخراً جداً عن موعده بعد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته
في المعركة من ذخائر ودبابات وعتاثات . - إلح ، بل وحصلت على أسلحة حديثة جداً على النحو
الذي ذكرته من قبل . لمد أصبح واضحاً أن الرئيس السادات هو الذي كان يمسك بدفة الأمور بين
يديه ، بل دليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره باستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية ، قام
الفريق أول أحمد إسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة ، مما أمرغ الضعة القوية للقناة من معظم المدرعات
والتشكيلات التي كانت ترتكز عليها الجيوش الميدانية في الشرق (وهو الأمر الذي استغلته إسرائيل
بمعاونة النصائح الأمريكية لعمل الثغرة) . وهكذا تناسى الفريق أول أحمد إسماعيل كل مخاوفه عن
خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات . وبدا حلياً أن حذر أحمد إسماعيل
لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية . - فعى ذلك الوقت كان السادات هو الذي كان يخضع ليل
نهار لتهديدات كيسنجر التي تصله عن طريق الزيات أو عن طريق الاتحاد السوفيتي ، كما كان يخضع
في نفس الوقت للضغط التشاؤمي التي لم يكف القادة السوفييت يوماً واحداً عن توصيلها في إصرار
إلى الرجل وتخوفه بصفة مستمره من المحاذير التي تنهده وتنهد الموقف العالمي من استمراره في
القتال . وأعتقد أنه مما يؤيدني في هذا الرأي ، ذلك التردد المائل الذي حدث في الجبهة السورية وما
ذكره الفريق طلاس عن وقفة يوم ٧ أكتوبر لإدجار أويالانس مصرحاً أن الأمر قد صدر بالفعل
بالتوقف ولكنه لم يوصح له ملاساته معتدراً بأن الوقت لم يحن بعد لكشف هذه الملابسات » .

(٩)

على أن الأهم من هذا كله هو ما شغل مؤلف «مشاور العمر» به نفسه في هذا الكتاب من دراسة
وتحليل وتقييم جهود القادة الاسرائيليين على الجانب الآخر من المعارك ، ويبدو كمال حسن على في
هذه النقطة بالذات وجل محيرات من طراز فريد ، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغطط

حق أى من أعدائه ، ومع هذا فإنه يقدر شارون بالذات في أكثر من موضع التقدير لصحيح بدون تهويل ولا تهوين ، رغم أنه يصعب على أى مصرى [دعك من قواد المعارك] أن يكسوا لهذا القائد أى قدر لعداوتهم له ، وسأنتقل للقارىء فقرات من مواضع مختلفة تناول فيها المغفور له الضريق أول كمال حسن عن هذا القائد الإسرائيلى ، فهو يتحدث في ص ١٢٨ عن معركة عرمتلا في حرب ١٩٥٦ وقرار شارون الخطأء بشهادة دين . والذي حدث بعد ذلك أن هذه القوة لم تحتل الممر إلا بعد أن صدر أمر الانسحاب إلى القوات المصرية المدافعة ، وعندما احتله الإسرائيليون وجدوه خالياً تماماً وعلق ديان على هذا الأمر قائلاً في غيظ : «إن هذا الاحتلال الدموى لمصبي حيطان في عرمتلا ، كان من الممكن أن يكون له ما يبرره لو كانت مهمة اللواء هى الوصول إلى السويس . ولكن للأسف لم يأمرهم أحد بذلك لأن مهمتهم كانت الانجاء إلى شرم الشيخ ! لقد هاجم هؤلاء الرجال المظليون عرمتلا على عكس أوامرى وكانت نتيجة عملياتهم هذه الخسائر الفادحة ! » وما يقول المغفور له الضريق أول كمال حسن على . «هذا ومن المعروف أن شارون ظل مستقبله السياسى متأثراً لفترة طويلة بهذه المأساة ! ويرد في المامش بقوله » وقد كرر شارون الخطأ نفسه وهو وزير دفاع إسرائيل عام ٨٢ بالدفاع عن عمق لبنان حتى حاصر بيروت » ، وفي ص ٣٠٥ يروى المغفور له الضريق أول كمال حسن على عن شارون قيامه ببعض لمجبات قولقد قيام الجنرال شارون في هذا اليوم بعدة هجمات قبل بعد الحرب إنه قام بها بعير أوامر ، وكان ذلك في اتجاه النقط الحصينة أمام الاسماعيلية ، ورغم أنه قد مضى بحسائر جسيمة في دباباته ، إلا أن وحدة الاستطلاع التابعة لفرقته استطاعت أن تصل إلى شاطئء البحيرات المرة أثناء قيامها بعملها حول المزرعة الصينية عند قرية الجلاء ، وتم ذلك خلال ساعات الليل لتثبت بشك ما أن هناك ثمة بين الجيشين العائى والثالث في هذا القطاع وهكذا نجد تعليقات ممتعة وواضحة لمؤلف هذا الكتاب عن ديان وإبراهيم نامير وإيجال يادين وفيتسيان وغيرهم .

وحين يروى قائد المدرعات في حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن عن نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه يحكم الأمانة العلمية لايفوه أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتيبة محسب ، ولكنها كتيبة كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء وما هو يقول : « ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المحترزة المصاحبة للكتيبة » كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ - ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام ، وهو حجم أراه عذراً في تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيها بعد » .

وهكذا يجد الناقد والقارىء نفسيهما وقد قادهما سياق الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة في روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاور بأى نوع من أنواع الذاتية » بل إن القارىء المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظاً حين يجد مؤلف مشاور العمر وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول الشائعات الشهيرة التى أشرت الوجدان الشعبى المصرى بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه له مثلاً وهو يتناول حادث مصرع المشير أحمد بدوى فيقول : « كنت أعتقد كمال يقول المثل السائر «إذا كان المتحدث مجنوناً فليكن المستمع عاقلاً» إن مثل هذه القرية لا تطل على عاقل لأن

السادات لو كان يرعب حقاً في التخلص من أحمد بدوي ورفاقه لكان أمامه أكثر من أسلوب سهل يحقق به هذا الغرض . كان أمامه مثلاً أن ينقلهم إلى مناصب أو أماكن أخرى عديدة خارج القوات المسلحة . وهو أمر شائع الحدوث . وكان أمامه أن يصدر بشرة عسكرية بإحانتهم كلهم أو بعضهم إلى المعاش . . وهو أمر يحوله له القانون . . أم أن يلجأ إلى قتلهم قتلاً جماعياً وبطريقة لا تصلح إلا للأفلام السينمائية فهو أمر لم يكن السادات في أدنى حاجة إليه . لقد تصادف أني ذهبت مرتين إلى هذا المكان نفسه عندما كنت وريراً للدفاع مصطحباً معي مجموعة القادة أنفسهم تقريباً للمرور على وحدات سيوة ضمن قوات المنطقة العربية . إلا أنني بعد هبوط الطائرة الهليكوبتر في المرة الأولى وفي المكان نفسه لاحظت صعوبة البرول والصعود بالطائرة في هذا المكان الضيق المحاط بالأسلاك . ولذا كان إصراري في المرة الثانية على الهبوط خارج بلدة سيوة ، حيث أقلت السيارات إلى داخلها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأيت أن أقسم القادة إلى مجموعتين عملاً بمبدأ عدم تعريض مجموعة كبيرة من القادة لاحتياجات محاطر لا داعي لها ، والواقع أن ما أجرى من تحقيقات لم يكن يدع مجالاً للشك بحيث يتداول هذا الموضوع بعد ذلك ، اللهم إلا أن يكون مجالاً للتجاربه .

(١٠)

و هكذا نجد بين أيدينا موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن ولتاريخ القوات المسلحة لا يستكف مؤلفها عن أن يعطى كل ذي حق حقه في الموضوع الذي يستأهل إعطاء هذا الحق ، فلا يلجأ مؤلف « مشاوير العمر » أبداً إلى عبارة أحد الرملاء أو أحد القادة . . . وإنما هو حريص (شأن كل المنصبي الذين تخلوا عن العقد) على أن يثبت كل اسم في موقعه الصحيح ، والأفصال عنده سببية للمعلوم إلا أن يكون المعلوم معلوماً بما فيه الكفاية . وإلى لأعصد الآن أن صاحب هذه المذكرات حين كان قائداً كان من أولئك القواد الذين يتميزون بأنهم بلا أعداء لأنهم يستقون الأحداث بحيث لا تخلق لهم الدراما اليومية أعداء كان يمكنهم الاستغناء عنهم ولكن لعل يبد، لا أكون قد أنصفته تماماً ، فهذا رجل حريص تمام الحرس على الحضر في كل نصر فانه ليس هو الذي أقام حفلاً للخبراء السوفيت قبل أن يغادروا الوطن ؟ وهو بعد أن يروى هذه الواقعة يتدارك فيقول « لذلك كان صدى الاستغناء عنهم في القوات المسلحة عظيماً وموضع الترحيب الكامل من كل ضابط وجندي » ولا أدعي أن اللفتة الإنسانية التي بادرت إليها ، كانت سبباً في تعير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي فدفعتهم إلى توريد الأسلحة في عام ١٩٧٣ ، ذلك أن هدي كان مجرد مناداة من روح طيبة اشتهرت بها مصر ، مما يضاف إلى (صيد أصالتها وحصانة شعبها العريقة بتذكره هؤلاء الذين عملوا وعاشوا فوق أرضها لفترة من الزمن ولو قصرت !» وكأنني به كما قلت منذ فترتين يحسب لكل كلمة حسابها فهو يخشى أن يظن به البعض الظنون ، رغم أن الأمور قد انتهت منذ زمن بعد ، بل وانتهى الاتحاد السوفيتي نفسه .

(١١)

ومن أروع الصفحات في هذا الكتاب إنصاف المؤلف لاسماعيل باشا صدقي وحكومته وموقفهما في

التعلب على الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات (ص ٣١) وكذلك تلك الصفحات التي يصف بها أول يوم له في الكلية الحربية بأنه أطول يوم في التاريخ (بدءاً من صفحة ٤١) وذلك حيث يقول «لو أنك سألت أي رجل عسكري عن أطول يوم صدفه في التاريخ ، ربما ذكر لك يوماً محدداً عاشها في معارك قتال عنيفة ، ولكنه لا ينسى أبداً أن اليوم الأول لدخول الكلية الحربية من بين أطول هذه الأيام . ظننت في ذلك اليوم أنه لن تغرب له شمس أبداً . وأن الفراش الصغير الحديد الذي ظننت أن تعلم طوال اليوم كيفية تهيشته «وفرشه» بطريقة عجيبة معينة (والأونباشي يقوم كل مرة يهدم كل ما أدبت من جهد وعرق) ظننت أنه لن نحس أبداً ساعة النوم لكي أرعى في هذا الفراش ! وعندما صاح البروجي بنجمات «نوبة النوم» ، ودفت نفسي داخل الأغشية البيضاء الناصعة بمجرد أن صاح الأونباشي صارحاً «اترك كل ما في يدك ونم» . لم أصدق عيني اللتين أمرني نفس الأونباشي بإعماصهما في الحان وعدم تركهما مفتوحتين طبقاً للأوامر ! في هذا اليوم اعتدلت أن العسكرية شيء من الصعب تعلمه أو التدريب عليه ! ففرش السرير الصغير مشكلة عويصة ، ولقب «القالمش» على الساق بحيث تظهر التوكية عند موضع معين عند نهاية اللب مشكلة أعزى . وترتيب الدولاب بطريقة معينة ودقيقة مع تطبيق الخيارات الداخلية فوق بعضها (في شكل منتظم كأنه رسم بالقلم والمسطرة) هو أمر يحتاج إلى مصمم هندسي ! أما عندما جاء دوري في طابور قص الشعر وأزال الحلاق العسكري كل ما ببت فوق رأسي في نصف دقيقة شعرت فعلاً أنني أصبحت رجلاً آخر . ومن أروع الصفحات أيضاً ما يرويها (ص ٤٢) من مأساة أول الدفعة السابعة عليهم الطالب على عبد الدايم الذي فصل من الكلية لمجرد أنه كتب لوالده في مناسبة تخرجه «أنه لاشك سيتهربها فرصة لبث الروح الوطنية بين الشباب الذي سيقوده ضابطاً» ، ومن أهم الفقرات ما يرويها عن مصرع أخيه الأكبر المهندس عرت ونقله نتيجة لذلك للعمل مع شقيقه طمعت في سلاح الفرسان (ص ٥٨ و ٥٩) ، كما أن من أهم الفقرات روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا (ص ٦٤ ، ٦٥) والتي يتحدث فيها عن إشاعة أن الكوليرا كانت مؤامرة من الانجليز ، ويختمها بقوله ص ٦٥ : «والحقيقة أنني لأملك اليوم ما يؤيد أو يفند إشاعة مؤامرة الكوليرا . ولكن الثابت المؤكد أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ بنود المعاهدة منذ إبرامها تنفيذاً دقيقاً ، سواء فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحي أو بالإجراءات الجمركية السليمة . خاصة وأنها كانت تضع يدها على بعض مطارات قناة السويس الأمر الذي أتاح لها إحضار بضائع وأشخاص من جنسوب آسيا ، حيث كانت تتوطن بها في ذلك الوقت أسرار وبقية حطيرة كاخمي الصمراء والكوليرا . وكان الجيش البريطاني قد أخذ من منطقة القناة محطة للحجر الصحي لكل الحشود الانجليز وهم في طريق عودتهم من الهند إلى بلادهم

ومن أطرف ما في هذا الكتاب ما يرويها عن رحلة القطار التي استغرقت حوالي عشر ساعات من القاهرة إلى قليب (ص ٩١) أو ما يرويها عن رحلته العلمية إلى إنجلترا عام ١٩٤٩ (ص ١٠٧ وما بعدها) أو ما يتحدث به عن انطباعاته عن مجزرة الإسماعيلية في ١٩٥٢ فحريق القاهرة (ص ١١١ وما بعدها) أو حديثه المفعم بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة

ص ١١٦ وص ١١٧ إلى أن يقول في أسى شديد قد يكون أوانه قد فات : «وهكذا لم تتميز طبقة أهل الثقة في الأغلب بأي كفاءة خاصة ، سوى أنهم «متصلون» بالجهات العليا . . . ويكفى أن يشار إلى أي واحد منهم بهذا اللقب حتى يجعل له ألف حساب ، فكانوا أشبه يقوموسيرات الاتحاد السوفييتي الذين كونو طبقة أخرى متعالية داخل الجيش الروسي هي التي كانت تحنى كل ثمار الثورة . ولذلك نطلع الكثير منهم إلى تحقيق أميات شخصية ، وكان جواز مروره في ذلك هو أنه يحمل لقب «الأحرار» وهي تسمية لاشك تحسن معنى جرائر أي يشير إلى تصنيف غير مقبول بالمرّة . فالمفروض أن كل من يخدم في القوات المسلحة عد بال شرف الحديدي الذي لا يناله إلا من هم أحرار بالفعل . باهيك عن القول الإسلامي المأثور بأن الناس ولدوا جميعهم أحراراً ، فلم والحساب من كانت هذه التفرقة التي كانت من ضمن الأسباب الرئيسية لكارثة ١٩٦٧ ؟ إذ ظل يحمل هذا المرقع الطبقى بين طياته كل أسباب الانهيار في الانضباط العسكري الذي يعتبر أساس العمل والنظام السديمين داخل أية قوات مسلحة في أي دولة في العالم لا ترى لنفسها دوراً مخلصاً سوى الأمن والدفاع عن الوطن فحسب ! ويروى لنا مؤلف الكتاب معاناته من التقارير ص ١١٩ وص ١٢٠ لالسبب إلا لأنه كان يقابل سعد الثاثة الصحفي الشيوعي عند حضوره للسلاح لمعاملة ثروت عكاشة قائد السلاح !!

كذلك فإن من أهم فقرات هذا الكتاب ما يلخص به مؤلف « مشاوير العمر » أخطاء مصر في سوريا حين يروى قصة الفائد الذي عمل معه في اللواء ٧٠ المدرع حيث يقول : « وأذكر أن قائد اللواء (وكان يدعى العقيد محمود عودة) قد شد على يدي مهتأ يوم خلفته في منصبه عندما أوفد في بعثة إلى الخارج ، ثم اعتذر لي عن قصة صغيرة حدثت منه يوم أن جئت لتقديم نفسي إليه منذ عدة شهور ، إذ يادرنى بسؤال أعترف أنه هر نفسي كضابط مصري ، قال لي يومها : هل يمكنني أن أعرف إدار ما كنت من أهل الخبرة أو من أهل الثقة؟ وتعمدت أن أرد على سؤاله متجاهلاً مقصده قاصلاً . أنا لا أعرف ماذا تقصد . ولكن الذي أعرفه عن نفسي أنني قد أوفدت في بعثة ١٤ شهراً إلى الاتحاد السوفييتي وعملت رئيس أركان القيادة الشرقية ثم كلفت بالحصور إلى هنا لمعاونتك !

ويومها ضحك وقال لي : « إذن فأنت من أهل الخبرة . . . وعندما غادر اللواء - ولم أره بعد ذلك - قال لي : « والله يا أحي أنت مختلف عمن قبلك تماماً . وليتهم في مصر يجعسون أهل الخبرة هم أهل الثقة بالفعل ! » ولم أعلق بشيء . . .

وحين ينساق المرء مع بعسه إلى التفكير في عواقب الأحداث يجد مؤلف هذه المذكرات أكثر ما يكون تعبيراً عن الأسى عند حديثه عن الانفصال السوري وبخاصة أنه كان الضابط المصري الوحيد الذي أتبع له أن يرأس لواء كاملاً في الجيش السوري وهو يتحدث في مواضع مختلفة عن مشاعره الحادة تجاه هذه القضية .

(١٢)

أما عن سعة أفق السياسي البارز كمال حسن على فيكفى أن ننقل ما نقله لنا في موضعه تماماً عن

موقف تيتو السياسى الذى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك فى الشرق الأوسط بساعات قليلة ، يروى المغفور له الميريق أول كمال حسن على فيقول : « ولعل أغرب ما حدث فى هذا الاجتماع ، كان الحديث الذى وجهه الرئيس تيتو إلى المجتمعين قائلاً هم : « إن صرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط لن تكون إلا بديلة الخطر الذى سوف يمتد غداً لدول أوروبا الشرقية ، وبعد عد يصل الخطر إلى الاتحاد السوفييتى نفسه » . ولقد مضى تيتو فى حديثه موضحاً كيف أن الاتحاد السوفييتى لم يتمكن حتى ذلك اليوم من حل مشكلة الموممية فيه ، ثم به كيف أن هناك نشاطاً معادياً يتحرك فى الجمهوريات الجنوبية كاذربيجان وكازاخستان وجورجيا وغيرها ، بل وأيضاً فى الجمهوريات الشالية بالبلطيق كاستونيا ولاتفيا ولتواب . وكأنها كان الرحل يقرأ المستقبل فى كتاب مفتوح ! والحقيقة أن المعنى الذى أوصحه تيتو فى ذلك الاجتماع ، سبقه عبد الناصر إلى استشهاده عندما قبله السفير السوفييتى يوم ٨ يونيو (اليوم الرابع للمعركة) فجابهه بقوله . « إنها سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفييتى أنهم بهزيمة العرب قد هزموا هم الآخرون ! »

وهكذا تتضح سعة أفق كاتب هذه المذكرات الذى يروى هذه الوقائع بشيء من التأيسد ، ولا يتعارض هذا على الإطلاق مع ما رواه هو نفسه فى موضع آخر عن معلق عسكري قال بأن الاتحاد السوفييتى كان فيما يبدو هو المحطوط الأول من حرب ١٩٦٧ لأنه وصل إلى المياه الدافئة . . . ذلك أن هذا الوصول كان - بالفعل - مؤقتاً جداً !!

(١٣)

وقد لا يكون كمال حسن على من الذين يبيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات ، ولكن كثرة ما أتبع لهذا الرحل من مواقع للعطاء الوطنى قد عوصته عن هذا التواضع والإعراض عن عبادة الذات ، ومع هذا فإن المغفور له الميريق أول كمال حسن على يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة فيقول : « كانت أولى المشكلات التى تصدت لها الوزارة بشكل حازم هى مشكلة الدعم التى كانت تكلف الحكومة عنشاً تورح تحت ثقله ليس فحسب فيما يكلفها من بلايين الجنيهات التى كان ممكناً الاستعانة منها فى عملية التنمية ، وإنما أيضاً لأن الدعم كانت له آثاره الاجتماعية والسياسية الضارة التى أثرت تأثيراً غير مباشر فى الأخلاقيات العامة وقيم المجتمع . ولقد أمكن للوزارة فى مدتها القصيرة المحددة أن توفر لميزانية الدولة مبلغاً وصل إلى ١٨ بليون جنيه فى عام واحد عن طريق مصاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته . والواقع أن الحكومة لم تتكلف شيئاً فى عملية التخصيص سوى أنها قصرت استخدام القمح والنفط المستورد من استراليا على المدن الكبرى ، بدلاً من مخفضات الصعيد التى لها طرفها فى صسع الرغيف الأسمر .

ويتحدث كمال حسن على عن مؤتمر القطاع الخاص الذى عقده فى عهد حكومته فيقول : « ونجح المؤتمر نجاحاً فائقاً فى التعرف على المشاكل والعقبات التى تعترض القطاع الخاص والعمل على حلها .

وكان من المفاجيء لنا أن عدد المشكلات المطروحة وصلت إلى ١١٣ مشكلة ، تم رصددها في تسع مذكرات ضخمة . وقبل نهاية المؤتمر الذى استمر ٣ أيام أمكن اتخاذ قرارات فورية لوضع الحلول معظمها ، أما المشكلات الباقية فقد أحيلت إلى لجان وزارية لدراستها وإعداد القرارات والتوصيات اللازمة لها . غير أن أهم نتائج هذا المؤتمر كانت زيادة الثقة ونعمى المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، الأمر الذى رفع فيما بعد من الإنتاج ومن التصدير في مجالى الصناعة والزراعة ، وخاصة بعد وضع حرائط استوائية للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية

ويتحدث عن حصاطه على الرقعة الزراعية فيقول : «فى إحدى جلسات مجموعة العمل أشرت بضرورة عمل مسح حوى لكل الأراضى الزراعية بالجمهورية بمقاس رسم ١ : ٥٠٠٠ وذلك لمراقبة أى تغير يحدث في شكل الأرض . ولقد كان هذا العمل من أفضل الحلول العملية ، لأننى لو كنا أوكلنا مسح الأراضى الزراعية إلى نظام المسح الهندسى العادى لاقتضى تنفيذ هذا العمل عشر سنوات يكون قد ضاع فيها نصف مليون فدان زراعى على الأقل . ولقد تم توزيع الصور الجوية على وكلاء وزارة الزراعة في المحافظات كمسؤولين عن متابعة القسانون أمام الوزارة . ومنذ ذلك التاريخ امتنع البناء المخالف وأغلق ملف هذه المشكلة . وإن كان أعيد فتحه بعد تركى الوزارة بإجراء بعض التصالح تحت ضغوط احتياجة خاصة » .

كما يتحدث عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة فيقول : «لم تكن مشكلة تلوث البيئة إلا إحدى النتائج الفرعية لمشكلة السرطانات السكاني ، فكان هناك التلوث في مياه النيل ، ثم تلوث الهواء في الشوارع وفي الأحياء السكنية المكتظة ، ثم تكاثر القمامة في شوارع القاهرة وعلى شواطئ النيل وفي الأحياء المزدهمة والقرى وغيرها . ولقد لجأت الوزارة إلى مرض ١٠ ٪ إضافة على تذاكر السفر بالطائرات مع إنشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة » .

يبدأ لنا تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب في كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز في كل منها لو وجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل في جهاز المخابرات عنه في أى منصب آخر من المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك . وقد نستطيع فهم هذا الشعور في ضوء أن العمل في هذا الجهاز كان عملاً هادئاً يتيح لصاحبه اللذة بإنتاجه بعيداً عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام ، وهو السباق الذى عانى منه المغفور له العريق أول كمال حسن على في كل خطوة يخطوها حين كان وزيراً للخارجية مثلاً في أثناء مباحثات واشتغل حيث يروى ذكرياته فيقول : «حين نزلت مرة من الفندق خلال المباحثات في نزهة قصيرة على القدمين تعدى عن الجو المحموم في الفندق . وقصدت محلاً للأحذية وما إن غادرت الفندق حتى تابعى عدد من المراسين ومندوبى التمييزيون فأعادوني إلى نفس الجو الذى كنت أحاول الهروب منه . وسمعت ضمن المتابعين مديعاً يصور مصرح هذه اللحظات ، الخالدة لانهاء المباحثات إلى بر الأمان والسلام وذلك بعد أن ظن المراسل أننى في طريقى للبيت الأبيض سيراً على القدمين لتوقيع المعاهدة . وأسرعت بالدخول إلى أول محل صافنى وكان محل قمعات . فلم أجد مانعاً من شراء

غطاء لرأسى العارية ، ومن المحل اتصلت بالعندق وطلت سيارة وصلت بالعمل لإنقاذى من هذا الموقف فلم أكن أنسى الإدلاء بأى تصريح من أى نوع ، نهيك عن التصريحات المخفية لأمسالم التي كان يمكن أن تصدر عنى في مثل هذه المثرة . ولهذا فإن المصور له الفريق أول كمال حسن على يتحدث بسعادة بالعة عن عمله وإيجاره في المحابر في أكثر من موضع ، ويكفي أن نشير إلى واقعه استقباله للصحفيين في قلب جهاز المحابر وتناوهم العداء فيه ومرورهم على أفسامه وأجنحته . أو اهتمامه مثلاً بإنتاج الفيلم الذي عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى اماوية» ، دعك من مشاركته لحسن اتهامى في بدء الاتصلات بالجانب الإسرائيلي ، ولكن الأروع من هذين في نظري ما يرويه عن النشاط الهام لجهاز المخابرات في متابعة الأمن الاقتصادي للبلد حيث يقول . «وأذكر أنه في عام ١٩٧٧ انخفض محصول القمح والحبوب في الاتحاد السوفيتي إلى أدنى مستوياته ، مما يسيء بلجوفه إلى السوق العالمى لشراء ما يلزمه نظير الدفع بالذهب ، كان العجز حوالى ١٢ مليون طن ، لذلك كان من المتوقع زيادة الأسعار بقدر كبير حيث يخضع السوق العالمى إلى قاعدة العرض والطلب . واتصلت بورير التموين لسرعة التعاقد على الكمية المطلوبة وقتها وكانت مليون طن قمح ، غير أن الاستجابة كانت من البطء بحيث بدأت الأسعار في الصعود ، فلهأت إلى السيد محمود سالم رئيس الوزراء الذى أوصى بسرعة التعاقد ، إلا أن الوقت كان قد فات واندفعت الأسعار إلى زيادة ما يقرب من ٥٠ دولاراً في الطن . وبعبارة بسيطة فقد خسرت نتيجة لعدم تقدير قيمة هذه المعلومات وهذا التحليل حوالى ٥٠ مليون دولار . وكاد الأمر يتكرر في العام التالى لولا تدخل الرئيس السادات شخصه ، الأمر الذى دعا إلى إصدار نشرة اقتصادية كل ١٥ يوم تورع على كافة الوزارات والجهات المعنية ، تشمل كافة المعلومات الاقتصادية المؤثرة على السوق المحلية وبالتالي على مصر . لذلك لا يتوقف نجاح أى جهاز مخابرات في بلد ما على ما يحصل من معلومات وتحليلها بل يتوقف على مدى الاستفادة بهذه المعلومات في التوقيت المناسب ولا ينطبق ذلك على المعلومات العسكرية فحسب بل على كافة المعلومات كما رأينا في مثال القمح» .

(١٤)

ويبدو مؤلف «مشاور العمر» حريصاً على أن يطلعنا على الجانب «القنى» في شخصيته في كثير من المواضع ولا شك أنه رجل مثقف إلى أبعد حدود الثقافة ، ولكن هذا لا يمنع من أن سقل للقارىء مع شىء من الدهشة حرصه على تصوير الموقف بأكمله على النحو الذى تقروءه في عبارته التالية : «في مساء يوم الاثنين الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ كنت أجلس في مكتبي بنادى ليتوريو الإيطالى بشارع الهرم أراجع بعض البرقيات والخطابات الرسمية ، وكانت موسيقى الصلانسكو الأسبانية التى أعشقها تصل إيقاعها الجميلة الواضحة إلى أذنى من نافذة الغرفة التى أستطيع أن ألع من خلالها السراقص العالمى المشهور ألفريدو ألارينا وهو يؤدى إحدى رقصاته الثائرة السريعة داخل ملهى أوبرج الأهرام الشهير المجاور للنادى الذى كانت قوات الاحتياطى الاستراتيجى قد احتلته ليصبح مركزاً لقيادة هذه القوات» ، فهذه الفقرة غريبة تماماً على سياق الكتاب كله .

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان وزيراً للدبلوماسية فإنّه لا يجد حرجاً في أن ينتقد شخصية كبيرة كالمملك حسين بكل وصوح وكل علانية فيقول في معرض حديثه عن بدايات حرب يونيو ١٩٦٧ : « هذا ويقول بعض الكتاب السياسيين إن زيارة حسين كان لها هدف آخر غير ذلك . وهي الحصول على أكبر قدر معلومات ممكن من عبد الناصر عن نيّاته في هذه الحرب ، وبالأذات عن الضربة الأولى ومدى تعاونه المباشر مع السوريين في هذه الحرب ، وهل ستكون مصر وحدها في الأيام الأولى من الحرب أم ستقوم سوريا بالهجوم على إسرائيل في ذلك الوقت ؟ » والسبيل على ذلك أنه كان يسأل عبد الناصر أسئلة مباشرة حول هذا الموضوع ، وعموماً فإن أفضل ما يثبت الدور المشبوه للملك حسين من وراء هذه الزيارة أن تمت مقابلة سرية بين اللواء عماش والسفير الأمريكي بالأردن (في أول يونيو) طلب فيها سرعة نقل الطائرات الفاتحة المقاتلة (ف ١٠٤) وعددها ٢٥ طائرة والتي سبق أن أرسلتها أمريكا للأردن . طلب نقلها بصفة مؤقتة من الأردن حتى تنتهي الأزمة ! وهكذا وفر الملك حسين على نفسه صرية جوية مسبقة من إسرائيل ، وقد أخذ معه الفريق عبد المنعم رياض ليقود قيادته صورية جيشاً برياً استغنى عن طائراته قبل المعركة ! فأى جيش هذا الذي سيقوده عبد المنعم رياض ورئيس أركان حربه عامر عماش ؟

وبما يرويه في موضع آخر في المامش قوله : « ي يذكر في هذا الصدد أن عيزر فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلي كان دائماً يردد في بعد توقيع اتفاقية السلام أن الملك حسين أخطأ مرتين : الأولى عندما اشترك في حرب عام ٦٧ ففقد الصفة العربية ، والثانية حين لم يشترك في حرب عام ٧٣ لاستردادها » .

كذلك فإن مؤلف « مشاوير العمر » لا يجد حرجاً في أن يعبر عن الجانب الإنساني من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروي من وقائع حدثت أثناء معركة السلام يكرر روايتها في مشاوير العمر بعد أن كان قد رواها في كتابه السابق (محاربون ومفاوضون) ، وذلك حيث يقول : « حدث مرة أثناء إحدى جولاتي على القلمين مع عيزر فايتسمان في شوارع تل أبيب ، وكنا في شهر رمضان أن اندفعت سيدة في الستين وعانقتني وقبلني وقالت بارك الله فيك ثم فعلت نفس الشيء مع عيزر فايتسمان . والتقط المصورون هذا المشهد . وأذكر أن الصورة نشرت في اليوم التالي في صحف الأردن تحت عنوان « قُبلة في رمضان » . . ولا أشك لحظة في أن هذه السيدة هي أم فقدت زوجها أو ابناً أو شقيقاً لها في الحرب ، وأن انتهاجها بالسلام هو الذي دفعها إلى ذلك ، فقد وجدت في السلام شأنها شأن معظم الشعب الإسرائيلي خلاصاً من حياة أفقدها الكرة والعداوة طعم السعادة وقد سألتني مرة السيدة الصحفية «سميد أوربي» مراسلة يدعوت أحرنوت عن ذكرياتي عن إسرائيليين أو مصريين أفقدتهم الحرب عزيزاً لديهم » .

وهذا الجانب الإنساني البسيط والعميق في آن واحد هو ما يجعل صاحب هذه المذكرات يعترف بصديق بالسبب الذي جعله يلتحق بالكنيسة الحربية في مطلع حياته فيقول : « كنت أتمنى أن أصبح طبيباً

بشراً خصوصاً أن مجموعى كاد عالياً يتيح فى الالتحاق بكلية الطب ولكنى أعتقد أنى تأثرت وتذاك بسوك شقيقى طلعت الذى يكبرنى بثلاث سنوات عندما ترك دراسة إعدادى الطب والتحق بكلية الحربية وتخرج منها بعد عامين فقط . . إن التحاقى بهذه الكلية إذن سوف يتيح لى فرصة المشاركة فى رعاية إخوتى الثلاثة الأصغر ، مما يخفف العبء عن هذه السيدة المصرية الصامدة التى صهرتها الستون فى مشوارها اللاهث حتى صرنا رجالات . . ومن هنا كان قرارى بالالتحاق بكلية الحربية خاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة المصرية .

(١٧)

وعلى هذا النحو تمضى صفحات هذا الكتاب الممتاز الذى يندر أن يكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصى للحقائق على فترات طويلة . . فهذه المشاور تمتد سبعين عاماً ، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لا بالطول فحسب ، ثم وهذا هو الأهم يقف دائماً ليعدل من وجهات نظري تجاه كثير من المسلمات وأعترف أنى كنت فى كثير من الأحيان أصارع أصدقائى يراى لى فى وعد بلمر ، ولكنى لم أكن أجِد الفرصة للمجاهرة به ، فإذا بى وأنا أقرأ «مشاور العمر» أجِد مؤلفها يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه ، وليس هذا فحسب ولكنه يجاهر بما يعتقد على الرغم من أنه رجل دولة بينا أنا شاب حر . يقوى المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «كم كانت فجعة بريطانية عندما انقلب عليهم اليهود داخل فلسطين ، وراحوا يلاحقون الضباط الإنجليز بالقتل والإرهاب وتعيق جيشهم فوق الأشجار ، ثم كانت الطامة الكبرى عند سف مكر رتاستهم الرئيسى لمنطقة الشرق الأوسط عام ٤٦ فى فندق الملك داود بالقدس ! ولذلك لم يكن عجباً أن يكون يوم رحيل آخر جندي بريطاني من فلسطين هو نفسه أول يوم لاشتعال النار فى المنطقة والتى ظل أوارها لا ينطفئ لأكثر من أربعة عقود حتى الآن ! ومن المريب أن هناك الآن من الإنجليز من يقول بأن إنجلترا خسرت من وعد بلفور أضعاف ما خسره العرب منه ! بل هناك من اليهود من يردد نفس القول ولكن بصيغة أخرى . . فهم يقولون إن اليهود هم الذين خسروا من هذا الوعد بأكثر مما خسره العرب والإنجليز معاً ! ولكنى نفهم وجهات النظر الغربية هذه ، علينا أن نستعيد الظروف التى صدر فيها هذا الوعد ، ولكن من منظور آخر غير الذى درجنا على استيعابه . لقد أصدر هذا الوعد السير آرثر جيمس بلفور - الملقب بالفيلسوف - عندما كان الرجل يتولى وزارة خارجية بريطانيا (١٩١٦ - ١٩١٩) أثناء الحرب العالمية الأولى . . وكان أهم الشاغل للإنجليز فى ذلك الوقت هو التقلب على حصصهم اللدود المايا . كان بلفور يدرك الأثر السيكلوجي الرهيب الذى سيصيب ألمانيا فى مقتل إذا ما أصدر هذا التصريح فى ذلك التوقيت الذى أعلنه فيه ، لقد صرح الرجل بأن الإنجليز سيسمحون لليهود بإقامة وطن قومى فى فلسطين ، ومعنى ذلك أن الألمان اليهود لن تصبح ألمانيا هى وطنهم بعد الحرب بل فلسطين ، إذن فليس من صالحهم أن يتصر الألمان على أعدائهم الإنجليز حتى يتمكنوا من تنفيذ وعدهم ! وهكذا دق الرجل إسفيناً حاداً بين اليهود الألمان وبين وطنهم (أو وطنهم بالمولد) . ولقد كان هذا التصريح كافياً لأن يحول خمسة ملايين يهودى أو أكثر فى ألمانيا إلى خمسة ملايين طابور خامس هرب لعجلة الحرب ، أو على الأقل خمسة ملايين مواطن ينظر إليهم بعين الشك والريبة ، فقد كانوا يعملون ضد صالح المجهود

الحرب الألمانية في مجالات المال والإنتاج والاقتصاد وفي ميادين القتال ، بل ومن يدري كم منهم سيصبح حاسوباً يمد الحلفاء بكل أنواع المعلومات ! من أجل ذلك كان العداء بينهم وبين هتلر الذي كان «أوناشي» قبل هذه الحرب ، ومن أجل ذلك لاحقهم بالاصطهاد والتكنل وبمراكز المولوكسوست في الحرب العالمية الثانية ، وهكذا لحقتهم كل هذه المصائب بسبب وعد بلفور ! ، ومع ذلك عندما صدر وعد بلفور ليعطى اليهود الحق في إقامة وطن قومي في فلسطين ، لم يكن في نية الإنجليز أبداً أنهم سوف يتخلسون يوماً عن فلسطين ليقدموها هدبة سائعة فوق طبق من فضة «لأحبائهم» اليهود . وفي عام ١٩١٧ أى العام الذي صدر فيه الوعد لم يكونوا قد «حرروا» بعد فلسطين من أيدي العثمانيين ، لقد فتحها النبي محمد السيف - كما يقولون - فهل كانوا يرقون دماء أبنائهم الررقاء من أجل أن يهدوها لغيرهم من اليهود ؟ إن فلسطين وقد عراها الإنجليز وأصبحت تحت انتدابهم يمكن أن تتسع لليهود والعرب معاً (اتفقوا شاءوا أو اختلفوا) ، المهم أن يتصاعوا جميعاً تحت الراية البريطانية لأوامر الحاكم العسكري الإنجليزى . ومع ذلك فعندما قرر الإنجليز الانسحاب من فلسطين في يوم ١٤ مايو ٤٨ (أى اليوم السابق لدخول القوات العربية الحرب) ، كان مهندسو الاستعمار البريطانيون متأكدين تماماً أن الصراع الذي أوجدوه في المنطقة بين أهل المنطقة وبين الحسم الغريب الذي زرعه بداخلها سوف يتيح لهم كل الفرص لاستزاف واستغلال باقى مقدرات المنطقة من خامات وأسواق وقناة وبتروول وموقع إلخ ، بالإضافة إلى كل متوقعات مخطط سائرمان - الذى أفصحت عنه الوثيقة المشهورة المدعاة والتي أقل ما فيها من شرور هو فصل الجناح الشرقى الآسيوى عن الجناح الغربى الإفريقى لسأمة العربية وإثارة كل ألوان النزاع والشقاق في جسمها حتى لا تقوم للعرب قائمة تحمل من المفاجآت ما لا يتحمله التاريخ العربى مرتين !

(١٨)

وإذا كان هناك ملحوظة توحد على أخطاء تاريخية في هذا الكتاب فهي ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء عميداً لطب القاهرة في ص ٥١٦ وهو ما لم يحدث حتى الآن .

أما الملحوظة الأهم من هذا بكثير جداً فهي أن المنصور له العريق أوله بحكم [دبلوماسيته] قد أفلتت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف الهامة التى كان لابد له أن يتناولها ، فهو لم يتناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد عيد المتعم رياض رئيس الأركان على الرغم من أنه تناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد المشير أحمد بدوى !! بل إنه لم يرو حدث الاستشهاد نفسه في ١٩٦٩ !! وهو لم يرد أى رأى في خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألمحت في كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض في عهد المشير «أبو عزالة» لم يكن على مستواه في عهد المشير الجيسى . . وهكذا

وكنت أتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يسأل السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقويم ، ولكنه أكتفى بتقدير المرحوم فؤاد عى الدين مرة بعد أخرى ، وبالتفاد المغفور له الدكتور وفعت المحجوب في موقف واحد ولكسه موقف بيلور كثيراً من شخصيته عليها رحمة الله .



الفصل الثاني

أوراق سياسية

للمفتور له المهندس سيد مرعى

(١)

ربما كان سيد مرعى أبرز نموذج للسياسى المصرى المعاصر الذى جمع بين مهارة السباحة ومهارة الصيد ، فقد سبى سيد مرعى فى بحر السياسة المصرية المعاصرة فراه نصف قرن (بما فى ذلك فترة المشاهدة الأخيرة) ، ومع هذه السباحة حقق كثيراً جداً من التجاحات التى اقتنصها بحكم مهارته وإن لم يكن راغباً فيها بقدر ما كان راغباً فى صيد آخر ، فقد كان مثلاً طموحاً إلى رئاسة الوزارة ، ولكنه نال ما هو أرفع (بروتوكولياً) من هذه الرئاسة عالم يحتفظ للوصول إليه [رئاسته مجلس الشعب والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ومساعد رئيس الجمهورية] .

وسوف نتناول فى هذا الفصل كتاب "أوراق سياسيه" للمفتور له المهندس سيد مرعى ، الذى نشره المكتب المصرى الحديث فى ١٩٧٨ ، ولكنى لا أستطيع أن أخفى على القارىء مسامعتى من شعور بأننا نعلم سيد مرعى حين نعتبر هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة هو كل مذكراته السياسية ، ذلك أنه قد نشر له على مدى سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك مجموعة هامة من الأحاديث والحوارات الصحفية فى عدد من الصحف الكويتية ، تتصل بحياته السياسية ، وحين يتاح هذه الأحاديث والمستقبل القريب أن تجمع فى كتاب فلننا سوف تمثل مرجعاً أسمى بكثير من "أوراق سياسية" وأكثر فائدة للمؤرخ المعاصر .

وفى تلك الأحاديث والحوارات المتصلة نجمع صاحب هذه المذكرات فى أن يتعد على كثير من نواحي الصعق فى مذكراته الأولى "أوراق سياسيه" التى تناولها هنا بالتعمد والتحليل . ولكنى مع هذا لا أستطيع إلا أن أذكر أن كتاب "أوراق سياسيه" يظل بالنسبة لأدبيات السياسة المصرية والتاريخ المصرى العربى المعاصر بمثابة الكتاب المعتمد عن رؤية صاحبه لتاريخ حياته ، ذلك أن الرجل لم يقدم هذه الأحاديث والحوارات الأخيرة فى كتاب للقارىء ، وقد كان فى وسعه أن يفعل .

ومع هذا لم يأتى أحب أن أذكر للقارىء خلاصة ما كتبه فى مقدمة كتابى عن سيد مرعى (وهو نحب الطبع ، وربما يخرج إلى الوجود يؤذن الله سبحانه وتعالى فى وقت قريب من صدور هذا الكتاب الذى بين أيدينا) من أن هذا الرجل كان أكثر السياسيين المعاصرين جوعاً حرصاً على تهيئة نفسه للكتابة عنه وقد قلت فى هذه النقطه ما نصه " . . . هيا نفسه للكتابة عنه ، وقد يظن القارىء أنى أسمى هذا أنه نشر

مذكراته ، ولكن نشره للمذكراته لم يكن إلا عنصراً من عناصر كثيرة امتدت بفضل ذلك هذا الرجل ، ورعته في الخلود (وهي رغبة حقيقية لا تنوهر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقارير عن وجهات نظره في كل مرحلة من مراحل حياته ، ويندر أن نجد واحداً من السياسيين جميعاً قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذي انتبه به هذا الرجل .

ولهذا السبب فإنني مضطر في كتاب يصدر في ١٩٩٤ إلى أن أعرض كتاباً نشر في ١٩٧٨ أي منذ ١٧ عاماً على حين أن مؤلف هذا الكتاب كان قادراً على أن يطور هذا الكتاب ، بجزء رابع أو خامس أو طبعة جديدة ، أو بتأليف كتاب جديد أشمل وأكبر عن نحو ما فعل كمال حسن على الذي ألف «معاربون ومعاوضون» ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر ثم سرعان (وسرعان هنا امتدت إلى حوالي خمس سنوات) ما وضع كتابه الأشمل والأعمق «مشاور العمر» في ١٩٩٤ وهو الكتاب الذي خصصنا له الفصل الأول من هذا الكتاب

(٢)

ولكتاب سيد مرعي قيمة تاريخية لم ولن يناقشها فيها كتاب آخر من مذكرات الوزراء سواء قبل الثورة أو بعدها ، فإنه قد استطاع في فصول قليلة أن يضع أيدينا على كثير من الحقائق الهامة والخطيرة المتعلقة بمشكلة فلسطين ، وقد جاء عرض سيد مرعي لهذه المشكلة سلساً ورائعاً بمدر ما كان دقيقاً ومعبراً ، وعلى الرغم من أن هذا الحديث الممتاز جاء بعد الأوان (١٩٧٨) إلا أنه جاء أيضاً في وقت لا يقل أهمية حين كانت خطوات السلام قد بدأت تؤتي ثمارها ، ولا نستطيع أن نشيد بكتابات سيد مرعي عن هذه القضية في مذكراته من دون أن نشيد بكتابه وريث آخرين عن هذه القضية هما الدكتور محمد حسين هيكل باشا في الجزء الأخير من مذكراته الذي خصصه بأكمله لقضية فلسطين ، والأستاذ أحمد محمد فراج طابع أول وزير للخارجية في عهد الثورة في كتاب آخر ممتاز لا يقل امتيازاً عن مذكرات الدكتور هيكل باشا أو سيد مرعي ، وهو من الكتب النادرة في مكتبتنا ، وقد وفقني الله إلى الحصول على نسخة منه تحمل توقيع مؤلفها مهداة منه إلى أحد زملائه الوزراء في ذلك الوقت .

أريد أن أقول إن الفقرات التي صور بها سيد مرعي أزمة فلسطين وتعاقبها كانت من أروع وأدق الصفحات التي كتبت عن هذه الأزمة ، فقد صيغت بعيداً عن الأيديولوجيات والتعبيرات النظرية ، وتساوت الاستراتيجية بالعبارات التي يصعب جداً على النظريين والمنظرين الوصول إليها ، يساهل ذلك تماماً على السياسيين الشعبيين من أمثال سيد مرعي الذي لم يجد أي حرج في أن يكتب في نهاية تقريره إلى رئيس الوزراء النقراشي باشا بكل صراحة وكل وضوح ما معناه أن فلسطين قد صاغت من العرب .

وللمذكرات سيد مرعي قيمة أخرى أقل أهمية بكثير من حديثها عن مشكلة فلسطين ولكنها قيمة تنفرد بها هذه المذكرات بين مذكرات وزراء الثورة حين يتحدث صاحبها عن طبيعة الصراعات الحزبية قبل الثورة ، ونجد مثلاً على هذا حديثه عن مساعي ونشاط مرسى فرحات باشا زوج أخته حين أراد أن

يصمن له دائره العريضية في انتخابات ١٩٤٩ وكيف اصطحبه للقاء التحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وعلى الرغم من أن سيد مرعى روى هذه الوقائع في إطار انتقاده للأحزاب وشاغلها المحموم من أجل الحصول على الأعلية والفرز في الانتخابات البرلمانية ، إلا أن قارىء هذه الفقرات في يومنا هذا سيجد مثل هذه الفقرات تنحى إلى نفسه هذا الجو الأرسقراطى اللطيف من السراع ذى القواعد والأصول والشكليات الرائعة ، وهذه ميزة أخرى للصدق الفنى في الرواية حين تختلف مشاعر المتلقين لنفس الرواية مع اختلاف الزمان والظروف

فإذا جاز للمرء أن يجيب على سؤال بوىء لشاب لا يملك إلا ثمن جزء واحد من هذه المذكرات أو لا يملك من الوقت إلا حصّة محدودة لقراءة جزء واحد من الأحراء الثلاثة وسأل أى الأجراء اختاره له ، فإننى أقترح عليه الجزء الأول ثم الجزء الأول ثم الجزء الأول .

(٣)

تتميز هذه المذكرات بقدرة صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التى تتناولها المذكرات ، وليس هناك قصة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تماماً ، ولا أعتقد أن فى هذا ما يعيب المذكرات ، كما أنى لا أعتقد أن فى هذا ما يرتفع بقدر هذه المذكرات ، ولكنه على أية حال يميز هذه المذكرات .

أما الإيجاز الأكبر فى هذه المذكرات فهو أنها غطت فترات رمنية طويلة (حوالى ٣٠ عاماً) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد ، وإنما كتبها بروح الماضى القريب ولهذا السبب فأنت تراه يؤصل جذوراً للصراع بينه وبين على حبرى مع أن الأمر لا يتأهل هذا التأصيل ، كما تراه فى بعض المواقف يعتمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع عن حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة .

ومع هذا الخلق تراه حريصاً على تقسيم المذكرات إلى ثلاثة أجزاء على أن حجمها كان يسمح بنشرها فى جزء واحد ، ولكنه أراد أن يقسم حياته نفسها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، رغم أننا لا نراها تنقسم هذا التقسيم التحكمى ولا أقول التعسفى .

أما أهم ما يفتقده فى هذه المذكرات فهو الحديث بشيء من التفصيل عن الحياة السياسية فى جانبها الذى يكون فى الكواليس ، وفى هذه المذكرات عينة من هذا الحديث المطلوب فيها رواه صاحبها عن صراعات فى انتخاب اللجنة التنفيذية العليا فى ١٩٦٨ أو قبيل ١٥ مايو ، ولكن كاتب هذه المذكرات كان ممتناً بما كان يشغل الرأى العام المصرى فى تلك الفترة فحسب ، وقد كان فى وسع المغفور له المهندس سيد مرعى أن يدلنا على كثير من المناقشات الطامسة قبيل توقيع اتفاق الوحدة مع سوريا ، أو فى أول عهد الثورة .

ومن أمتع الصفحات فى هذا الكتاب تلك التى يتحدث فيها مؤلفها عن معابر وزارة التخطيط التى كانت تطبقها على إنجازات الوزارات المختلفة ، أو عما تكرر بصورة أخرى من تولى الدكتور حلمى مراد كتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق بسان ٣٠ مارس .

على هذا النحو نستطيع أن نقدر لكاتب هذه المذكرات اهتمامه بالرأى العام بأكثر من اهتمامه بالتاريخ ، واهتمامه بالتاريخ الخاص أكثر من اهتمامه بالتاريخ العام ، ولهذا فإن التاريخ العام لن يعول كثيراً على هذه المذكرات وكتابة تاريخ هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يكن يمهّد نفسه لكتابة هذا التاريخ في المراحل المبكرة من حياته حين كان شأنه شأن كل مواطن من أبناء مصر لا يعرف ما سيفعل في الصباح القادم وماذا سيفعل به . هذا فإن صاحب هذه الأوراق انتهز فرصة إلحاح الناس عليه في أن يكتب حين بدأ الناس يكتبون ما كان الناس يريدون قراءته لا ما كان هو حقيقياً يكتبه ، ولهذا فإن « أوراق سياسية » كما قدمنا في المقرة الأولى من هذا الفصل لا تمثل إلا المذكرات التي كان صاحبها يحب أن يطالع بها القارئ المصري في ١٩٧٨ .

(٤)

وسوف نقل للقارئ عن كتاب « أوراق سياسية » بعضاً من الفقرات التي روى بها صاحبها بعض المواقف التي مرّ بها في حياته السياسية مع الاحتفاظ للقارئ بحق التحفظ القائل بأن هذه وجهة نظر الرجل ، وأن هناك وجهات نظر أخرى للذين كانوا بمثابة الأطراف الأخرى في هذه المواقف ولكن رواية سيد مرعى تعطينا فكرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التي كان يريد أن يظهر بها أمام الناس في ١٩٧٨ ، وهذه نقطة مهمة جداً وبخاصة في حق واحد من السياسيين الذين استغرقهم العمل في فترة الحكم الشمولي حين كان من حظ السياسيين أن يصوغوا أفكار الجمهور عنهم من خلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام .

وسوف نجد صاحب هذه المذكرات حريصاً على أن يلمص بنفسه كثيراً من الصفات التي تترفع به عن المعتزك السياسي ، وليس صعباً على القارئ أن يستنبط ويستنتج من روايات المؤلف نفسها جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها ولو إلى حين .

يروى مؤلف « أوراق سياسية » قصة توليه وزارة الزراعة فيقول : « في أحد الأيام ، في أكتوبر ١٩٥٧ ، كنت موجوداً في مجلس الأمة ، وفي أثناء الاجتماع وجدت على صبري ، كان وزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت - يتاولني ورقة صغيرة مكتوباً فيها رسالة موجهة لي تقول : " اتصل بي الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغني أن منظمة التفلية والزراعة تتمسك بتعيين الدكتور عبد الرازق صدقي مندوباً لها في مصر وأن الرئيس يرى أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعي ، وكان مضمون الرسالة مفاجأة غير متوقعة وقلت لعلي صبري : إن هذا العرض في حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع . وفعلاً جلست معه على انفراد في المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها وأبدت عدة تحفظات على قبول هذه المهمة الجلدية وكان رأيي - أن الإصلاح الزراعي يأخذ كل وقتي وجهدي ولا يترك لي مجالاً لكي أقوم بأي نشاط آخر . - إن وزارة الزراعة تعتبر أيضاً مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلها المترامية . أيضاً كانت هناك عقبة أساسية جعلتني أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهي : مديرية التحرير . - وكان وزير الزراعة بحكم منصبه

يعتبر مسئولاً - شكلاً فقط - عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . . ولكن «مجدى حسنين» كان في الواقع هو المسؤول الحقيقي عنها والمتحكم فيها . . . وأوصحت لعل صبرى دوافع اعتدائى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له : أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتدائى عن هذا المنصب . . . وفي نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه ، أتوقف هنا قليلاً لكنى أوضح ما كان يدور في ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمّر طويلاً في الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائياً ، لأن شكل العمل في الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يرحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالبيروقراطية ، وكان الدخول إلى هذه المسئولية - في حد ذاته معامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً وأننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير - في هذه النقطة من الصحراء وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعه من الرمال المتحركة ، وقلت لنفسي - سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة ، كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . . وصبرى لا يرمى عيماً يجرى فيها؟ في اليوم التالي دعاى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة ، وذهبت إلى بيته في منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عديدة ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه ، وبعد أن انتهينا من تناول العشاء في الصالون نحن الثلاثة وحدها ، التفت إلى المشير عامر وقال في فجأة : هل يجرؤ إنسان في مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبدالناصر؟ وفهمت على الفور مقصده - وقلت له : لا طعناً - هي المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار - إنما هي مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر : ما توضيح كلامك ، إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له : في الحقيقة هناك اعتباران جعلاني أعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة . . . الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى - وهو الأهم - وجود مديرية التحرير وتدخل الرئيس عبد الناصر في الحديث وقال لى طيب شيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة ، إذا كانت دى هي المشكلة ولم يعدلى حجة أخرى ، عقلت له : وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس ، ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر أصدر قراراً في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى ، وبذل الرئيس عبدالناصر وعده فوراً وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها ، وهكذا أصبحت وزيراً مسئولاً عن وزارتين - الزراعة والإصلاح الزراعى - على مدى أربع سنوات كاملة .

انتهت رواية المغفور له المهندس سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة ، وما أت تدرك من قراءة انقراض السابقة أن الرجل كان مرحباً بهذا المجد بلا شك ، ولكنه مع ترحيبه كان حريصاً على ألا يخوض صراعاً مع مجدى حسنين بنفوده ، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو إنه لا يجوز له أن يرأس مجدى حسنين فكان هذا الحل .

(٥)

ويروى صاحب المذكرات في كتابه «أوراق سبسيه» (صفحة ٢٨٤ وما بعدها) قصة استبعاده من تولي منصب وزير الزراعة في أوائل الستينات فيكتب لنا من خلال انطباعاته عن هذه القصة وصفاً

تفصيلياً دقيقاً للصراع النفسى الذى يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بحروجه من الوزارة قبل هذا الخروج ، كما يطلعنا على الانعكاسات الوقتية هذه القرارات الوقتية على الأصدقاء والمقربين ، وهى فقرات مشددة الأطراف ولكنها صادقة التعبير ، فتقرأ معاً صارات صاحب المذكرات حيث يقول ، « كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الورى الجديد ، وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور - مدير المخابرات السابق - ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح قائلاً إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كرتة دودة القطن . وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر . ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟ قال عبد الحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة . وتساءل الرئيس من جديد . ولكن أحمد المحرقى هو الذى كان وزيراً تنفيذياً للزراعة فهل سيستمر فى العمل هو الآخر ؟ قال على صبرى : إن المحرقى لا ذنب له . . . والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى ، رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحرقى هو المسئول ، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة ، وسيد مرعى يستمر ، رد عبد الحكيم عامر : إذن ، ممكن نقبل ترشيح على صبرى بعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والبرى ، ونخل سيد مرعى وزيراً للزراعة . تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟ رد عبد الحكيم عامر . لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه ، فإنه سوف يجعل منك ويقبل الترشيح ، قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إسان فى عمل ، ناء على حجل ؟ ثم أنا لا أوقع - بغض النظر عن حكاية الحجل - أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع ، وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليات . . . واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير المغفور له سيد مرعى وغير المحرقى . وهكذا جاء على صبرى باليدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها ، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى . »

ويعقب صاحب هذه المذكرات فيقول : « تلك هى القصة التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ولكن فى تلك اللحظة التى طبسى فيها على صبرى كان عندي صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد ، وبالتالى فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعور ان متضادان من السعادة والاكتئاب . لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى . . فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها ، ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير وانتجوسىح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة ، فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها ، أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضاً لن أتمكن من الرد عليها . أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من " القرف " والفشيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فلنذهب للمنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويح تلك الإشاعات ، هكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئاً لهؤلاء

المتطلقين ضدى . خصوصاً وأن لتجريح كان قد بدأ يمتد إلى معاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة . وهكذا إذن أغلقت سبابة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى - رئيس الوزراء الجديد - معى لى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء . وحسب على مائدة العشاء وجوب كامل بعدها بدعظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجوبهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب ، حيث لم تحسم حقيقة الإشاعات المترددة ضدى ، وحيث لا يعلم أحد فى مصر براءة منى سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة ، ولن تنأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علناً بالحقيقة . وانتهت الليلة عند هذا الحد ، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم - كما هو متوقع طبعاً - بدأت ألقى (التعازى) من الذين يزورونى فى المنزل . وفى اليوم الأول كان منولى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمل الإصلاح الزراعى ، بعضهم انفع ، وبعضهم بكى ، مما هزنى نفسياً فعلاً ، ولكنى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التخيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد ، وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الخرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكنى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه فيما بعد . بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون ، بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة .

(٦)

ويحكى صاحب « أوراق سياسية » عن معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعاً نفسياً عميقاً من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق . ومن صفحة ٤٣٨ وما بعدها (من أوراق سياسية) نقل عن المغفور له المهندس سيد مرعى قوله : « وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم أتلق رداً ، بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة ، وذهبت إلى رميل فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل ، واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال ، وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أخرج ، بل والإشاعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان ، إن إحساسى هو أن جهة ما أو أشخاصاً ما فى هذا البلد حريصون على جرحه سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به ، فاطعننى أحمد حسنى ، وكان رجلاً هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : أهلاً . أهلاً . فبالسؤال لا يمكن أن تكون بهذا الشكل ، وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة ، قلت لأحمد حسنى : كيف أهلاً وأنا أرى أمامى حيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصياً ؟ تساءل أحمد حسنى هدهد واستسلام : إذن ماذا تقترح على أن أفعله ؟ قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً ، هو أن تحقق معى ، رد أحمد حسنى : كيف هذا ؟ »

أنت وريث ، وأنا لا أستطيع حتى أن أحد أقوالك في شيء لم يسب إليك رسمياً ، قلت . لا ، إنك تستطيع . وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين . . إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعينى الصفة ولا الإحراءات ، ولكن يعينى أن تتصح الحقيقة وتغرس الألسنة . ورفض أحد حسنى مجرد الفكرة ، ولكن أحد عبده الشريفي بصم إلى في ضرورة أحد أقوالى بأى صورة حسناً للأمر كله ، واضطر أحد حسنى أن يذعن لإلحاحنا - الشريفي وأن - فقال لي في النهاية : طيب ، لا مابع من ذلك ، ولكن يجب أولاً أن استأذن ، الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد أيام اتصل بي أحد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس وأن الرئيس قد وافق ، وأنه بالتالى سوف يرسل لي رئيس نيابة في الوقت الذى أحده لكى يأخذ أقوالى . وفي اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة في المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمعة واستصلاح الأراضي . وقال لي رئيس النيابة : سيادتكم وزير مركزى للتخطيط ، فهل يجوز أن تتدخل في عملية تنفيذية كالأمر شراء مأكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو : إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلى خطاباً مكتوباً يكلمنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها ، وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك ، وتفويض محدد في إنجاز هذا العمل . قال المحقق : يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء مأكينات من السوق المحلي ، ليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والى يجب ألا تكون مقيدة؟ قلت : لا طبعاً . . إنما أنا لم أ تدخل في أى شيء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد لأحصى اللازم لها ثم استيردها . . فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلاً يجب على أن احتصره لهذا أنا طلبت - تحقيقاً للسرعة - أن يتم شراء المأكينات من السوق المحلي . . وبقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ ، تركتها للوزير التنفيذي وللمسؤولين أنفسهم بغير أن يكون لي بها أدنى علاقة .

وهكذا يمضى صاحب المذكرات في تنفيذ الإشاعات التى أثبتت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الشائعات حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول المنشود أن يأمر بشراء شيء من السوق المحلي دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه . ولو قرأت بقية المصحات لترحت على تلك الأيام وإن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن ترحم عليها ، وإن كان من هذه النقطه ترحم عليها وعليه بلا شك .

(٧)

كذلك يحكى مؤلف « أوراق سياسية » قصة ترشيحه للعمل في بنك مصر ثم عمله عضواً منتدباً له ويصف هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته (صفحة ٤٥٨ وما بعدها من أوراق سياسية) وسوف نطلع القارى على هذه القصة التى تسلمنا بطريقة غير مباشرة ثلاث روايات لموقف حكومة الثورة والنظام الشمولى من البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وموقف الساسة منها وموقف البنوك نفسها من الحكومة والساسة يقول سيد مرعى : " استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته في مكتبه بقصر القبة . .

وفي بداية المقابلة بدورى على صبرى بتوصيح شىء جوهرى . . قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، أولاً . هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟ وإنهشت جداً من السؤال فقلت : طبعاً متعاون مع النظام ، قال على صبرى : إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك ؟ قلت : . . نعم ساء على صبرى : لماذا ؟ قلت : لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى ، قال على صبرى : ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر ، وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المانع الذى قدمته بإحلاص . فقلت متسائلاً : أولاً . أنا أخرج لشوى من حمدة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمّل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام ثانياً : ما هو المنصب أساساً الذى تريدوننى فيه ؟ قال على صبرى : الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر ، نسألت : بدلا من من ؟ قال : بدلا من محمد رشدى ، قلت مدعورا : أبدا ، هذه بالذات لا يمكن ، وأرجو أن تفهموا عذرى فى هذه المرة . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديماً جداً لوالدى ، عندما كان يرور والدى فى منزلنا كما أطفالاً ولم يكن يعرج على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديقاً لصديق لأخى محمد الذى مات عريقاً فى العزيرية . احتر على صبرى قليلاً ثم تساءل : إذن ما العمل ؟ قلت : هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟ أجاب : لا ، قلت إذن سأراك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك ، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة ، هذا إذا كانت وظيفته العضو المنتدب شاعرة . وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر ، وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين ، أحدهما أحمد فؤاد ، وهناك مكان آخر شاغر ، قلت له على الفور . حسناً ، إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب ، تساءل هو منهشاً : ولكن كيف تقبل هذا ؟ قلت : إننى أقبل هذا ، لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يثق حرساً ويقول بدوا لى المهندس سيد مرعى ، وأنفذه هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى ، وفعلاً بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينى عضواً منتدباً لبنك مصر ، ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى . لقد بدأت عملى الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم ، ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك ، وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظماً جداً ، والإجراءات تسير فى سهولة ويسر ، بحيث إن الوظائف الرئيسية تكون فعلاً متفرغة لما هى موجودة من أجله ، وهو التخطيط والمتابعة»

(٨)

قد لا أكف عن التعبير عن اعتقادى أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تطهرت اليوم وغداً وبعد عد على قدرة صاحب « أوراق سياسية » الثروة وفسوده الواسع وحكته السياسية أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات

المناظرة هما للوزارة المنطرة أبداً . . هذان القطاعان هما بنك التسمية والائتمان الذي يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد [حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض البنوك لورارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان] والجمعيات التعاونية الزراعية التي تنفرد دوناً عن الجمعيات كلها بالخروج من تسمية وزارة الشؤون الاجتماعية لتتبع وزارة الزراعة . . وسنرى كيف استطاع تحقيق هذين الإنجازين فيما يرويه من مذكراته حيث يقول . . « . . وكنت قد بدأت بخطوتين هامتين - حتى من قبل أن أصبح وزير دولة - وواصلت العمل من أحدهما في موقع المسؤولية كوزير، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعي ورسوخ أقدامه

أولاهما: أن الجمعيات التعاونية تكون تسعة للإصلاح الزراعي وليس لوزارة الشؤون الاجتماعية - وقتها . . وكانت هناك معارضة في هذه الخطوة التي تكمل حلقة الإصلاح الزراعي وتمسكت برأى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيد وجهة نظري ونجحت في تحقيق هذا الهدف . .

ثانيتهما: أن بنك التسليف الزراعي يجب أن يُضم إلى الإصلاح الزراعي ولا يكون تابعاً لوزارة المالية، وحدث خلاف بيني وبين الدكتور عبد المنعم القيسوني - لكن الذي كنت أحشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعي بميزانية الدولة شكلاً وموضوعاً - حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة في سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعي في مهبط الرياح . . وجاء عبد المحسن أبو النور من بعدى وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء « أهل الثقة » لأنه أراد أن يكتسب شعبية في أجهزة الإصلاح الزراعي على حساب المصلحة العامة . . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل، وبالتالي تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثاني والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم . . وحدثت « هوجة » الترقيات والدرجات . . وانقلب الإصلاح الزراعي إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين . . وغدوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تمسك الإصلاح الزراعي كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفي موظف، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف في عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك أي ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج - مثل ما حدث في معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبي يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الصانع في أمواه . .

(٩)

من الطريف أن سيد مرعى كان حريصاً على أن يفرد صفحات طوالياً للمحديث عن دوره في إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف « المعمورة » ، وكيف أن أرضها كانت في الأصل ملكاً للإصلاح الزراعي . وكيف كان حريصاً على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النياية أثناء غياب الدكتور القيسوني، يقول سيد مرعى « ونحن نقتطف لك المقررات ولا سردها كلها)

« . . . ثم جاءني حسن عباس ركي (وكيل وزارة المالية في ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكي يعرض على مشكلة حديدة قائلاً: البنك التجاري مهدد بأن يفلس . قلت :

والمابع ، قال حسن عباس . . . لكن يا فندم منظر بك يملكه يهودى أجيبى ، وبعدى يفلس بمجرد ما
يمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . . فكرت قليلاً ثم قلت . . إذن . . ماهى طلباتك؟ قال :
إن ما أطلبه هو قرص ربع مليون جنيه للبنك . قلت مدعوراً . منين؟ رد قائلاً . من وزارة المالية
لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة هنا الخجم لا بد أن تنتظر عودة الدكتور الفيسوى ولكن ، نظراً للقلق
الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإنى بدأت أبحث عن
طريق يتخذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس . وسألك إذا كان لدى البنك أوراق مالية . فلماذا لا
نبيعونها فى البورصة؟ قال . نعم . . لدينا أوراق مالية . ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة .
قلت . إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد . وفى اليوم
التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق التجارية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق
الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيتته تماماً . وقلت لحسن عباس زكى . إذن
نشتري منك ورق أرض المعمورة بسعره الاسمى . رد حسن : طبعاً هاشتريه لوزارة المالية . قلت
له . لا . حاشتريه للإصلاح الزراعى . رى ما كان اوضع أصلاً . تساءل حسن . وبأى سعر؟
قلت . . بالسعر الأصلى طبعاً . رد حسن عباس زكى بحماس . ولكن هذا ظلم . فلأرض كانت
زراعية وكن لها سعر ، والآل هى أرض مبان ولها سعر أعلى . قلت . . ولكنها كانت ملك الإصلاح
الزراعى أساساً . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم
قال . . عندى حل وسط . . يشتريها الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . .
وهكذا يكون حلاً عادلاً . ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا
إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى عرفة سكرتير الورير المجاورة لكى أتص بالريس جمال
عبد الناصر استأذنه فى إبرام الصفقة . وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلاً . . طبعاً ياسيد أب مبسوط
أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى . . لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . مبروك . أمص
الورق فوراً ، ووقعت الأوراق . . فوراً . . وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى ،
التي أصبحت سالكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنقيد مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى
بحماس كبير ، وسرعة مدهشة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلاً الدفعة
الأولى من الوحدات . . الكبائين . . وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة
تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتسداء من
نفسى إلى درجة مدير عام من التقدم للشراء بأى صورة من الصور وحققت العملية للإصلاح
الزراعى أضعاف الإبراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يوجرها كأرض
زراعية .

ومن اليسير على القارئ اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سد مرعى الذى كان سعياً لتحويل أرض
زراعية إلى أرض مصيف وكباين . . ولكن لا بدك أن تتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى لم يكن قد
ترسخ أيامه أو حتى أعلن . . وكان مثل الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة !! ولا

يريد أن ننزله فنقول للقارىء إن هذا كان سيحدث به أو يدونه إنها أردنا أن ننقل للقارىء قصة موافق طريقة تشا عن سير الأمور في مستويات الإدارة العليا ، وأن نشرك القارىء إصحابنا بحال عند الناصر الذى كان حريصاً على الوجود بالحسم والعزم في أكثر ما يمكنه من التفاصيل .

(١٠)

تربنا قراءة قصة الخلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يروها صاحب هذه المذكرات نفسه مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لا تحتل صدفيين ولابد أن يضحى كل منها من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه . وسوف نرى من عبارات المغفور له المهندس سيد مرعى تحاملاً منه على عزيز صدقى بلاشك ، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صدقه ، رغم أن ما تقرؤه قد كتبه واحد من الطرفين أى أصابه التجميل بلاشك في التيات والأفعال ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسياً ورغم أن عزيز صدقى لم يتكلم حتى الآن .

ولن نطيل على القارىء بكثير من المقربات الطوال ولكننا سقتطف له بعضها ونحيله إلى المذكرات ليقرأ القصة كاملة « وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه عقد اجتماع طارىء ، يصمم كلا من السيد حافظ بدوى ، رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا ، وفي الاجتماع قرر الرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكي نتسق معا ، ونشاور معا ، حتى لا يحدث اضطراب في علاقة المؤسسات بعضها ببعض ، فعلى الحكومة أن تتسق عملها مع الاتحاد الاشتراكي وعلى الاثنين أن يتسقا عملها في مجلس الشعب ، وإن الذى يكمل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعياً لكي يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنظم ، ونحسنا جميعاً للفكرة . . . وخرجنا من اجتماع الرئيس لكي نتساءل : متى نعقد أول اجتماع قال حافظ بدوى : هذا الأسبوع ، تساءل الدكتور عزيز صدقى : أين يكون الاجتماع ؟ قلت له : فليكن الاجتماع الأول في مكتب حافظ بدوى ، ورحب الدكتور عزيز صدقى تماماً ، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى ، وعقدنا الاجتماع الأول ههنا ، واتفقنا في نهايته على أن يكون الاجتماع التالى في مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب . وفي هذا الاجتماع ذهبت إلى مكتب حافظ بدوى ، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر ، وهكذا ماتت الفكرة في مهدها . وأدركت من جانبى أنه لا حل لهذه المشكلة . . . على الأقل في هذه المرحلة » .

عند هذه النقطة يظهر مؤلف « أوراق سياسية » قدراً من الأسى المتعل على هذه الصداقة المضائعة فيقول : « إنى كنت أشعر بالأسى والأسف ، بقدر ما كنت أتعهم تماماً الأسباب الموضوعية التى بدفع الدكتور عزيز صدقى - كرئيس للحكومة - إلى التصرف على هذا النحو . لقد اعتادت الحكومة من قبل ، وبالتالى اعتد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها ، على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة ، وبالطبع كل العاملين بها ، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة "نعم" .

هكذا يُصور لنا مؤلف هذه المذكرات في شيء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكي الشديدة، وأنه هو الذي كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكي المطلق للحكومة، ومن الطريف أن مؤلف هذه المذكرات حين يورد هذا الصخر لنفسه فإنه يأتي به في سياق الحديث المفروض عن خلافه مع عزيز صدقي، وبدلاً من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ يصبح الأمر في تصوير صاحب «أوراق سياسية» صراعاً بين اتجاه ديمقراطي يمثلّه هو واتجاه غير ديمقراطي وإن يكن تقنياً معتداً يمثلّه عزيز صدقي، وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب بقيمة الحياء في مذكرات المغفور له المهندس سيد مرعي، وكان في وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من روياء أخرى لا تجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق»، عندئذ كانت الصورة تكون أقرب إلى الاشباع، ولكن يبدو أن مؤلف هذه المذكرات أخذ بتصحيحة هيكل للسادات في أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع حصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أحد سيد مرعي بهذه التصحيحة وطبقها على خصومه مع عزيز صدقي مع الفارق

(١١)

تمثل واقعة فشل صاحب هذه المذكرات في انتخابات اللجنة التمهيدية العليا أهمية خاصة في حياته السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أمور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو. وقد نلخص للقارئ أن سيد مرعي مع كل ما فيه في نظام عبد الناصر فشل في النجاح في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي التي أحرقت في أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقي وحسن عباس ركني عن حين فاز آخرون أحدث عهداً منهم بحدمة نظام الحكم، ولنقرأ معاً ما يقصه المغفور له المهندس سيد مرعي عن تلك الأزمة، وسوف نرى في الفصول الأخيرة لهذه القصة أيضاً قدرة المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر على احتواء اواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة وذلك حيث يقول «في اليوم التالي ذهبت إلى مكنتي بالوزارة كالمعتاد، وبدأت أفكر جدياً فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتي أو لا ولكنني إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلاً بغير أن افعل بشأن كعزيز صدقي. ومريوم ويسومان، وفي اليوم الثالث طلبتني هيكل لسمع مني تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر ثم ليحطرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد مني أن أتوجه إليه فوراً. وذهبت إلى الرئيس الذي بادرني متسجماً محبباً وقاللاً: احك لي حكايتهكم أنتم الثلاثة من أوجه. وبالذات حكاية «المراحيص» التي قعدتم حبسها من غير ما حد يسأل فيكم... ورويت للرئيس كل الحكاية بالضيقة وبمنتهى الصراحة... فكان من حابه يضحك بشدة... ويسألني: لكن عملتم إليه وأنتم قاعدتين حنب المراحيص؟ قلت له: بصراحة بيسادة الرئيس أن في الأول خدتنى عزة نفسي لكن ضحكك في الآخر من المقلب إلى شرته، وعزيز صدقي، وكنه عقرت اسمه الاستقالة، وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم. وعاد يضحك من جديد، ثم بدأ يتكلم بجديّة قائلاً: إني استدعيتك خصيصاً لأنك أخذت الموضوع ببساطة. ولأنك أهدأ

الثلاثة ، أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل في الانتخابات لأنه لا يوجد دليل تحت بدى على ذلك ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تتسوا هذا الموضوع أنت وزير ناجع ووزير كذلك وحسن أيضاً . . وأنتم الثلاثة اعتمادي عليكم كبير . . وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية . قلت له : طيب ياسيدة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقي وحسن عباس زكي وتحدثها بمثل هذه الكلمات ؟ ابسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً : أنا لا أستطيع أن أقابل واحداً يهدد بالاستقالة والثاني يقول على وعلى أعدائي يارب . . أنت اقعد معاهم وسو الموضوع . . وفعلاً . . خرجت من مقابلي مع الرئيس لكي أنقل إلى عزيز صدقي وحسن عباس زكي نص ما دار فيها . واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد

ولا يقوت صاحب المذكرات أن يعقب فيقول « وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكي في عهد الرئيس أنور السادات أن أعرف ما حدث في تلك الانتخابات من أحمد عبد الأحرى محافظ الجيزة فيما بعد الذى أخبرنى بأنه في تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين . وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضاً أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين في عدد الأصوات ، ولكن بينما نجحت المناورة جزئياً مع أنور السادات حيث كسان ترتيبه الرابع . . إلا أنها نجحت معاً بحسن الثلاثة تماماً » .



الفصل الثالث

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادي للدكتور عبد الجليل العمري

(١)

لعل كتاب عبد الحليم العمري «ذكريات اقتصادية» هو أقصر مذكرات الورء في عهد الثورة حجماً وأكثرها تركيزاً ، ويبدو أن طبيعة الرجل الاقتصادي قليل الكلام والتعليقات قد تغلبت عليه ، فضلاً عن حكمته وحنكته حين أراد أن يدلنا على أن قلة الكلام خير من كثرة ، أو حين لم يكن يتنهي شيئاً أكثر من أن يسجل ما أراد أن يسجله وكأنه يبريء ضميره من مومه أو أمام مومه .

وقد لا يعرف كثير من القراء أن صاحب هذه المذكرات هو الوحيد من وزراء ما قبل الثورة الذي استمر مع الثورة بعد أن سارت عجالتها إلى الأمام بعض الوقت وعلى سبيل القطع فإن العمري هو الوزير الوحيد الذي عمل في ظل الملكية القديمة قبل الثورة ثم الملكية بعد الثورة ثم الجمهورية ، ذلك أن هناك فترة من تاريخنا تجمع بين صفتي الثورة والملكية وهي تلك التي تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى إعلان الجمهورية في يونيو ١٩٥٣ وفي هذه الفترة عمل مع الثورة كثير من وزراء العهد الملكي بالطبع سواء في وزارة علي ماهر الأخيرة أو محمد نجيب الأولى ولكن الوزير الوحيد من هؤلاء الذي استمر بعد إعلان الجمهورية وكان قد تولى الوزارة قبل قيام الثورة أيضاً هو الأستاذ عبد الجليل العمري . وقد كان الأستاذ العمري بمثابة المستشار الاقتصادي الأول للثورة فضلاً عن منصبه كوزير للمالية أو كدب لرئيس الوزراء للشئون المالية ، ومن تصارييف لقدرة أنه تولى رئاسة المؤتمر الاقتصادي في أول عهد الرئيس حسني مبارك .

ولاشك أن هناك من العوامل البارزة وغير البارزة في شخصية صاحب هذه المذكرات ما أتاح له التوافق مع الثوريين ومع التكنوقراطيين الآخرين الذين توافقوا مع الثورة ، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فقد افترق العمري عن الثورة وافتقرت عنه . ومع هذا يظل هذا الرجل العظيم بمثابة «صاحب المقام الأرفع» بين كل وزراء الثورة لأنه وصل إلى ما وصل إليه بكفاءته وحسب ، ومبكراً جداً ثم إنه ترك كل المناصب الرفيعة بإرادته وحفاظاً منه على كرامته وحسب .

يقول عبد الحليم العمري في تقديمه لمذكراته : « تقتصر هذه الذكريات التي نحبها الخبز الأول من هذا الكتيب على أحداث الفترات التي عشتها شخصياً ، أو كنت فيها أحد واضعي القرار حتى لا يكون

فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هو مسموع تناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته ، وقد راجعت هذا بصفة خاصة في الفترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فالأحداث التي عايشتها هي ما وقع ما بين يوليو ١٩٥٢ وأبريل ١٩٥٤ إبان المدة التي اشتغلت فيها وريثا للمالية ثم بعد ذلك مدة اشتغالي بحفظا للبحث الأهلئ المصرئ (مئنئ البنك المركزئ) بين نوفمبر ١٩٥٧ وفبرائر ١٩٦٠ ، وبذلك جاءت المذكرات مختصرة بل وقاصرة لأن الأحداث التي وقعت إبان السنوات ١٩٥٤-١٩٥٧ وإبان السنوات التي تلت ١٩٦٠ كانت أحداثاً جساماً منها انصراد الرئيس عبد الناصر بالسلطة وتأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصاد المصرئ ، وكذلك حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما تلاها من انفتاح اقتصادئ مارئنا نجادل في مزاياه ومساوئه ، فهذه كلها أحداث جسام كان لها أثرها على شخصيات المسرح المصرئ كما كان لهذه الشخصيات أثر على الأحداث ، ولكن مع الأسف لم أعش فيها قريب من واصلئ القرار لاختلائي معهم ، ولذلك لم أجدر ما يدر الدحول فيها لأنئ إما أن أكون تافلاً لم قاله الآخرون أو مردداً للشائعات التي دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين هذه الأحداث .

(٢)

وفي أوراقه التي بين أيدينا يتحدث صاحب هذه المذكرات بضمير نقي ونفس متواضعة فلا يخرج أبداً عن حدود المثالية الرائعة في تقصى الحقائق التي يتناولها ، ويشيد بمن يستحقون الإشادة بمن مروا به في حياته العامة ولا يجد حرجاً في أن يفيض في ذكر التفاصيل البسيطة التي تصور لنا الجو الذي أحاط بالأحداث . ومن أطرف ما في هذه المذكرات ما يرويه المؤلف عن سبب استقالته من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة ، وهو يروي القصة من دون أن يحملها بتفسيراته أو رواه الشخصية في نقد حملي عبد الناصر ، كما أنه لا يدعى بطولية ولا يعمر بتمسكه باحترامه لنفسه إنما هو يروي الواقع كما يروي السواحد من قصة شرائه لقطعة صابون مخفضة الثمن . وقد يكون من المفيد أن نسترجع معه توافئ الأحداث التي انتهت في النهاية باستقالته ، نظراً لأهمية هذه الوقائع المرتبطة بأزمة الديمقراطية في ١٩٥٤ ، وهي مرحلة من أهم المراحل في تاريخ الثورة المصرية ، يقول صاحب المذكرات : « . . . وطلب الوزراء في الساعة الثانية صباحاً من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على ما أذكر للاجتماع في مجلس قيادة الثورة بالحزيرة ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى ، وكان في انتظارنا في إحدى قاعات مجلس القيادة أكثر أعصائه ، وأبلغونا أن مجلس قيادة الثورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب ، وقرر قبول استقالته من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثورة لن تستطيع المضي في طريقها المرسوم طناً هو على رأس مؤسساتها كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ، ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وأنهم اتخبوا جمال عبد الناصر ليحل محله رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء . وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمري نائبين للرئيس ، وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلي وزارة المالية ، وقد كان نائباً للوزير فيها . كان وقع الصدمة شديداً على من

حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغلة هذا الإجراء إذ إن محمد نجيب كذا هو معروف للجميع يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب أن يقبل بين يوم وليلة أن يتزل عنه ، ولكن الصباط أصروا على هذا الإجراء وقالوا إنهم قد اتخذوا الاحتياطات الكفيلة باستتباب الأمن والنظام . وقبل نهاية الاجتماع سألت عن السبب في أن جمال عبد الناصر لم يكن معاً في الاجتماع ، وما قيل لي إنه يستريح بل إنه فعلاً في غرفة من غرف مجلس القيادة ، ويظهر أنه بدا على وجهي عدم التصديق ، فاصطحنى صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومن العرب أنى وجدته مستغرقاً في النوم ، وعندئذ تكشفت لي ناحية من صفات الزعامة في عبد الناصر ، إذ كيف يستطيع إنسان عادي أن يأخذ أو يشترك في أحد قرارات خطورة القرار الذي نحن بصددده أن يستغرق في النوم دون أن يفكر فيها يمكن أن ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلق بقية الليل ولكن يبدو أن الزعماء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك . لم يمر أكثر من يومين إلا وقام بعض ضباط الجيش مطالبين بعودة نجيب وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمد نجيب من بيته في حلمية الزيتون حتى قصر عابدين ، وكنا في صباح ذلك اليوم مجتمعين في أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبد الناصر وكانت التقارير تصل تباعاً عن سير التظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صلابة أعضائه فكانت تظهر على وجهه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقداً .

ثم يحكى صاحب هذه المذكرات قصة الصلح بين الثوار ومحمد نجيب الذي دعا الجميع إلى الغداء بمنزله فيقول : «ومن حريب المفارقات أن أتت دعوة محمد نجيب لكل الوزراء وضباط مجلس قيادة الثورة للغداء بمنزله في نفس اليوم تكريماً للوفد السوداني الذي كان قد وصل حصيصاً للتدخل في موضوع عزل محمد نجيب الذي تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى » .

« . . . وأياً كان الدافع فإنه لم يمر أسبوع واحد إلا وأصر محمد نجيب على توليه جميع مناصبه كرئيس للجمهورية ومجلس قيادة الثورة والمجلس الوزراء في اجتماع المجلس المشترك ، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الرغبة ، وهكذا عاد التشكيل الوزاري في يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى ماكان عنه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح علي الجريتل وزير دولة للمالية وليس نائبا للوزير » .

ثم يروي عبد الحليل العمري بكل صراحة ووضوح قصة استقالته فيقول : « . . . وفي آخر اجتماع حضرته لمجلس المشترك اتفق على اتخاذ الخطوات الآتية : أن تستقيل الوزارة ويحل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الكتائب وأن تتولى شؤون البلاد برئاسة رئيس الجمهورية ووزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد ، ثم تجرى انتخابات على أساس الدستور الجديد لانتخاب مجلس النواب ، وكان من بين الاسماء التي ذكرت اسم إبراهيم عبد الهادي ولا أذكر من الذي رشحه ولكن بعد أن انقضت الجلسة فأتحتى عبد الناصر أن أذهب إلى إبراهيم عبد الهادي لسابق معرفتي به وأن أعرض عليه تولي رئاسة وزارة مدنيه ، ولا أدري كيف قبلت هذه المهمة وأنا أعرف مسبقاً أن إبراهيم عبد الهادي لن يكون المرشح الذي يجمع عليه المجلس المشترك وأنه في

أرجح الأمر لن يقل تولي الوراثة في هذا الجو الذي تسوده الخلافات . ولكن كان مبلغ ظني أن أي حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التي تسود الجو السياسي عندئذ ، فذهبت وذهب مع سليمان حافظ وقابلنا أولاً أحد عبد الغفار وكان صديقاً مقرباً لإبراهيم عبد الهادي فوافق أن يذهب معنا وكان الذي توقعته ، فقد رفض إبراهيم عبد الهادي تحمل هذه المسئولية واقترح أولاً إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الأحزاب ، وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ، وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيساً للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذي لا بد أن ينص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية . وفي اليوم التالي لهذا اللقاء مع إبراهيم عبد الهادي فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت في جزء ظهري كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته . وإن كنت أظنه جمال عبد الناصر يقول فيها إن وزيراً مدنياً ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادي الذي رحب بالفكرة وبدأ يلعب زردير الرندنجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمي عند حلف اليمين في أيام الملكية) ، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب . لم يكن أمامي بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس على ما أذكر ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وإن كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا في ١٧ إبريل وهو الوقت الذي استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري ، أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا ، والدكتور عباس عمار ، والدكتور عبيد الجريشي ، والدكتور حسن بعدادي .

وهكذا برى كيف انتهت مرحلة ثمود أهم وزراء الثورة في عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المدى وقصيرة النظر أيضاً !!

وعلى نفس النحو يروى صاحب هذه المذكرات قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزي (أثناء الوحدة مع سوريا) بعد أن يتحدث عن نجاحه هو وعزت الطرابلسي محافظ البنك المركزي السوري في فرض اتجاهاتها في أن الدمج المالي بين البنكين سابق لأوانه وإقناعها الحكومة بإبقاء البنكين والعملتين ، وهو إنجاز كبير بحسب للاقتصادى العظيم وهذا هو يحكى قصة استقالته فيقول : « وعلى كل فلم أبق في مركزى حتى تاريخ الانفصال ، إذ حدث في اجتماع مع الدكتور عبد المعص القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه ادعى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره في ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠ ، أمضى قرارين أوها بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل ، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال السكينة التجارية ، والثانى بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمراً صحفياً ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل ، وأنه أثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه . ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارت الدكتور القيسونى بذلك وأصبحت أبى كنت أقدر أبى المستشار المالى للدولة وأبى وإن كنت لا أعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أبى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة في الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لا بد أن أستقيل ، ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولا أفهم المصلحة التي تحققها

الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين ، طلب إلى الدكتور القيسونى أن أرحىء الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصرت على الاستقالة قوفا ولم أذهب للبنك بعد ذلك ، وهكذا نجد الرجل العظيم يحكى لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى بسلاسه وسهولة ، ولا يرغم أبداً أنه لقي تعديسا أو اضطهادا نتيجة استقالتيه هذه أو تلك . إنما هى إرادته أملاها وتحمل ثمنها !! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها ، وهكذا ترسم لنا الصورة التى صور لنا بها حروجه من مناصب الدولة العليا مرتين متواليتين غير آسف ولا نادم ولا سعيد ولا فخور .

(٣)

وينبغ التواضع بمؤلف « ذكريات اقتصادية » أنه يحكى لب المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو كان رجلاً بسيطاً من عمال التراحيل تتقادفه الوظائف أو المرحص ، انظر مثلاً إليه وهو يروى تعاقب هذه الوظائف فيقول : " . انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاماً تقريباً فقد أشتغلت لمدة سنتين كمصو متدرب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية وهى من شركات حليح وتصدير الأقطان ، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنطن ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديراً للإدارة الأفريقية ثم مساعداً لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الإسكندرية ، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكنى لم ألت طويلاً ، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات ، ثم عُيِّنت عضواً للمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩ ، وعندما أعلنت البلاد العربة المقاطعة استقلت من عمى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلاً للحكومة المصرية ولكى أحسست بالخرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك أثرت الاستقالة " .

(٤)

وقد نهج صاحب هذه المذكرات سهجاً رائعاً فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقرير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر وهو التقرير الذى كتبه هو ورميله الدكتور على الخريتلى وهداه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١ ، ويمكن لكل قارئ أن يدرك أن هذا التقرير أكثر من رائع لقد كُتِبَ بلغة اقتصادية سليمة وعمارة ولكنها مفهومة تماماً للقارئ العادى أو للسيسى غير المتخصص ، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صغر حجمه ، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق لا تملق الحاكم ولا الثورة ولا الحكومة ولا لرأى العام . والحقائق فيه واضحة وصوح الشمس ، وهو لا يعول على إقناع قارئه بالمادة بشعارات براقة وإنما هى المصلحة فحسب

وقد استطاع الرجلان العظيمان أن يلخصا المشاكل المعاصرة فى .

١ - الزيادة السكانية

- ٢ - مشكلة الإسكان
- ٣ - إهمال المرافق العامة
- ٤ - قصور الإنتاج الزراعى
- ٥ - العمالة الفنية
- ٦ - إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- ٧ - عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف

(٥)

وفى هذه المذكرات فقرة هامة جداً لتاريخنا السياسى والليبرالى وهى تلك الفقرة التى يروى فيها صاحبها أنه كان قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠ ، ولكن ما هى إلا ستة ونصف ويصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحاً لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية ، وهى فقرة تسمى بلاشك من سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد ولعنبا أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد ، فقد كان الاعتقاد ولا يزال أن الوفد كان عامراً دائماً وحافلاً بالكفاءات التكوينية فى كل تخصص ومجال ، ولكن أستاذ فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل ، يركز نظره على الأستاذ عبد الجليل العمرى ، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتولاه إلا فى أواخر عام ١٩٤٧ ، بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باش وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديراً عاماً فى الوزارة ، وإنما كان موظفاً فى الدرجة الأولى فقط ، وقد روى الأستاذ مصطفى أمين ذات مرة فى عموده «فكرة» أن النقراشى باش حين اختار العمرى وكياً للوزارة المالية كان فى منتهى السعادة إلى حد أن قال إن العمرى هو هدية أهديا لمصر ، وكان الأستاذ مصطفى أمين يروى ذلك فى معرض حديثه عن عبد الجليل العمرى كمودج للكفاءة الفعالة التى ارتفعت من أدنى درجات الوظيفة إلى منصب الوزارة بدون أية وساطة أو محسوبية .

يمكى مؤلف «ذكريات اقتصادية» فى تواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمستولية فيقول : «جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المرحوم مصطفى الحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ورغم أن علاقته به كانت علاقة طيبة للغاية إلا أنه أثرت أن أنصرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت على أن أعمل بها عضواً متدياً لمجلس إدارتها وهى شركة النيل للحليج ، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحليج القطن وعصر بذرة القطن كما أنها كانت من [كبار] شركات مصدير الأقطان ثم إنها عرضت على كمرتب عرضاً مالياً مجزياً وكانت عائلتي بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر . ولكن رغم كل هذا فقد كانت ميسرة دائماً تدفعنى نحو الخدمة العامة ، فما إن عرض على فؤاد سراج الدين -

وكان العضو البارز في الحكومة الوفدية - رعم عديم اشتائى إلى أى حرب ، أد أشترك معهم في الوزارة .
وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال في النصف الثاني من سنة ١٩٥١ ، إلا ووافقتُ
بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشف لأتى أحسنت من متابعتي للإنفاق الحكومى أن هناك
إسرافا لا يبرره امكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمطهرية دون الانتاح
والاستثمار ومن أجل هذا كان لابد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين أن
الحكومة جادة في سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن
٢٥٪ على الأقل من المحصنات الملكية ، وكان رد فؤاد سراج الدين : إن أمثال هذه المقترحات تناقض
في مجلس الوزراء بعد الدخول في المجلس ولكنى حشيت أنه بعد الدخول في مجلس الوزراء قد يكون من
المسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم إنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها ، ولذلك
رأيت أنه إن لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير ألا أشترك في المسئولية وهو ما حصل . ثم دخلت في
نفس التجربة مع المحرم المهندس حسين سرى عندما كُلف بتشكيل الوزارة في مايو ١٩٥٢ وعرض أن
أعمل معه وزيرا للمالية فاشتترطت نفس الشروط وطبيعة الحال لم تقبل شروطى وخاصة أن وزارة
حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكلها السراى . ولكنى لم أشرط نفس الشروط عندما قبلت
الدخول في وزارة المحرم على ماهر في فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير لأن الوضع كان
مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا ، وإذا قدر لها أن
تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصة مهيأة أمامى وأمام غيرى من الوزراء في
اقتراح ما نراه ضروريا لإصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تميزه . دخلت في تلك
الوزارة وزيرا للمتمسرين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عمى فيها ميسرا ولكن لم أبق بها
إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها في أول مارس ١٩٥٢ . وفي أول مارس ١٩٥٢
وأظنه كان يوم السبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد ظلت النشر
فاعتبر على ماهر هذا الإجراء وسيلة لإحراجه وخروجه من الحكومة وكان أن اجتمع مجلس الوزراء
صبيحة ذلك اليوم واتفقنا مع على ماهر في الرأي قويا عدا الدكتور زكى عبد المتعال ووزير المالية ومرقصى
امراغى ووزير الداخلية وبالفعل انسحبا من الاجتماع واتفق بقية الأعضاء على تقديم استقالة الحكومة
وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحدا منهم بإعداد صيغة الاستقالة وتوجه على ماهر إلى السراى
وقدمها بالمعمل .

قبلت الاستقالة في نفس اليوم وكلف الملك المحرم نجيب اهلالي بتشكيل وراثته الأولى واشترك
فيها الدكتور رضى عبد المتعال ومريضى المراغى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح
الكثيرين لأنى لم أجدها أبهر به اشتراكى في الوزارة . الجديدة وقد كنت عضوا في اللجنة التى أعدت
كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة .

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يبقى علينا هنا أن ننبه القارئ أن الورارات الأربع التي توالى على حكم مصر بعد حريق القاهرة توالى على السحر التالى :

□□ وزارة على ماهر باشا فى فبراير ١٩٥٢ ، وقد قبل الأستاذ العمرى العمل فيها وزيراً للتأمين .
□□ وزارة نجيب اهلالي باشا فى مارس ١٩٥٢ ، وقد رفض الأستاذ العمرى الاشتراك فيها نظراً لأنه - كما ذكر - كان من الذين حرروا كتاب استقالة الوزارة السابقة .

□□ وزارة حسين سرى باشا فى يوليو ١٩٥٢ ، وقد اعتذر الأستاذ العمرى عن عدم قبول منصب وزير المالية فيها لأنه اشترط نفس الشروط التى اشترطها على فؤاد سراج الدين باشا لقبول منصب وزير المالية فى ١٩٥١ فى آخر ورارات الوفد وهى الوزارة التى سبقت حريق القاهرة .

□□ وزارة نجيب اهلالي باشا فى يوليو ١٩٥٢ وهى الوزارة التى لم تمكث فى الحكم إلا يوماً وبعض يوم فامت بعده الثورة ، وحادت وزارة على ماهر الأحييه التى شارك فيها الأستاذ العمرى .

(٦)

أما أهم فقرة فى هذا الكتاب المهم فهى تلك التى يلخص بها الأستاذ عبد الجليل العمرى موقف الثورة من النظم الاقتصادية ، وهو الموقف الذى يعتبره كثيرون من مثقفينا سحابة عيب بارز فى استراتيجية الثورة التى راوحت على الدوام فى مسلكها الاقتصادى بين مذاهب اقتصادية مختلفة ومتنافرة ، وعند الجليل العمرى يحكى هذا الموضوع بمتهى التواضع ويبدأ الحديث فيه أثناء حديثه عن المجلس المشترك بين أعضاء قيادة الثورة وبين الوزراء المدنيين فيقول : « كان المجلس المشترك فى بداية عمله مفيداً إذ إنه ناقش موضوعات رئيسية تبين منها اتجاهات بعض أعضاء مجموعته الصباط أو إن شئت عدم وجود اتجاهات محددة للمجموعة ، وسأضرب مثلاً بواقعة معينة ليتبين المطلع نوع الخلافات المبدئية التى كان يعالجها المجلس المشترك . » صرح خالد محيى الدين - وهو عضو بمجلس قيادة الثورة - لإحدى المجلات بأنه لا يرى سبباً فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالاً حقيقياً فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحابها يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار ، وقد كان لهذا التصريح دوى فى سرق المال ، وأخذ بعض المودعين يفكرون فى سحب ودائعهم من البنوك بل قام بعضهم بسحبها فعلاً . لما أثرت هذا الموضوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى إن كنت سأحجز على أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إبداء رأيهم فكان جوابى أن تصريحاً من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من أحد الوزراء يحمل معنى خاصاً إذ إن الجمهور سيصره على أنه رأى الحكومة أو على الأقل أن هناك اتجاهات فى الحكومة نحو تنفيذ مثل هذا رأى ، وإنى أنكلمها بصفة خاصة عن التصريحات التى تلمس النواحي المالية والاقتصادية عموماً فما بالك بالتصريحات التى تلمس ودائع المودعين فى البنوك واحتمال قيام الحكومة بوضع يدها عليها وتوجيهها الوجهة التى ترصدها ولذا كان رأس المال بطبيعته جباناً فإذا ما أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب

كانت إثارة موضوع التصريح سبباً في أن يدخل المجلس في مناقشة النظم الاقتصادية للحكم ، ويعد أن شرت للمجلس المعالم الأساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة في العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة ، تساءل جمال عبد الناصر : ولماذا لا يكون بنا نظام مصري تفصله وفق ظروفنا ، فأحبته بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا سسير وفقاً لنظم حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الرأسمالي أو أننا سسير وفقاً لنظام ملكية الجماعه أو الدولة لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الاشتراكي وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد في تملك أدوات الإنتاج في بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج في الأنشطة الأخرى . فمثلاً يمكن أن يقوم نظام يعطى للفرد حق تملك الأرض وورثتها وتوزيع منتجاته وحق تملك أدوات الإنتاج في الأنشطة التي تحتاج إلى خدمة فردية كالمساق مثلاً أو محلات بيع الضائع كالقطاعي للمستهلك النهائي ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الإنتاج في لصناعة عموماً أو في الصناعات الرئيسية ، وفي بعض النظم المشتركة قد تبيع الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائماً الصناعات الرئيسية .

وأبأ كان النظام الذي نقرر اتباعه يجب أن يعلن عنه تفصيلاً ليعلم الجميع ما هي إمكانيات الملكية الفردية التي تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هي الأنشطة الاقتصادية التي سولها الدولة وما هي الأنشطة التي تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو في شكل شركات أو جمعيات تعاونية . أما أن نقول بأننا ستب نطماً مصرياً نغير ونعدل فيه حسب هوانا وحسب الملباسات والظروف أو بمعنى آخر سنجمع بين النظامين الرأسمالي ، الاشتراكي مع حق الحكومة في الانتقال من نظام إلى نظام حسبها يروق لها فهذا سيؤدي إلى موضى اقتصادية محففة ، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التي ترقص على السلالم لا يرها الناس إلى فوق ولا الناس إلى تحت وهي بهذا لا تفي شيئاً .

وقد ذكرت لهم في حديثي مثل الهند وهي إحدى البلاد التي اتبعت سباج ملحوظ بنظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذي يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية وفي نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعتة على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى بيني فيها ويشيد في حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الإنتاج في تلك القطاعات وهي منذ أن أرسيت هذه القواعد والأسس التي يعمل في حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تعبر فيها فاطمان كل في عمسه . وأضفت أن مثل النظم الهندي يحسن أن ندرسه جيداً أو نقفقي أثره إن كان النظام المشترك هو ما يتقرر اتباعه . وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون أن يتخذ قراراً ، وما كان متوقعاً أن يتخذ قراراً ، فهذا أمر يحتاج إلى رؤية ويحتاج أن يكون هناك تشبه في التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوقعاً فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الصباط أو لمجموعة الوزراء المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهي حبهم لوطنتهم ورعيتهم في إقامة حكم صالح فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له ماضي سياسية واقتصادية محددة بل كان في كل من الفريقين اتجاهات مبدئية ومختلفة ولذلك لم يكن ممكناً الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاهاً واحداً إلا بعد دراسة وترو وم أظن أن هذا

الموضوع — هوية الاقتصاد المصري — قد دُرس فيما بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاه اقتصاديا معيناً حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه من يتولى الحكم في مصر بل إن القرارات التي اتخذها الحاكم إبان حكمه — أى حاكم — كانت تتأرجح نحو اليسار حيناً ونحو اليمين حيناً آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا في فترة معينة خطأ مستقيم يحدد اتجاهها معين ، إذ كيف نعلل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل من ليس له عمل — وهو المتبع في البلاد الاشتراكية — وفي نفس الوقت لانتعج السياسة التي يستلزمها هذا «الالتزام بالتعيين» من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد من يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالي تحديد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث نخرج بنا الأعداد المطلوبة من خريجي الجامعات وهو النظام المتبع بدقة في البلاد الاشتراكية ففى معالجة مشكلة واحدة برى أننا أسدنا خطأ اشتراكيا قرر التزام على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن سبر على نفس الخط الاشتراكي من ناحية حق الدولة في توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقاً لما هو مطلوب لنواحي الإنتاج المختلفة ، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الخامسة وكانت النتيجة الحتمية هي ما تراه اليوم من هوضى في العمالة فعشرات الألوف تخرج من كليات الجامعات ريادة عن المطلوب ، في حين أن العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدي العاملة وسيب هذا كان ما نشاهده من احتلال في مستوى الأجور فاليدى صر فت عليه الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله . هذا مثل صارح على ما يعنيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم إقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولا شك أننا في نواح كثيرة ما زال مثلك مثل الذى ترقص على السلام * .

(٧)

وأما أبلغ فقرة في هذا الكتاب فهي آخر فقرة منه حيث يعبر صاحب هذه المذكرات عن ثقته التامة في الشعب المصرى ، وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجه القاسية إذ ، ما أحسن بضرورة هذه التضحيات وأد الحاكمين بشاركونه فيها ، وذلك حيث يقول : «كنت في أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية في مكتب بريد سيدى بشر لأسجل خطأ . . . ولما قرأ موظف المكتب المحتض اسم المرسى سألتني إن كنت أنا شخصاً مرسل الخطاب وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق ، فلما أجبت بالإيجاب قال إنك حملتنا تضحيات كثيرة . . أوقعت العلاوات والترقيات ، ورفعت أسعار السلع وخفضت وزن الرعيف ومع ذلك تحملناها راضين لأننا كنا نفهم الأسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد في نفقاتها ، ولا تهتم بالمظاهر المكلفة وكان الوزراء يقلون حفض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التي خصصت لركوبهم . هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مدح استعداد هذا الشعب لقبول التضحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبين له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين ، ولا شك أن القدوة الحسنة التي يقدمها المسئولون هي أكبر محفز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضى خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التي تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعاً في حاجة إلى تضحيات الجميع » .

(٨)

وعلى الرغم من هذا الحفاف ، لاقتصادى الظاهر ، والخدمة المطلقة في كتاب «مذكرات اقتصادية» إلا أن القارىء لن يجد الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم ، ولعل أبرز نموذج على هذا ما يرويه عن التشجيع الذى لقيه في مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين ، فهو يذكر لنا كيف كافأه الوزير على قدراته التنظيمية المسكرة وذلك حيث يقول صاحب المذكرات : « ولما انشئت وزارة للتموين ، حملت بها بعض الوقت وشملت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفنى ، ويحضرنى هنا قصة كان لها أبلغ الأثر في نفسى ومن الخير أن أذكرها هنا لعل اللدكرى تمنع الأجل الشامة . » كانت الأقمشة الشعبية من بعتة ودبلان وكستور تورع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التى تتجهها تعرض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التى تتجهها كذلك ، ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يريد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء ، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكميوات ، ولكن التحزبة لم تنجح وكان من جراء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هى طبيعة العملية تورع بقاء الشائعات .

كان وزير التموين في ذلك الوقت أحمد حمزة باشا وكان رجلا فضلا بمعنى لكلمة فلم يقبل أن تثار حول وراثته الشائعات لذلك جمع كبار موظفى الوزارة وأقصى إلينا بأنه ما لم يجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذى لا يثير عبارا حول تصرفات موظفى الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة في التوزيع ويتركها للتجار ، ولو نتج عن ذلك أن يساع بعضها في السوق السوداء ، ولكن رجوته أن يمهنى أسبوعا واحدا فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية في الطاقة التموينية شأنها شأن السكر والشاى وذلك عن طريق ربط بقالى التموين بتجار الأقمشة ، أو بمعنى آخر أن نحدد لكل بطاقة تاجر أقمشة تُشترى من الأقمشة الشعبية المخصصة له ، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة في خلال الأسبوع ، وبعد أن أثبتت التحزبة نجاحها طبقتها على جميع القطر ، وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيرا إلى درجة أنه جمع موظفى الوزارة (الديوان العام) إلى حفل قدم إلى فيه دبوس كرافته له رأس من الدس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص ، وكان هذا أكبر تقدير أعزته حتى اليوم وخاصة أنى كنت في ذلك الحين صغير السن نسبيا فلم أكن قد تجاوزت السبعة والثلاثين من العمر

(٩)

وحين يروى مؤلف «مذكرات اقتصادية» قصة خلافه مع ثوار يوليو حول صربية الدخان فوجه يضع أيديها على مكمن القوة في إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحرفين وبين الثوار السياسيين ، وهما هو يقول : « ولكن لم تقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أى من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لي مع مجموعة منهم في النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢ ، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها ، وجاءت هذه المقابلة في مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الصباط أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادي . كان اللقاء في شأن الريادة على الضريبة الخمرية على الدخان والسجائر مما استتبع

زيادة سعر عسة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا ، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ما كانت عليه من قبل ، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة كالضريبة الجمركية على سعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب لا تمشي وما قامت عليه الثورة من الرغبة في إسعاد جميع الشعب ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور المراسلة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم في الموضوع في مجلس الوزراء في اليوم السابق لاجتماع مجموعة الصباط في مكتبه ، ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر ، وسألني إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة في ضرائب الدخان وكانت إجابتى تتلخص في أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا في سوق التجارة والمال وهما وهما بعد ذلك مباشرة يدلان دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة وأن هذه الزيادة ستجلب لخزينة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به في ذلك الوقت الذي كانت حملة إيرادات الدولة لتجاوز الـ ٢٢٠ مليون جنيه .

وفي اللقاء مع مجموعة الصباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه في الكثير من البلاد المتقدمة والتي تتجه اتجاه اشتراك ما زالت الضرائب غير المباشرة تمثل جزءا هاما من إيرادات الدولة وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه في أمثال هذه الحالات التي يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس الشورى من وزير المالية أن يستقبل لم يسمح المحال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن مدير خمسة ملايين من الخنفيات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال ، وهنا أثاروا أن موضوع زيادة ضرائب الإيراد العام وهي التي تُقرص عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر في مناسبة عرض الموازنة العامة ، فأهمتهم أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع القانون الذي يُعدل فئات الضريبة ويرفعها ، فلما علموا أن مشروع القانون مُعد وسيُقر في الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر ، وطالبوا مني أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكنتى في الغد ، وفعلا تم ذلك ، وقد أهمته أنه رغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام زيادة كبيرة فإنني مقتنع أن هذه الزيادة لن تأتي بحصيلة كبيرة وما أظنها تجاور المليونين من الخنفيات وذلك لأن عدد الأغنياء في ذلك الوقت كان محدودا ، ولكن الذي دفعني لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة في العمل على تقارب الدخل الضافي .

... . ومن غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تخصيص الموازنة العامة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكان الحال قد تغير فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة ، كان واجبا على وزير المالية أن يعرض المخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها فلما عرضت المخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن وغيف العيش دراهم معدودات ثار عارضية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الإبقاء على وزن الرغيف سيسبب أولا زيادة في بد نقبات الدعم الذي كان في ذلك الوقت حوالى مليونين من الخنفيات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يحل بصرح الكيان الاقتصادي ، وثانيا أن الموازنة العامة

ستظهر وسها عجز يكاد يصل خمسة ملايين من جنيهاً ، وهنا اقترح أحد الأعضاء زيادته سعر علبة السجائر قرشاً كما حدث في العام الماضي ، وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا عبي الدين الذي قال إن زيادة القرش لعلبة السجائر في العام الماضي لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية أن يستقيل فكيف يحق لنا أن نعرضها الآن . وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها في هذه المرة زيادة فئات صريفة الايراد العام انتهى المجلس إلى موافقة على الخطوط العريضة كما هي ومن بينها خفض ورن السريفة ، وقال محمد نجيب في ذلك الوقت كلمته المأثورة «دي لقمة لنقطة» ، وقد استعمل هو هذا التعبير في خطباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر في قول الشعب لخفض ورن رغيف العيش ، هكذا توازنت الميراثية ولم نضخم بند نفقات الدعم " .

(١٠)

ومن حق القارئ علينا أن ننقل له وجهة نظر صاحب هذه الذكريات في السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس مبارك : " . . . عهد إلى السيد الرئيس (يقصد الرئيس حسني مبارك) برئاسة المؤتمر الاقتصادي الذي اجتمع في فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام ، وحضر السيد الرئيس بعض جلسات مستمع ، كما حضر معظمها المرحوم السيد فوزي دحي الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ وكثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية . شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أحل من أن تعالج في ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقاً فاتفقوا في مداولة قراراتهم ببعض ما كانت الحالة تستدعيه من علاج ، وحصلوا أولاً وجوب التخطيط قبل العمل فكشفت أهم توصية لهم هي ضرورة التخطيط ، ثم عكسوا على العمالة وكيف أنها في كثير من النواحي يتقصها التدريب وتركيزهم على القطاعات التي تحس بنقص اليد العاملة فيها ، ووجوب إعدادها وتدريبها ، ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها

تكلم أعضاء المؤتمر عن العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وتكلموا في موضوع الدعم في أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمني . ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات في هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم من الطبقات الفقيرة من الشعب ولا يمكن أن يمس مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الحكومية التي شعر أكثر الأعضاء أن فيها إسرافاً لا يتفق وظروف البلاد .

ولاني وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأي من حيث وجود إسراف في النفقات الحكومية لا يتفق والدخول القومي للبلاد إلا أنني أشعر بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاً تعالج الإسراف الحكومي وثانية التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ إن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى

للموازنة العامة من ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات
الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المبالغ فيه من الخارج -

لا يمكن لبلد في مثل ظروف مصر أن تتحمل دعم أسعار السلع والخدمات - هذا إن سلمنا
اقتصاديا بضرورته - تلك المبالغ الكبيرة التى تنبؤ على الخمسة آلاف مليون جنيه في السنة بين دعم
ظاهري يقدر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه ، وفى نفس
الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لا يقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقرض وتقترض
كثيرا ، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا -

رب سائل يقول كيف لم أتعرض في تقريرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضوع ولكن لم يكن لرئيس
المؤتمر من حق إلا أن يلخص مداولات المؤتمر ويورد توصياته ، كانت رغبة أغلبية المؤتمر ألا يتعرض
بموصية ما في موضوع الدعم ، وكان على أن أحقق رغبات الأعضاء ، فقد كان التقرير عن المؤتمر
وتوصيات أعضائه وليس تقريراً شخصياً يمثل وجهة نظرى ' -



الفصل الرابع

مذكراتي في السياسة والثقافة

للدكتور ثروت عكاشة

(١)

هذا كتاب من جزأين يُطالع القارئ على علاقتهما الأولى لوحه يطنه للوهة الأولى إحدى لوحات الفن السريالي ويطالع تعريفاً لها في ناطق الغلاف لا يتضمنها اسماً إلا أنها لوحه رقم ٨ لفنان روسي، واللوحه من مجموعه خاصة في أمريكا . . إذن هل الغموض هو الطالع الذي أراد صاحب هذه المذكرات أن يفرضه على مذكراته ؟ أم إنه اختار الغموض للعلاقة بعدما اتعد عنه تماماً في كتابه الكبير الذي تنفس فيه على قدر ما أتبع له من صفحات بلغت في مجموعها أكثر من مائتين وألف من صفحات القطع المتوسط ؟

فلماذا في صاحب هذه المذكرات أن أقترح عليه - بعد فوات الأوان - أن يجعل عنوان كتابه «مذكراتي في الدبلوماسية والثقافة» ، بدلاً من العنوان الذي وضعه وجعله «في السياسة والثقافة» .

ولماذا في أن أقول له إن في كتابك هذا فوق كل ما التفت إليه النقاد المرعون ، وقبل كل ما التفت إليه الكتاب المجاملون جانباً لم يشاركك فيه أحد قبل هذا ، وهو المذكرات الدبلوماسية التي تعكس الدبلوماسية بمعناها العلمي ، معناها الحقيقي المعاصر والذي يتضمن كل ما نعتيه هذه الوظيفة الدولية السامية من الدرس الثأني المتعمق المستند إلى حقيقتات من الثقافة والتاريخ والإحساس بالزمن ، واستشراف المستقبل لأفضل للشعب الذي ينتمي إليه صاحب الدبلوماسية

كتب صاحب هذه المذكرات مذكراته بأسلوب رفيع وعناية مميقة ، وقد يدل في ذلك التمييز والترتيب والتهذيب جهداً لا يُستهان به . . هير أسي أحب أن ألفت نظر القارئ إلى أن هذا الجهد الذي بذله الرجل يهون تماماً إلى جانب الجهد الآخر الذي كان عليه أن يبذله لو أراد أن يكتب مذكراته بلغة الكتبية المصرية في ١٩٨٧ ، تلك اللغة التي هي أقرب إلى لغة السوق ، تحت دعاوى السساطة والسرعة . . ألع أقول لو أراد الدكتور ثروت عكاشة أن تبسط عن هذا التحول لبذل من الجهد أصعب مما بذل من أجل أن يأتق ، فهو متألق يطبعه متعود على الأنفة والرقى . ومن الصعب على من ترجم جبران خليل جبران وأعمال الأدباء الكلاسيكيين المتميزين والمؤلفات التي تناولت الموسيقى

بالنقد والتحليل أن ينساق إلى لغة اليوميات العجبة . وأقرأ معنى تعبيره هو نفسه عن هذا المعنى حين يقول «فلا يُوجه إلى سؤال عن سر تعلقي بجران إلا وقصرت إلى ذهني مقولة الشاعر الفرنسي بودلير حين سئل عن سر اختياره إدجار آلان بو لترجمة مؤلفاته فقال : «لأننا متشبهان متقاربان . لقد فتنتني سد صفحاته الأولى التي قرأتها به فلم أعثر فيها على الموضوعات التي كانت تروى في محاسب ، بل لقد عثرت بالمثل على العجائبات التي كانت تحول بخاطري وكان أسبق مني إلى تسجيلها . واعتزف أن مؤلفات جران التي عديشت رومانيتها المحلقة ما ينبغي من أربعين عاماً امتزجت فيها بحسني ووجداني قد أخذت تلخ على أن أنقل إلى العربية ما كتبه جران بالإنجليزية حتى أحسست أن واجب الولاء لهذا الشاعر العظيم يقتضي أن أقدم على هذا العمل الحليل الذي أعلم مدى صعوبته . فأدب جران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ التي استعملها أدوات للتصير عما يريد ، معنياً بأن يكون الأساس في التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية» .

(٢)

وسيقظ هذا الكتاب لفتات طويلة مرجعاً للإشارة إلى الظروف العامة التي أحاطت ببعض الأحداث التي مرت بها مصر الثورة . . أقصد أن أقول إنه لن يكون مرجعاً تاريخياً أو وثائقياً ولكنه سوف يكون مرجعاً لتصوير الجو الذي برز المؤرخ (القادم) أن يرسمه حول بعض الأحداث التي يسجلها ، ومن خلالها ، رؤيته لمجري التاريخ المصري في بعض فترات عهد الثورة

وربما كانت هذه إحدى النقاط التي نجح من كتاب «مذكراتي في السياسة والثقافة» كتاباً شبيهاً بمذكرات الدكتور هيكل باشا بأجزائها الثلاثة ، ولكن الاختلاف الكبير بين الشخصيتين قد انعكس بكل القوة وبمنتهى انصدق على طريقة كل منهما في كتابة المذكرات . ليس من شك في أن «هيكل» هو الأسبق والأوفر حظاً لأسباب عديدة . ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب هو أنه مارس السياسة المصرية مدة أطول من تلك التي مارسها ثروت عكاشة . ثم إنه مارسها من موقع أكثر تقدماً من كل المواقع التي وصل إليها ثروت عكاشة . . ثم إنه ثالثاً كتب مذكراته بروح أعمق من تلك التي كتب بها ثروت عكاشة مذكراته . . حتى وإن كانت روح كتابة ثروت عكاشة أعصر وأرحب (أو هي تحاول ذلك) بما يورد بين حين وحين من استطرادات شيقة إلى عوالم الفنون وعلى صعيد رابع فقد مارس هيكل باشا السياسة في وقت كان للممارسة السياسية حظ أكبر من الوصوح والعلانية والضوء . قدر أكبر بكثير جداً من تلك الأقدار المتواضعة التي كان الدكتور ثروت عكاشة يشكو طول الكتاب من تواضعها وحيرته (أو اختناقه) مع تواضع أقدارها . وعلى صعيد خامس فإن فرصة التعليق الآتي على الأحداث كانت مباحة هيكل باشا على أوسع وأرفع نطاق في صحيفته الشهيرة . . ثم وهو رئيس حزب يملك تحويل الرأي إلى سياسة مؤثرة . كل هذه العوامل مجتمعة . . أو بعضها إذا لم يوافقني القارئ على بعضها الآخر - كفيئة بأن تبين لنا خلفيات الفروق التي قد تكون بين كتابين بينهما من الزمن أربعون عاماً تقريباً .

أما السمة المشتركة بين الكتابين فتتمثل في أنها عند سردهما للأحداث السياسية (أو الثقافية) كانا حريصين على تصوير الجو العام على نحو موسع ومستفيض قبل أن يعمدا إلى سرد تفاصيل الحدث . ولهذا سوف تبقى هذه السمة من كتاب ثروت عكاشة بمثابة الدافع المستمر إلى التقل عنه عند تصوير الظروف المحيطة بوقوع الحدث . مهما اختلفت الراوية التي يتناول منها المؤرخ (أو الكاتب) الحدث نفسه . . . تماماً كما يحدث مع تلك الفقرات من كتاب الدكتور هيكل التي تصور ٤ فبراير ١٩٤٢ أو ٢٦ يناير ١٩٥٢ . إلخ . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه قد أفاد من قراءته لهذه المذكرات في توسيع كثير من معلوماته عن الثقافة بمعانيها الواسعة وعن الفنون بتأريخها الممتد ، وحاضرها ، وسوف يفيد القارئ من هذه الناحية أكثر من إفادته بمعرفة التأريخ المصري المعاصر . وذلك لأن ثروت عكاشة كتب تاريخ الثقافة عن حب وفهم شديدين بينما اكتفى في كتابة تاريخ السياسة بأداء الواجب . . الواجب الذي كان (وراء) اشتراكه في ثورة يوليو ثم الذي كان (أمام) مشاركته في الحكم .

(٣)

وربما كان مؤلف هذه المذكرات نموذجاً للرجل الحريص على التعلم حتى وهو يكتب مذكراته ، وإنك لتراه من بين السطور التي كتبها ، وقد قام إلى مكتبته ليسترجع معلومة أو ليوثق حقيقة أو ليستشهد بقول مأثور فإذا هو يدقق في هذا كله ، وهو يعرف أنه لابد له أن يفعل هذا بعد ما وصل إليه ، حتى وإن لم يكن المناخ الجديد يطلب إليه أن يفعل كل هذا الذي فعل . ولكن الدكتور ثروت عكاشة لا يميز مصرأ على أن يحظى باحترام أولئك الذين يستحقون أن يسمى إلى الحصول على احترامهم . . . وهي سمة من سمات العظماء الذين يظلون حريصين على التعلم إلى آخر يوم من حياتهم لأنهم في الحقيقة متعلمون !!

(٤)

ومن خير ما في هذه المذكرات قدوة صاحبها على تبويبها على نحو ممتاز . فهو يأبى إلا أن يجعل حياته مراحل . وقد كانت كذلك بالفعل . ثم إذا هو يتناول مرحلة مرحلة ، كل مرحلة في فصل كامل ينقسم بالتالي إلى محطات متتالية وهي محطات طويلة تحتاج في بعض الأحيان إلى أن تتناولها على مرات عديدة حتى يستطيع استيعابها وقاملها .

وقد سجع مؤلف هذه المذكرات في أن يخضع نفسه للتأريخ ولكنه كذلك بدا وكأنه لم يمتص مع التاريخ لأنه صاغ مذكراته كما قلنا تبعاً للمراحل البارزة ، فجاءته موضوعية لا يمكن أن تتأني من أي منظور آخر مهما كانت براعة الكاتب ، فإذا هو يمضي في تناسق تام مع أفكاره وتسلسلها الزمني ، وكذلك مع أعماله أو جهوده أو مشاركاته من دون أن تصبح هذه المذكرات نوعاً من الكلام الذي يأتي تحت العناوين التي ليست إلا أسماء الشهور والأيام . . . بعبارة أخرى فإني أقصد أن أقول إن مذكراته رغم طولها وعرضها جاءت في وحدة موضوعية واحدة لا على النحو القريب مما تطالعنا به أغنية الشباب المرحلة ٣ مارس . . ٤ مارس . ٥ مارس . . إلخ)

(٥)

ولا أعرف - بعد هذا - لماذا أثر ثروت عكاشة وهو الرجل الدقيق أد يدوح على قاعدتنا المصرية في إغفال ذكر بعض الأسماء حين تُروى الحوادث التي لا يصححها أصحابها مكتفياً بالإشارة العابرة ، وهذا فصل خلقي يحسب له وبخاصة أنه كان حريصاً على أن يذكر أسماء المحسنين والمجيدين ولكن هذا الفصل الخلقي يظل بمثابة انتقاد تاريخي . ولكنني أقصّر ثروت عكاشة الإنسان رقيق الحاشية وقد آله أن يذكر بعض الناس بالسوء فإذا هو يفعل ذكر الاسم . . ولكنه بعد حين يُعاجأ بأنه كتب الاسم في منعطف من منعطفات الرواية . . فإذا هو يترك وعيه الباطن يظهر ما حاول أن يخفيه

(٦)

تبقى بعد هذا كله الإشادة بالنفس الطويل الذي تمتع به ثروت عكاشة في كتابة هذه المذكرات على الرغم من أنه كتبها في عصر الموسيقى السريعة والوجبات الخاهرة ، ولاشك أنه قد استعان على ذلك بما أوحى به الذكريات نفسها من ظروف الأيام الخوالي حين كان يتبع له التجويد والتأمل والصبر والوقت المديد . ولكن الذي لا شك فيه أننا نعلم الرجل حين يتلمس له مثل هذا السبب من دون أن نوفيّه حقه من الثناء على قدرته الغذة على مغالبة نفسه حتى استطاع أن يخرج لنا هذا السفر الرائع من مذكرات شخص واحد . ولكنها بالقطع مذكرات أمة عريقة . . ومذكرات جبل محتاز .

كان صاحب هذه المذكرات أول رجال الثورة الذين [أثروا غيرهم على أنفسهم] - وكنت أعرف هذه الحقيقة مكبرة من عارفي فضل الرجل حتى جاء الرجل المتواضع الوقور فروى لنا القصة الحقيقية التي أظهرت لنا مدى توفيق الله هذا الرجل العظيم في اتخاذ جانب الصواب حتى مع أنه لم يدبر بالنية المبيتة إلا بعد ربع قرن من الزمان حسياً روى لنا ، والقصة أنه عند تكوين مجلس قيادة الثورة ، كان من المتوقع أن يكون ثروت عكاشة مكان فيه ولكن كان هناك نظير له من ذات السلاح هو حسين الشافعي . وكان له نفس القدر من الأهمية والاحترام بين الضباط ، الأحرار المؤسسين . . وكان كذلك أكبر رتبة من الدكتور ثروت عكاشة . وكان عبد الناصر باحترامه للبروتوكول (وهو ما عُرف عنه دائماً) يميل إلى ترجيح كفة حسين الشافعي كممثل لفرسان فإذا ثروت عكاشة (ويدون اتفاق) يحقق لعبد الناصر رغبته

ويتضح لنا في مواضع كثيرة من الكتاب مدى التقدير الذي يكنه مؤلفها لرفيق سلاحه خالد محيى الدين . . ولعل خالد محيى الدين في هذه المذكرات أوفر أعضاء مجلس قيادة الثورة تقديراً عند الدكتور ثروت عكاشة حتى بأكثر من عبد الناصر . . ويسعد ثروت عكاشة بأن يضمن كتابه فقرات كتبها له الأستاذ خالد محيى الدين - بناء على طلبه - وهي مكانة لا يعطيها مؤلف ولا كاتب مذكرات إلا لشخص رفيع المكانة في نفسه عن حب وتقدير واحترام عميق وهذا هو جوهر علاقة خالد محيى الدين والدكتور ثروت عكاشة .

وبالإضافة إلى إنصاف هذين الرجلين - حسين الشافعي وخالد محيى الدين ، فلعل هذا الكتاب

هو أكثر الأدبيات السياسية التي تناولت تاريخ الثورة إصصاعاً لدور رجلين من رجال الثورة كان لهما فضل كبير فيها ، وكانا في فترتين متتاليتين في موقع الرجل الثاني من عبد الناصر في رئاسة الجمهورية ، ولكن وجودهما ثم غيابهما ثم غياب مدكرهما عن الساحة جعلنا لا نهمهم دورهما ليلة الثورة على النحو الذي يجب أن يكون . وهذان الرجلان هما زكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر اللذان هملا العباء الأكبر ليلة نشورة تحطيطاً ومتابعة ، ولعل الصفحات ٨٩ - ٩٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب والصور الزنكوغرافية لمخطة العامة للثورة تعطينا فكرة صادقة عن دور هذين الرجلين العظميين ليلة الثورة .

ومن حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته في هذا الوقت الذي بدأنا فيه نطير إلى ما أمامنا في غضب شديد . . فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق في دواعي الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق - من النوع البناء الذي يتمثل الماضى وهو يتمثل الحاضر فيظن عندئذ أن في الإمكان أن ترتقى كل الرقى منها ظلمتنا الظروف . ومهما كان المناخ العام ماضياً في اتجاه محالف تماماً لما يتطلع إليه المرء من ظروف كفيلة بتحقيق أمانيه ، وهو يكتب في هذا المعنى فقرات رائعة يقول فيها : «ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا ألدنا من كل ثقافات العالم وفنونه ، ومن تقدمه التكنولوجى والعلمى والإنسانى . فتحن لم نر من قبل قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلى بمثل ما نراه حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحى فلا مثل شكسبير الإنجليزى تجتمع معها مواهب موسيقى عملاق مثل فردى الإيطالى ليحلل منها أوبرا مثل «عطيل» ، يتضامر على العرف لها أوركسترا فرنسى يقوده مايسترو من اليابان ، ويعكف على الأدوار العنائية الرئيسية فيها مغنون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا ، ويقوم بالأدوار الراقصة «باليرينات» من السويد والدانمرك ، وراقصون من روسيا ، بن ومن مصر . . . أجل من مصر ومن خريجي معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة ، ويصمم مناظرها وتياها فنان من إسبانيا ، فتنبض قلوب المشاهدين غرباً وشرقاً بنفس الشجن والانهيار . إن الإنسانية لم تشهد من قبل أسداً مثل هذه الإمكانيات لتحقيق أحلام لم تكن لتتحقق إلا في الخيال الذى لا يعيش إلا في وجدان الطفولة النقية ، فالخيال طليق لا يحده مكان ، ولا يحيط به زمان » .

« إن الدول لا تغزو المستقبل إلا إذا تجاوزت الإنجازات المادية ، وكل عزو عملى في الحاضر مقصى عليه لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقف ذات يوم ، والدول الراسخة هي التي تدفع الحاضر إلى المستقبل ، والمستقبل لا وجود له إلا في الثقافة ، لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى - شأنها شأن الناس - إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهاماً نزيهاً في القيم الإنسانية وفي القيم الكلية . والقيم الثقافية هي وحدها القيم الكلية ، لأن تحديد معناها تحديد النقطة التي عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التي يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هي عند الدين أنشؤها . وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملة ، أعنى المستوى الكلى العالمى ، وما أصدق الفنان روبنز حين قال «إنى أعبد العالم كله وخلقى»

أظنني بعد كل هذا في حاجة إلى أن نتناول الكتاب كله في قطاعات متتالية ندلنا على بعض ما فيه من خير كثير ، وعلى بعض ما يسغى لنا ألا نقبله على علاته هكذا .

أولا كان سودى . وبود كثيرين . أن يعيد مؤلف المذكرات النظر في حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم في كتابه ، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم . وقد الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء في مواضع كثيرة جداً من كتابه حتى أصبح كتابه معرضاً للوفاء الجميل ، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم . . وبالطبع فإن المكاة (المكتوبة) لإجارات هؤلاء الرواد كانت متأثرة برؤية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم . ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن الدوايع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت دوافع مختارة أكثر منها دوافع شخصية ، وكانت مثالية أكثر منها واقعية ، وكان فيها من الرومانسية قدر أكبر من المتاح في العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر .

وقد تحدثنا من قبل عن إنصافه لذكرى عي الدين وحسين الشافعى وخالد عي الدين وعبد الحكيم عامر . كما يحوى الكتاب فقرات رائعة في تقدير عبد اللطيف بغدادى ، أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه ، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بصير أكتوبر وبمبادرة السلام ، ولكن الذى لا بد أن نقوله هنا هو أنه لا يمكن لثروت عكاشة ولا لكتابه ولا لأى مؤلف أو أى كتاب أن يسقط عهد أنور السادات من التاريخ المصرى لسبب واضح ، هو أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أراد له مصر بكل خير وكل شره . ولو أفاض لثروت عكاشة في انتقاد السياسات الثقافية في عهد السادات حتى لو جعل لها حراً كاملاً لكان خيراً له (ولنا) من هذا التجاهل للتعصب الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة . . وإنما يجيده آخرون .

بيد أن ملاحظتي هنا لا تتعلق بأنور السادات بقدر ما تتعلق بأشخاص ثلاثة كان لابد لثروت عكاشة أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم (مع المارق في علاقته بهم) . . أول هذه الشخصيات هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة ، وصاحب العت الرهيب الذى لاقاه من عهد الناصر . نحن لا نرى حديث عكاشة عن الأستاذ «أبو» الفتح إلا حين لا يكون هناك مناس من الحديث عن الأستاذ «أبو» الفتح . دعت من إشارته بدوره في صفحة ١/٨١ ، ودعا من مقارنة الأستاذ «أبو» الفتح لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها . . ودعا من حديث ثروت عكاشة العابر دقاً عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتح . . أين الأستاذ «أبو» الفتح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقيله؟ ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماماً عما زماناً ومكاناً مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهوياته واهتماماته وأنا أثبت هنا أن ثروت عكاشة قد أشاد بالدور الوطنى «لأبو» الفتح في أكثر من موضع في الجزء الأول من كتابه (صفحات ٨١ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧) ولكنى اعتقد أن تاريخ آل أبو الفتح الذى لم يكتب بعد سيظل

يستعيت بالدكتور ثروت ليكتبه تفصيلاً ، وكنت أظنه يرد له هامشاً قد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل . . فمن أولى ينصاف «أبو» الفتح من الثورة بعد كل هذا التجاهر والظلم الممتر ؟ .

ثاني هذه الشخصيات هو المخفور له الدكتور حسين فوزي الذي كان الوكيل الدائم الأول لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكاشة وزيراً ، واختلغا في أول عهدهما ثم كان خير من تعاونا مع ثروت عكاشة ، وعكاشة يذكر هذا المفضل لحسين فوزي ، ويشيد بعطاءه الثقافي السخي ، ولكن إشاداته الجميلة لا تتناسب مع حجم عطاء الدكتور فوزي إذا ما قورنت بإشادة الدكتور عكاشة الآخرين . ثم هل يليق بمؤلف هذه المذكرات أن ينشأ أنه خير الدكتور حسين فوزي (٢/٣٩٨) بين رئاسة أكاديمية الفنون وبين البقاء في الأعرام . . ضائر الدكتور فوزي الأعرام . . هل ينبغي أن ينشأ الدكتور ثروت عكاشة عن هذا دون أن يبدي رأيه في هذا السدي فعل . . رأيا واضح غير الأسف الشديد ! ولكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعاني مما قد يراه حرجاً حلقياً في أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التي دفعه المخفور له الدكتور حسين فوزي إلى التنازل عن موقعه القيادي في وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين قد مسّت كرامته ، مع أن عكاشة لم يعلم بهذه الواقعة إلا بعد ١١ عاماً .

ثالث هذه الشخصيات هو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب الخطوات المقاربة للدكتور ثروت عكاشة . . الضابط الذي ثقّف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو في مقاعد الحكم . يتحدث عكاشة عن تعاونه معه حين كان هو ملحفاً عسكرياً وكان حاتم رئيس الاستعلامات (١/١٧٢) فتصاعل . . فإذا جاء عكاشة بعد ذلك إلى الصراع المصطليح بين سياسيهما في الثقافة والإعلام يراه يتحدث عن وزير دون أن يذكر اسمه ، وعكاشة له أن يتقد ما شاء كيفما شاء . . ولكن لماذا لا يقول وكانت هذه سياسة زميلي د . حاتم أو وكانت وجهة نظر الدكتور حاتم كذا ، ألم يكن هذا أخرى سأل رجل السريق المذهب بدلاً من أن يكون كهؤلاء الكتاب الذين لا يندسون أعلامهم بذكر اسم الخصم ! (أرجو الدكتور ثروت عكاشة أن يفضل بمراجعة الصفحات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من الجزء الثاني من طبعة مديوني)

ثانياً : على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب أثر عنوان « مذكراتي في السياسة والثقافة » فإنه كان أميل بكتابه إلى عنوان مذكراتي بين الدبلوماسية والثقافة كما استأذناه في أول هذا العرض . وقد كان عكاشة أقدر ما يكون على أن يحول كتابه إلى كتاب «سياسي» من الدرجة الأولى إذا ما تعمق ثلاث قضايا :

الأولى : الصراع مع إسرائيل . . وقد حكى لك ثروت عكاشة كثيراً عن اتصالاته مع إسرائيل (١/١٧٤) وقليلها وبعدها) وعبر لك عن سعادته بصراً أكتوبر ، وسعادته الطاغية بإقدام أنور السادات على مبادرة السلام (٥٧٨ ، ٥٧٩/٢) ولكنه لم يتعمق هذه المسائل بالقدر الكافي . . هل حشى لرأي العام ؟ هل تحاشى المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة في عنوان الكتاب ؟

الثانية المسألة الداخلية . ولا أكذب القارىء حين أقول إن انقصر الذى عساه بين الثامين والتأمين هو من خير فصول الكتاب كنه قاطبة فقد أجاد الحديث عن الأوضاع الداخلية بشكل متناو وكنه حذر . وحين تعرض ثروت عكاشة لأحداث الطلبة (١٩٦٨) تناولها من زاوية مراه . نعم هذا مدح جيد ولكن لابد للسياسى من أن يتناول أمور بلده بأكثر من زاوية مراه . وإذا قيل عن ثروت عكاشة إنه حسن نفسه فى شرح قريب كان هذا قابلاً لتصديقى . هو قد تناول المسائل الداخلية على النحو الذى تناوله معطياً دليلاً قوياً على صحة مايقولون !! .

الثالثة . فكرة انتهاج مصر سياسة الحيد الإيجيى . يعرض صاحب هذه المذكرات علينا الفكرة فى بساطة ودون تعمق ويروى لنا أن عبد الناصر لم يرحب بـ (١/٢٣٨) ويمضى من دون أن يبسط لنا القول فى مراء فكرته الجميلة التى طالت راودت الرومانسيين والواقعيين والمثاليين من أبناء وطنه ولكنى اعتقد أنه لن يحمل على هذه الفكرة فى فترة قادمة بكتابات أوسع وأعمق نصوص عن العسكرى المنتزم الذى زان المر والأدب فكره على أروع ما يكون

ثالثاً . وأنت ترى فى هذا الكتاب وطول فراءت له كثير من الآراء الراجعة التى يديها مؤلفه فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريباً من السطآن وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنقضت السنون وظهر له مدى نصيب انطباقاته الأولى من الصوب والخطأ . . . وثروت عكاشة يصحح لنا كثيراً من الروى الشائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة :

□□ فهو يروى أن إسرائيل استعدت جيداً لحرب ١٩٤٨ ، وأنه كان من الصعب التعصب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب ، وقد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقاتل مدرب ومسلح (ص ٤٣ / ١) . . . وروى يستغرب القارىء العربى مثل هذه المقولة البسوم . . . وهو لا يراى يطل أن الخيانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨ .

□□ أكثر من هذا يروى المؤلف أنه لجيش المصرى كان يمانى من الجنود !! فيبيننا كان لضباط مديرين ومُعدين جيداً كان الجنود دون المستوى (ص ١/٤٥) وهذا فإن نسبة الصباط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء . . . وهو أول من سجل هذا

□□ ويسجل للمغفور له المشير عبد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحام مستعمرة بيتساييم ، وهى الطولة التى سال بسببها ترقية استثنائية (ص ١/٤٥) بينا يجيد القارىء الجو العام فى تدريجنا مشحوناً بحيث إن ذكر عبد الحكيم عامر الآن لا يأتى إلا أبعد ما يكون عن البطولة !!

□□ أهم من هذا كله أن ثروت عكاشة يُغند قصة الأسلحة الفاسدة تمنياً كاملاً ولا يجعل هـ أى دور فى هزيمة ١٩٤٨ على عكس الشائع .

□□ ويروى لنا ثروت عكاشة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من لثورة (ص ١/٨٥) فالأهرام أغفل نشر خبر قيامها تماماً ، والأخبار نشر الخبر فى روية صغيرة ، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة .

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان يعنى على الثوار سميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة (ص ١١٤ / ٧) .

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة كذلك (ص ١٦٨) بدور إدجير فور (الذى سمّته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) في قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيراً للمالية فرنسا (١٩٥٤) .

□□ ويفصل ثروت عكاشة القول في قصة طرد جالوب ، لقائد البريطانى للجيش الأردنى (صفحة ١/١٨٦) وكيف أخرج العرب المائد على أبو موار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالزامات المالية .

□□ ويعرض ثروت عكاشة لحدود العداء الشخصى بين سوريّة والنظام المصرى (صفحة ١/١٩٠) ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفى الذى نشره سعد النائه عن سوريّة في آخر ساعة .

□□ ويروى ثروت عكاشة التفاصيل الكاملة لإرساله خطة العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) إلى الرئيس عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق (ص ١١ / ٢ ، ١٣ / ١) وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة على حين أن هيكل يشوه الصورة تماماً في كتاباته عن حرب السويس !! ويثوى ثروت عكاشة بالأسانيد تفنيد المزاعم التى أوردها الأستاذ هيكل (ص ٢١٦ / ٧) .

□□ ويروى د. عكاشة في أماته شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيلىين واتصالاته نزهاء المؤقر اليهودى بدءاً من جولان وجولدمان (ص ٧٢٥٧) .

□□ ويمطينا ثروت عكاشة فكرة كامنة عن الانطباعات الدولية بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصداها في كل من الهند وباكستان ولبنان (ص ٢٨٩ / ٢) .

□□ ويروى لنا عن الرئيس عبد الناصر كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه (ص ٢٠٢ / ٢) .

□□ ويطلّعنا مؤلف هذه المذكرات (ربما لأول مرة) على أفكار بعض وزراء المشازين في الإصلاح السيسى الداخلى (ص ١٩ / ٢ ، ٢٠ / ٢) وبخاصة آراء الدكتور القسوى في تكوين حزبين ، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد في عودة الأحزاب .

رابعاً : يتراوح موقف ثروت عكاشة من صديقه جمال عبد الناصر على مدى صفحات الكتاب بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضاً :

□□ فهو يرى « إن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحاكم نفسه بقدر ما كانت وليدة الحكم الذى يشكل بيئة تترعرع في بيتها قوادض النماء » ص ١٧ / ١ . - تعبير جميل ودقيق أيضاً .

□□ ويذكر لنا في أكثر من موضع سر انقياد الصباط الأحرار لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر وما في هذه الشخصية من مميزات ص ٥٧ / ١ .

□□ وفي صفحة ٦٦ / ١ يستقد في وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر في الإفادة من التشهير الذى اتبعه مع اللواء صبور ، ثم بعد ذلك دائماً والذى كان يعبر عنه للدكتور ثروت عكاشة بقوله : - « إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى » .

- وينتقد ثروت عكاشة أيضا الأسلوب القاسى الذى اتبع مع محمد نجيب (ص ١/١٢٧)
- ويتهم ثروت عكاشة عبد الناصر في وضوح بالتقصص عن التلفزيونات حين يروى قصة حديث تليفونى بينه وبين خالد محيى الدين (١/١٢٨) ثم يقول «وما أظن جمال عبد الناصر كان بعيدا عن هذا الحديث الذى دار بينى وبين خالد تليفونياً» .
- ويروى ثروت عكاشة تعامله مع هنرى كوربيل زعيم الشيوعيين المصريين وإيه التمس من عبد الناصر إعادة الجنسية إليه (١/٣٨٤) بيد أن هذا لم يصادف سوى عند الأجهزة المسئولة !!!
- ويحدثنا بالتفصيل عن انتقاده لمركزية الحكم في عهد عبد الناصر (٢/١٨٧) ودور عبد الناصر نفسه في صياغة هذه المركزية .
- ويتنفس القدر يحدث عن رأيه في موقف عبد الناصر في صياغة وحدة ١٩٥٨ (٢/١٨٨)
- ويدلنا ثروت عكاشة (في صفحة ٢٠٠ / ٢) على عبد الناصر البير وفراطى المتصرف الذى أصدر له قرار رئاسة البنك وشهره في الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديله السورارة بحمسة عشر يوما!!!!!!
- وسوف يذكر التاريخ دائما بالإلصاف ماكتبه ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى الصفحات ٤٩٢ - ٢/٥١١ فمع أنه روى لنا رواية لعبد الناصر فإنه لم ينجيز ضد عبد الحكيم عامر .
- وعلى مدى الصفحتين (٢/٥١٦ ، ٢/٥١٧) نرى كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعد ما صهرته التجربة ، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها . . فإذا بصاحب هذه الذكريات يثبت له هذه القدرة الممتازة من الرجوع إلى الصواب ونضج التجربة . . وحين نقرأها سنعجب مثلاً لتحول عبد الناصر عن فكرة كفكرة الخمسين في المائة ، وكف بدأ يتعطش للنقد الذاتى ولتحمل كل مسئول مسئولته بعد اعته .
- ويذكر ثروت عكاشة بالعرفان لعبد الناصر وقفته معه أمام تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به (٢/٥٣٣ و ٢/٥٣٧ و ٢/٥٣٩ و ٢/٥٤١) .
- خامساً : ويجد القارئ لكتابات ثروت عكاشة بعد هذا كله كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخاً يكتبه قلمٌ مُتشبع بالفن والأدب يضيف على الوقائع التى لا يراها الآخرون - إلا مجردة - كثيراً من الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه ، ولا يكتفى ثروت عكاشة بهذا وإساً يوصلنى كثيرا من آرائه وآراء غيره ، وفلسفته وفلسفة غيره ، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفردى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ ، ونستطيع أن ندلل القارئ على عدة مواضع . . تتمتع فيها الدكتور ثروت عكاشة بقدر هائل من التعبيرية الصادقة .
- فهو يقدم لنا تحليلاً ممتازاً للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف في ستة أسباب (ص ١/٤٨) .

□□ ويعرض لعلاقة العسكريين بالثقافة ، وينتهي العلافه السببية السلبية إلى أن يقول (١/٦٤) « ولا أعتقد أن نسبة عبر المثقفين من بين الضباط تختلف كثيرا عن نسبتهم بين خريجي الكليات المدنية » .

□□ ويروى لنا استخدام الصراع حول الحزائر داخل فرنسا بطريقة حيلة . . وينتهي إلى ما انتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أسور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرته وإن لم يقل هذا صراحة) كقيلة بمساعدة الأطراف الفرنسية ضد الأطراف الفرنسية من أجل مصلحتنا (ص ١٧٠) .

□□ كذلك يعرض لنا ثروت عكاشة تحفيلًا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطالية وعوامل التأثير والتأثر فيها (ص ٧٢٩٦)

□□ ويفصل ثروت عكاشة القول الواعي في الإهمال والاستهانة وسوء التقدير التي كانت تحكم تصرفات رحانا العسكريين تجاه القضايا العنية وقضايا التسليح مما يندى له الجبين (ص ٤٤٦ / ١) وتجريته الشخصية في هذا المجال .

□□ ويحكى لنا في تأمل دكرياته عن وقوع الانفصال وهو في سوريا (١/٦٠٦) .

□□ ويفصل لنا القول بإسهاب شديد في جهود إيقاد النوبة حتى لكاد الفصل الأول من الجزء الثاني من المذكرات يكون أكبر كتاب عربي عن هذا المشروع وليس في هذا ما ينتقد على الإطلاق ، بل لعل القارئ يجدني أدرج هذا المثل كواحد من الأمثلة الدالة على التعمير الصادقة في كتاب ثروت عكاشة ولعل كل كتاب المذكرات لا يبحثون علينا بذكر مآلهم متذكرين في ذلك قول شكسبير « إذا المرء أعوزه مَنْ يذكر ماله ، اضطر هو إلى أن يذكره » .

وسادساً : ولا ينسى ثروت عكاشة نفسه في خصم كتابه كله ، فهي مذكراته بالطبع وله أن يتحدث ماشاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث في مواضع كثيرة ، ويستعرض بالطبع ثقافته التي كدَّ من أجلها . . ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستزيد . وفي الكتاب مواضع كثيرة للكتابة عن ثروت عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية .

□□ ففي صفحة ١/٢٢ يتقل ثروت عكاشة آراء اثنين من معاصريه في شخصيته ويناقشها .

□□ وفي صفحة ١/٦٩ يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره .

□□ وفي صفحات ٩٩ - ١/١٠٣ يطلعنا على دوره في سلاح الفرسان عند قيام الثورة ثم يتحدث كيف تنسبه واجباته العامة واجباته الخاصة حتى إنه اكتشف أنه كان بلا ذخيرة طيلة فترة الثورة (ص ١/١٠٢) .

□□ ويعبر لنا عن فخره الشديد حين انتصر على عوامل الفساد ورفض العمولة المقدمة له في فرنسا (ص ١/١٩٩) .

□□ ويفخر بما استطاع تحقيقه لبلاده من الأسرار العسكرية من دون أن يفشى هذه الأسرار ولا وسائل حصوله عليها (ص ١/١٩٦) : « ولقد يسر الله لي الولوج إلى منافذ كانت شبه موصدة دوني

انتهيت منها إلى ما أبغى من معلومات . . وليست هذه الصفحات هي مجال سطر . وإن كان الأمر يقتضى أن أسوق القليل » .

□□ ويظهر ثروت عكاشة امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصرى والمباحثات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس فائقى رئيس الوزراء الإيطالى ، على الرغم من أنه كان عائداً لتوه من منصب السفير المصرى فى روما ليكسوف وزيراً للثقافة ، ويروى كيف أكثر الرئيس فائقى ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور فورى متأثرين (ص ١/٣٦٦) .

□□ ويحدثنا عن بركة الوراثة فى ١٩٦٢ وأسبابه (٢/٨٥) .

□□ ويحدثنا عن دوره فى الإصلاح الاقتصادى وكتابة تقرير للرئيس عبد الناصر (صفحة ٢/٢٦٦) ودور الدكتورين عبد الحكيم الرفعى وعبد المنعم الطامى

□□ ويحدثنا ثروت عكاشة عن دوره فى إصدار شهادات الاستشار من البنك الأهلى المصرى .

□□ وعن سياسته كذلك فى تخصيص ميراثية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات السك الأهلى المصرى (٢/٢٢٩) .

□□ ويروى لنا قصة خلافه مع وزير الداخلية شحراوى جمعة (ص ٢/٢٨٥) و (ص ٢/٢٨٦) ويعود إلى هذه القصة (٥٣٣/٢ و ٥٣٧/٢ و ٥٣٩/٢ و ٥٤١/٢) وموقف عبد الناصر من هذا الخلاف الذى أظهر حب عبد الناصر له وثقه فيه .

سابعاً . بيد أن المرء لا يستطيع أن يترك الحديث عن الجوانب الشخصية فى ثروت عكاشة فى كتابه دون أن يشير إلى عدة ملاحظات هامة .

□□ كان ثروت عكاشة يعبر عن نفسه فى أغلب الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور وكان أولى به أن يقول مثلاً « كاتب هذه الفصول » .

□□ على مدى الصور التذكارية المشوثة فى الكتاب لم تر للسيدة زوجته الصور التى تليق بسروجة عكاشة . فما هو الدافع ياترى وراء هذا ؟

□□ أفرط ثروت عكاشة - وربما كان هذا من حقه - فى النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ذلك التقرير الذى ارتفع بعهدته فى وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهد الأخرى إلى الأرض حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة محام مسوكل من قبل الدكتور ثروت عكاشة ، لست أريد أن أعرض بالتقرير الذى ربما كان كاتبوه يشربون من نفس المنهل الجميل الذى شرب منه الدكتور عكاشة ولكن الذى لا شك فيه أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص ، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير (راجع صفحات ٢/٢٥١ و ٢/٣٢٢ و ٢/٣٤٧ و ٢/٤٠١) .

□□ أفرط ثروت عكاشة كذلك فى الاستشهاد بفقرات الدكتور لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض السام لا تقول للدكتور ثروت عكاشة وإنما صد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة .

وقد كان في وسع ثروت عكاشة أن يجد آخرين مشيدسين بمصله لا يملون قيمة عن د. لويس عوض (أوجو القارى مراجعة صفحات ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥)

□□ نجح ثروت عكاشة في أن يُعر لنا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التي قابلته ، حين أراد أن يعتمد عن الحكم فتم يستطع ، وهو يريها (صفحة ٢/١٩٥) كيف أن الخوف من الاستقالة هو أصعب المواقف التي تواجه السياسى في دولة (بوليسية) .

□□ مما يؤخذ على مؤلف هذه المذكرات رغم جهده الكبير أنه يتحدث مثلا عن سلاسل هيئة النشر الرسمية (ص ٢/٢٦٨) وكأنه أصدر سلاسل جديدة ، بينما كانت موجودة من قبل وربما من عهده هو السابق . وإنه يتحدث عن مشروعات لم تنته حتى الآن (١٩٨٩) فيقول إنه استأنف العمل فيها وأبسط مثال « القاموس » (ص ٢/٢٧٠) . الخ) بل إن الدكتور ثروت عكاشة (ولا حرج عليه) يسرف في هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه في أن توجد في مصر قرية للأطفال شبيهة بديزنى الذى قابله وفأخه في الموضوع قبل مماته (٢/٤٣٧) .

ثامناً لا بد لنا أن نعترف للمؤلف بفصله حين دلنا على هذه المواقف الخاصة في تاريخ كثير من السياسيين البارزين :

□□ فهو يذكر بموقف ستالين من قيام إسرائيل وكيف قال (ص ١/٤٨) « إنه يلذ له أن يقف حامياً نصيراً لدولة يهودية » .

□□ وهو يلتفت نظرن (صفحة ١/٣٢٥) إلى أن هرو قد غير آراءه في الشيوعية تماماً بعد ما رأى حوادث المجر في ١٩٥٦

□□ كما يروى لت (١/٣٣٠) أن وزير الخارجية الأمريكى « دلاس » كان يحقد علينا لأننا لم نعترف بجميله في وقف العدوان الثلاثى علينا في ١٩٥٦ ، وأنه كان يكفيه وهو على سرير الموت أن تكتب على قبره عبارة : « ما يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان » .

□□ ويحكى لنا بأعجاب شديد قصة إنخلاص عائلة الآثار كريستيان ديروش عما دفعها إلى سفر متواصل حتى أتمت إيجازا لمصر (١/٦٨) : « أسجل للسيدة كريستيان ديروش نوبل كور الأمانة الأولى بمتحف اللوفر ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار المصرية حماسها المتدفق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيماناً بلغ مرتبة العقيدة ، ثم إدراكها الرهيف لأهمية آثار النوبة وغيرها عليها وسعيها الدائب في سبيل المحافظة عليها . وأذكر مثالا على ماكان لهذه السيدة من جهد مجتهد وحرص على إنجاح العمل ، إنها كانت ذات يوم بمعبد كلايشة على بعد ساعة وخمسين كيلو متر جوسى أسوان ، واحتاجت إلى أن تعرض على أمراها ما فاستقلت الباحرة النيلية إلى أسوان ، ومنها بالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أنى كنت في دمشق فأبشر عمل وزيراً للثقافة هناك ، ولم تكن تلك المفاجأة عن عزيمتها فاستقلت الطائرة لساعتها إلى دمشق لتصلها في نفس اليوم . ولكنها لم تكتف بذلك ، بل تابعت سفرها للقاء رينه ماهيه في باريس واستكملت ما أرادته منه ، وفي مساء اليوم التالى كانت تواصل عملها في أرض النوبة من جديد » .

□□ ويظهر لنا عن الدكتور الطامعي قوله (١/٢١٩) إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وإن مكاسب الاشتناح أجهضها الفساد.

□□ ويؤكد له المعنى الذي يتردد لنا كثيرًا من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة.

□□ ويُعبر في صراحته ووضوح شديد عن نظيره الشديدي من سامي شرف ومن وحده إلى جوار عبد الناصر (١/٥٤٩)

نلاحظ ، في أن ملفي الضوء عن علاقة مذكرات ثروت عكاشة بالكتابات الأخرى التي تناوبت الحقيقة الناصرية (وبخاصة كتابات الأستاذين هيكل وحروش ، وفي هذا الصدد فإن ثروت عكاشة يتحاشى الأستاذ هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه في أكثر من موضع :

□□ فهو يعجب تماماً من إغفال الأستاذ هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق في إبلاغ بيات المدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر حيث صاغ هيكل كتابه والدرام التي فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجيء بالعدوان . وفي الحقيقة أنه لم يعد في إمكان هيكل التراجع لأنه صاغ الكتاب هكذا . . على الرغم من أن هناك كثيرين غير ثروت عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر ، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبد الناصر لم يَفْجأ على هذا النحو الذي صوره هيكل ، ولا بد لعكاشة ولأحرار أن يجدوا العذر لهيكل وإن اتعد عن الحقيقة فهذه هي متطلبات الدرام التي رسمها

□□ في صفحة ١٧/١ يُقدِّم ثروت عكاشة بعض الأغلوطنات التي وقع فيها هيكل في « ملفات السويس » حول الجنرال كاترو أحد أصدقاء دييجول ، والذي جعله هيكل وزيراً لدفع فرنسا مع أنه لم يكن . . . إلخ).

□□ وعلى مدى الصفحات ٦٠-٦٦/٢ يروي عكاشة بمررة موقفة « الأهرام » من حادث سرقة العصا المثبتة في أحد تماثيل توت عنخ آمون ، ومعالجة الأهرام السيئة لفضيحة بأسوأ من معالجته الصحافة الأمريكية لها .

□□ ثم يروي ثروت عكاشة (صمحتي ٧٢-٧٣/٢) كذلك قصة الأخبار المختلفة التي نشرت بالأهرام عن أن الحكومة سرفض تأجيل البدء في السد العالي معها كانت الأسباب . وأن هناك دعوة لتباطؤ من أجل حماية الآثار !!!

أما الأستاذ حروش فإن الدكتور ثروت عكاشة يخصص ملحقاً كاملاً لكتاب ليرد عن مزاعمه فيها يتعلق بقيام الثورة (صفحات ٦٠٣ حتى ٦٨٢/٢) .

عاشراً . وقع ثروت عكاشة في بعض المأخذ التاريخية التي مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث دون تحقيق للتفاصيل التاريخية ففي صفحة ١/٢٤٩ يتحدث عن الأهرام في ١٩٥٨/٥٧ وكأنه أصبح جامعة مدنية صم انكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح كذلك إلا بعد سنوات ، وفي صفحة ١/٥٠٦ يتحدث عن مديري دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم ولا ندرى ماذا أُلجأه إلى هذا؟ ، وفي صفحة ١/٥٧٤ يتحدث عن استمرار إخموري الصادر بإنشاء الكوبرسيقوار على أنه

صدر في عام ١٩٥٨ بينما صدر هذا القرار في ١٩٥٩ ، وفي الجزء الثاني من الكتاب ما يؤكد هذا التاريخ عند الحديث عن الوبيل المضي في ١٩٨٤ (هذا وقد وحدته أحياراً أيضاً ضمن أخطاء أربعة صححها في الجزء الثاني) وفي صفحة ٢/٥٣٨ يتحدث عن واقعة في خلافه مع شعراوي جمعه كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته بأشهر عشر يوماً فقط ، وهو يقصد ١٦ يوماً تبعاً للتواريخ المذكور إلا أن تكون في الأمر دلالة على شيء آخر لم يذكر !

حادى عشر : أما المآخذ التي يأخذها على التعبير في هذا الكتاب فمحدودة بفصل الصياغة المثل والمناظرة لمؤلفه القريب من كل دقائق الأدب والفن وخلجات الشعور والوجدان والعم الحميل للكلمة المعبرة . ومع هذا فلا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات السريعة :

□□ في ص ١/٨٩ . يتحدث عن بعض تعصبات ليلة الثورة فيقول «بحمد الله مضى كل شيء بالرغم من أن كنا نعمل في الظلام » ربما كان قلمه التعبير فهو يقصد انقطاع الكهرباء أما العمل في الظلام فشيء آخر .

□□ في ص ١/٢٢٠ : يتحدث عن ملاحظات أستاذه على رسالته للدكتوراه فيقول : «واسترشدت بها» . . والأولى أن يقول الطالب «فالتزمت بها» حتى ولو كان الطالب ورياً .

□□ في ص ٢/١٢ . « ضمت بلاد النوبة أملاً وقلقاً » . . تعبير غريب .

□□ في ص ٢/٢١٣ . « من قول اقتصادى ملحوظ هو الدكتور الجريئى » : ربما يقصد « مرموق » فلم نسمع عن اقتصادى ملحوظ أبداً !!

□□ صفحة ٢/٢١٨ : « وبعد رحيل السعيد عبد الناصر طلب أنور السادات » . . جملة لا يليق معها كان أنور السادات في نظره .

□□ صفحة ٢/٢٨١ . « أسندت إلى الأديب اهداف يوسف أديس » . لأول مرة يوصف أديب بهذا التعبير الكروى

□□ صفحة ٢/٤٧٥ في حديثه عن مدرسة صحفية : « ومن سوء حظ أن أفرخت تلك المدرسة ذراوى استمرأت الضلالة » . . تعبير لا يليق على أى مستوى لغوى أو حرفى .

□□ صفحة ٢/٥٤٧ عن نشر خبر فوز الدكتور الستهورى بجائزة الدولة التقديرية يقول : « نشر على هذه الصورة الموجهة » بيتاً كانت صورة مشوهة لا موجهة فحسب

أما الغرائب اللغوية فتكاد تكون نادرة في هذا الكتاب ذى الجزأين الكبيرين ومع هذا فلا بد من أن نشير إلى بعضها :

□□ ص ١/٢٨ : « اعتقد أن بعضهم ما يزالون لهم نشاطهم الأدبى » !! جملة ذات صياغة غير مستقيمة .

□□ « كنت والأخ . قصدت وجمال » اعتقد أن الأولى أن يلتزم الدكتور ثروت عكاشة بالساعدة فيقول كنت أنا والأخ قصدت أنا وجمال حتى يكون هناك معطوف عليه يعطف عليه المعطوف

□□ ص ١/٧١ : «وفق ما تسمح به ميزانيتي» اعتقد أنه يريد أن يقول «وفق ما تسمح به ميزانيتي» ، وقد يكون هذا التعبير صحيحاً ولكنه غريب .

□□ ص ١/١٧٢ : «اتصلت بعد الناصر لأفقه على وجهة نظري» هل يجوز مثل هذا التعبير ؟

□□ ص ١/٢٢٣ : «وهو فليسوي إلى جانب كونه إنساناً» . هل يجوز . . هل هو حال من المبتدأ ؟

□□ ص ٢/١١ (ودائماً) يسرد الأعداد هكذا . مائة وثلاثة وثمانون مع أن القاعدة : ثلاثة وثمانون ومائة !!

□□ ص ٢/١٢٦ : ما ينيف عن سنوات عشرًا ؟ هل يجوز ؟

وفي بعض الأحيان (١/٥٠٩) مثلاً نجد ثروت عكاشة يدخل «أل» على المضافات والمضافات إليه في الصفات المركبة مع أن القاعدة تحريم المضاف إليه محسوب وقد التزم بها أحياناً كثيرة .

ونأتي إلى أخطاء الطبعة والمأكيت والإخراج فنجد مجموعة من الأخطاء لا تليق بمثل هذا الكتاب الذي يدل الفنان الكبير ، الأستاذ عبد السلام الشريف جهده في إخراجة :

□□ في صفحة ١١٩ / السطر السادس / يبدو أن كلاماً قد سقط من الجمع لأن المعنى لا يستقيم ويبدو أن الهامش رقم ١٣ يدور حول هذه الفقرة غير الموجودة على الإطلاق .

□□ ص ١/١٦٦ : وهو في حالة تلس بحرف أحكام الدستور ، أظنه يقصد : بخرف .

□□ ص ١/٢١٦ : الهامش رقم (٨) لا علاقه له بالثن وكذلك الهامش الذي في صفحة ٢/٥١٢ ، كيف حدث هذا ، الله أعلم

□□ ص ١/٢٧٢ : أخطاء واضحة جداً في ترتيب الهوامش .

□□ ص ٢/١٩٠ : إشارة إلى هامش والهامش غير موجود .

□□ ص ٢/٢٤٠ : ليس للفصل كله هامش على أن هناك إشارة إلى هامش في إحدى الفقرات فأين ذهبت الهوامش ؟

□□ ص ٢/٣٥٨ : يوجد شكل في أعلى الصفحة لا لزوم له ولا تعليق عليه !!

□□ ص ٥٩٢ ، ١/٥٩٣ - لا يوجد تعليق يشرح لنا ما المراد بهذا المأكيت !!

هذا بالإضافة إلى أخطاء من قبيل الأنجلو سكونية (١/٢٨٧) يباغتهم (٣٤٠) وكم كنت أراح إلى أن اقضى السوق (٢/٣٧٧) لم اشترط في تعميمهم (٢/٤٤١) نفع يرحلونه (٢/٥٤٧) وعسد كتبت يجرونه . أما في صفحة ٣١٦ فإن الكلام غير متصل ببعضه ربما من الطباعة وربما كان التأليف هكذا . وأما في صفحة ٢/٤١٦ فقد تركت مساحة أظنها لكسابة اسم المخرج الفرنسي جان فيلا - بالحروف اللاتينية ولم يكتب فيها هذا الاسم ولا غيره .

أما إن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالنقد ، جدير بمكان متميز في كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة في بلادنا فحقيقة لا جدال فيها . وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التي صدرت خلال العام الذي صدر فيه !!



الفصل الخامس التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط للأستاذ إسماعيل فهمي

كُتِبَت هذه المذكرات باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية ، وهي بدعة بدأت تظفر برأسها في بعض كتابات سياسيينا الكبار ، وقبل أن تنتقد هذه البدعة لابد لنا أن نذكر أنهم في مدافعهم عنها (حتى المدح غير المعلن) يؤمنون بأن الرأي العام الأجنبي قد يكون أكثر اهتماماً من الرأي العام العربي ، ولعن مسئوليتنا كأمة محترمة عن إزالة هذه العقيدة وعيوب من الأذهان تكون واضحة أمام أعيننا .

ونحن لا ننكر أن لرأي العام لأجسي أو الرأي الخاص في مركز البحوث والجامعات هناك يتم على أعلى مستويات الاهتمام بها وبغيرنا ، ولكن أن نؤثر نحن هذا الرأي مهمتنا في متانة الطبعة الإنجليزية في كل تفصيلاتها ، و نترك الطبعة العربية ومسئوليتها في أيدي المترجمين فهذا هو التصرف القاسي على وطنيتنا .

وإذا صدر هذا التصرف ممن قد تكون أصابته بعض الظروف في مطلع حياته أو في آخرها ، وأصبح معظم الناس يعرفون شأن هذه الظروف ومبادئها الجملة ، فليس من المستغرب أن يصدر هذا عن رجل مصري يمتاز في وطنيته وشخصيته كأستاذ إسماعيل فهمي .

ومن العجيب أن الطبعة العربية تحمل من صفحة هامة جداً هي صفحة الشكر ، وقد كان صاحب هذه المذكرات وفياً لأهل بيته فشكرهم جميعاً تقريباً كل في ناحية ، ويبدو أن الحياء الشرقي من شكر الأسرة هو الذي منع رجلاً مثله من أن يفعل هذا في الطبعة العربية .

و من أعظم ما يمكن للإشادة به في هذه المذكرات عنوانها ، وهذا العنوان الذي لا يبدو جدياً يستحق جائزة العنوان لو كان لكل شيء في الكتب جائزة ، فليس هناك ما هو أدق من هذا العنوان عنواناً لهذا الكتاب ، وليس من المدح في شيء أن نقول إنه واف كاف جامع مانع ليس فيه كلمة زائدة ، بل الحس أن نقول إنه ليس فيه ذرة ناقصة ولا ذرة زائدة .

والتفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط هو المهمة التي نولاها ورائد مدرسه الدبلوماسية النشطة في مصر إسماعيل فهمي فعلاً ، أما غيره بدءاً بالرئيس السادات وانتهاء بمساحم بيجين وأسامة

الباز و كارتر وكيستجر و مصطفى خليل و بيريز و وايزمان و محمد إبراهيم كامل . . إلخ ، فقد قاموا بأدوار أخرى . . قد يكون للرؤساء حق القرارات أو المبادرات وقد يكون لغيرهم فضل الصياغات والمعاهدات . أما التفاوض فقد كان من حظ أو من نصيب وزراء معدودين في الأطراف المتعددة ، لم يواصل التفاوض معهم أحد بقدر ما واصله الأستاذ إسماعيل فهمي ، ولتذكر أن رجال الحكم في الولايات المتحدة وإسرائيل قد تعيروا أثناء عملية السلام أكثر من مرة بينما بقي المعصور له الرئيس أنور السادات و رجاله طوال العملية . . و كان الأستاذ إسماعيل فهمي بالذات أكثر المصريين نصيباً في هذه العملية . . ومع أنه لم يواصل دوره فيها بعد مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس ، فإن التأمّل لأدبيات السياسة المصرية حتى إلى كتبها شائتو صاحب هذه المذكرات يدرك أن عملية السلام كانت قد وصلت بالفعل إلى النقطة الحلي في منحهاها مع المواكبة للدفعة الشديدة التي أعطاها الرئيس أنور السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

هل كانت هذه الدفعة الشديدة ضرورية أم لا ؟ هذا هو السؤال الكبير الذي اختلف فيه صاحب هذه المذكرات مع أنور السادات ! وليس من السهل (حتى مع اتضاح الأمور بمرور بعض الزمن) أن نقطع أي الرأي كان هو الصواب . . ولكن الذي أكدته الأيام أن كلا الرأيين كان كفيلاً بنجاح صاحبه في الامتحان .

ولتذكر أن مسؤوليات التفاوض تختلف عن مسؤوليات صاحب القرار ، وأن مسؤوليات الأم تختلف عن مسؤوليات الأخ الأكبر ، وأن مسؤوليات المسئول الأول تختلف عن مسؤوليات المسئول الثاني ، وأن مسؤوليات الرئيس وحدوده تختلف عن مستويات الوكيل وحدوده . إذا فهمنا هذا كله بعمق لبدا لنا الخلاف بين الرجلين ظاهرة صحية وطيبة وممتازة .

ولكن كيف يمكن لنا و نحن قوم نميل مع الهوى أن تصل إلى هذا الفهم العميق ؟ من حسن الحظ أن هذه المذكرات هي خير وسيلة تعين على هذا الفهم العميق لعملية التفاوض من أجل السلام . . ومبادرة السلام . ومعاينة السلام . ولو لم يكن لصاحب المذكرات ومذكراته غير هذا الفضل لكفاه أيضاً .

نجمع مؤلف هذه المذكرات أقصى ما يكون النجاح في أن يضع أمام القارئ أيأ كانت هويته - صورة دقيقة ومفصلة ورائعة وموحية وغير متحيزة لعملية السلام في الشرق الأوسط ١١

ومن حسن الحظ أن إسماعيل فهمي رائد الدبلوماسية النشطة استطاع أن ينجو بكتابه من دائرة التعصبات والتشنجات لأنه عربي أو لأنه صاحب قصة ، ولو انزلق الرجل إلى هذا المنعطف الكريم (ولا نقول المتزلق) لحسرتنا كثيراً من أهمية وعظمة هذا الكتاب .

وبجانب صاحب المذكرات أيضاً من نقيصة البحث عن نقائص السادات ، ومع هذا فإن في هذا الكتاب ما قد يسيء إلى السادات في الظاهر من دون تبريح ولا إسلام ، وهذا خلق لا يتاح أبداً إلا لشخصية سوية كان في وسعها أن تنزل مع أفلام كثيرة إلى طعن الرجل في كل شيء وهو ميت ، ولكن مؤلف هذا الكتاب لم يفعل مع أنه يعلم من المواقف أكثر مما يعلم عشرات من الذين كتبوا .

وقد أظهرت هذه المذكرات في هدوء بعض خصائص في شخصية السادات كنا نود لو لم تكن فيها ، ولكن من حسن الحظ أن أنور السادات كان يتمتع بخصائص أخرى تتغلب على مثالب هذه الخصائص غير المستحبة ، ومن حسن حظه أنه نفسه اعترف بها ، ومن حسن حظه أن الوطن استعاد منها رغم ذلك .

وحين عرّض مؤلف هذه المذكرات هذه الخصائص لم يكن من السيناريستين الذين يبهرون المخرجين بالعقد والحيل ولكنه كان من المعلمين الذين يخرج قارئهم ذو الطموح السياسي وهو حريص على أن يدرّب نفسه على أن يمحّو هذه الخصائص السيئة من شخصيته لو كانت فيها .

لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، ومع هذا فإن إحساسه باللفظ ، وبدقة العبارة إحساس مرهف يرتفع به إلى مصاف أعظم القانونيين والبلغاء في هذا الصدد ، ولو كتب لرجل في الموضوعات العامة ومن حياله مباشرة لاستطاع أن يكون في أسلوبه قريباً جداً من الأستاذ يحيى حقي أو من الدكتور حسين فوزي .

ولم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، وهذه نجاة بسهولة ويسر بحكم " اللاتطبع " من أن يستغرقه الجدل القانوني الذي مهما يكن امتيازته وكفاءته فهو كفيل بإفساد المذكرات السياسية .

أما ترتيب فصول الكتاب على النحو الذي صدر به فهو ليس ذا دلالة على عقلية منظمة فحسب ، ولكنه ذو دلالة على معنى أعظم هو كيف يجتمع " الشمول " مع " التركيز " مع " النظام " ومن الصعب أن نجد هذه التركيبة في دواء واحد (في كتاب واحد) وكثيراً في هذا المجال مدعاة لكل أسف .

ولك أن تقر أنك كتباً ككتاب صحفى سائمر كبير عن حياته في المنفى لثرى الاضطراب الشديد في تحقيق هذه التركيبة والفضل التام في خروج الكتاب بصورة تركيب واحد . . . وهذا قد يعود بنا إلى تأمل آراء أصحاب مدارس النقد الحديثة في القصائد القديمة التي تستطيع حذف أبيات منها ولا يخل المعنى وتستطيع تقديم بعض الأبيات وتأخير الأخرى فلا يحدث شيء ، أما كتاب رائد الدبلوماسية الشطة إسماعيل فهمي فإنك لا تستطيع أن تقدم فيه فصلاً عن فصل ولا سطرًا على سطر ولا تستطيع أن تخلص في فراءه فصل إذا أسقطت فصلاً قبله ولو تأملت الكتب من مطلق تطبيقك لهذه القاعدة فسوف تستطيع أن تفهم لماذا قلنا إن هذا (الدواء) قد نجح في أن يحقق في تركيبة واحدة إكسبير الشمول والتكبير والنظام .

وهذه القدرة تتطلب بالطبع علفية علمية لتكون وراءها ، وليست كل علفية علمية بقادرة على أن تخرج للناس أعمالاً فيها هذه القدرة ، ولكن الأعمال التي فيها هذه القدرة لن تخرج إلا من يد شخصية ذات علفية علمية .

هل نتعب أنفسنا في هذه القواعد من قواعد المنطق الرياضي لشب أن صاحب هذه المذكرات كان ذا علفية علمية . . أغلب الظن أن الأولى من هذا أن يؤكد أهمية المنهج العلمي في تناو حقائق السياسة والتاريخ ، وإنه من دون روح هذا المنهج لن تكون أعمالنا ذات قيمة على المدى الطويل ، وإن أثرت في قطاع من الرأي أو قطاعات واسعة في الأيام القليلة التالية لظهور المذكرات .

وطدا فيس من التكلف في شيء أن ملفت النظر إلى الفصيلة التي تتمتع بها هذه المذكرات حين يقرأها الناس فلا يقولون بعد الانتهاء من القراءة جملة واحدة أيأ كانت ، وإنما يجدون أنفسهم في حاجة إلى التنفس العميق .

ومن الجدير بالذكر أنني كنت أقرأ بعض هذه المذكرات عند شرائها قبل طبعها في مجلة الوطن العربي ولكنني لم أجد ذلك المذاق الممتاز الذي وحدثه فيها عند مطالعتها في كتاب ، ومن المؤسف أننا أصبحنا في وضع نقابي - اقتصادي يجعل للنشر في الصحف السابق على إصدار الكتب وقد يدفع البعض إلى الاكتفاء بما قرءوه من كلام يختار بذوق صحفي فيه جرعات من تقديس السرعة والإثارة !!

وسوف يبقى هذا الكتاب كوثيقة هامة في مكتبتنا العربية لا حول موضوع السلام بحسب ، ولكن حول علاقات مصر والاتحاد السوفيتي وحول علاقات الولايات المتحدة ومصر ، ومن الجدير بالتسوية أن إسماعيل فهمي في هذا الكتاب كان أكثر ما يكون المؤرخ تنزهاً وتجرداً في تسجيله لعلاقات مصر بالاتحاد السوفيتي ، وهي العلاقة التي لا تجد موقف المصريين منها إلا على الحدود القصوى . . . وجاء صاحب هذه المذكرات وهو رجل لم يكن في عقيدة أحد أبداً أنه رجل الاتحاد السوفيتي ولا حتى اليسار المصري . . . ومع هذا جاء في كتابه بروح الإنصاف للسوفيت حتى مع أن هذه الكتابات تنبئ عن عدم تقدير صحيح منهم لطبيعة الأوضاع والظروف التي تحيط بنا . . . والأستاذ إسماعيل فهمي لم يظلمهم ولم يبالغهم ولكنه حتى في كشفه لمواقف هامة كان يبين العذر الذي دفع هؤلاء القوم إلى هذا السلوك أو ذلك الموقف .

وقد يمكن القول إن إسماعيل فهمي لم يكن وهو في السلطة بذلك القدر من التعاطف مع السوفيت ولكنه يفعل هذا اليوم بعد أن ارتدى مسوح العدائية بين السوفيت والأمريكان بعد ما كان رجل الولايات المتحدة | هذا كلام قد يقبله العقل من باب المنطق ولكن العقل نفسه من باب التفكير لن يجد لهذا الكلام أساساً قوياً من المنطق ذاته ، ولن يقدر لرجل التجاح أبداً وهو يخدم قضية بلاده من منظور آخر غير خدمة بلاده نفسها ، وقد كان إسماعيل فهمي مهتماً تقوياً بعض الناس عليه رجل مصر وكذلك كان أيضاً الرئيس أنور السادات وكذلك كان أيضاً جمال عبد الناصر ومحمود رياض ومراد غالب ومحمد حسن الزيات وحافظ إسماعيل ومحمد إبراهيم كامل والدكتور محمود فوري عليه رحمة الله .

أما شمول هذه المذكرات وقدرتها على التفصيل فقد يكونان واضحين من أنها تتحدث عن خمسين شهراً فقط في حوالي خمسين صفحة حديثاً خالياً من الإطناب .

وقد انتصر رائد الدبلوماسية النشطة بلا شك على نفسه حين بدأ هذه المذكرات مباشرة من دون مقدمات طويلة ولا تملّيات تاريخية . ثم جنات هذه التملّيات ضمناً وفي سلسلة أساء عرضيه لكسل فقره على حدها .

وانتصر صاحب هذه المذكرات كذلك حين ابتعدت نفسيته عن الترجسية ، وأنت تحس في وضوح أنه لا يدعي أنه حقق ما حقق بمقتضى كفاءة شخصية فحسب ، ولكنه يعتد أساساً بإنجاز الجيش المصري في معارك أكتوبر المجيدة .

وحتى في التفصيلات التي تتناول مقال كسيجر فإن مؤلف هذا الكتاب لا يستعمل أراسطو الجمل

للدعاية بنفسه ، مع أن هذا من أسهل ما يمكن حتى على كاتب مبتدئ . إنما عجزه في كل ذلك يمثل بعضاً من خلق رجل من الرجال الذين يضعون الهدف أمام أعينهم و يمشون في اتجاهه بأكثر العرق استقامة دون زيف أو هو . وقد كان هذا الرجل كذلك طيلة حياته التي خاضها بسلاح أخلاقيات واعتداده بنفسه حتى لو وصل إلى ما يقارب لعرور

بقي بعد هذا أن نشير إلى ضخامة حجم الأخطاء في الطبعة العربية من هذه المذكرات وهي كمية من الأخطاء لا يشفع فيها أبداً حلول الطبعة الإنجليزية منها . ومن العسير أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لخصر هذه الأخطاء ، ولكننا سوف نكتفي هنا بالإشارة إلى أبرزها وليس هذا اختصاراً من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطاء أروع منه بها وأجمل وأرق وأعظم وأعمد ولكن عرضنا هذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة [العربية] من مثل هذه الكتب الممتدة .

□□ من المؤلف أن يحدث خطأ في عنوان الفصل الخامس ، العنوان نفسه ص ١٣١ ليصحح المعنى هو العكس تماماً فالعنوان مكتوب : نهاية ضحح البترول والمقصود إعادة ضخح البترول أو نهاية حطير البترول بالطبع .

□□ من المؤلف أيضاً أن تجد أيضاً صفحة كاملة في غير موضعها بين صفحتي ٣٢٢ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشراً بين الكلام المتوصل وتأخذ رقم ٣٢٤ بينما هي صفحة ٢٢٠ مكررة تماماً بنهاية . وهو خطأ غريب الشكل والمعنى والمضمون وقد يكون نادر الوجود .

□□ من المؤلف للمرة الثالثة أن تجد خطأ في تاريخ واقعة تاريخية هامة جداً وهي خاصة جداً بالسيد الأستاذ إسمايل فهمي نفسه الذي احتير وزيراً في وزارة السادات الأولى في مارس ١٩٧٣ ومعنى هذا أن لقاءه بالسادات الذي ترتب عليه اختياره وزير كان قبل هذا التاريخ ، وكان هذا اللقاء في الأصل مجرد وداع الرئيس قبل سفره سفيراً لمصر في ألمانيا الغربية . . . ومع هذا سيأخذ الترشيح والتعيين و الموافقة على سفارته وقتاً . . . ومع هذا كله نجد إسمايل فهمي يكتب في صفحة ٢٩ : " وفي أبريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا " مع أن المنطق يقتضي أن يكون هذا قد تم في يناير أو فبراير على الأقل !! حتى تتم مقابلة إسمايل فهمي للسادات بعد ذلك ثم يعين الأستاذ إسمايل فهمي وزيراً في مارس !! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتي مارس ١٩٧٣ بعد أبريل ١٩٧٣ ، وهذه القطة بالسادات يعطينا فكرة عن صعوبة كتابة المذكرات السياسية وكيف أنها تحتاج مراجعة للذاكرة في كل جزئية من الجزئيات للصعوبة قبل انكسار ، ولا شك أن المؤلف قد بذل من الجهد - هو و معاونوه - في هذا المجال أكثر مما بذله آخرون

□□ من الصعب أن يتقبل المسرور من هذه المذكرات أن تذكر اسم وزير الخارجية المشير أحمد إسمايل على أنه القريس محمد أحمد إسمايل ، أم محمد أحمد إسمايل نجعل المشير فهو ديبلوماسي مصري عمل بالطبع تحت رئاسة الأستاذ إسمايل فهمي .

□□ من الأخطاء التي فهمت التي قد لا يحق لي أن أعلق عليها لو كانت في كتاب آخر قول صاحب هذه المذكرات في صفحة ٢٠٩ «و عقب رحلتي إلى موسكو في يناير انقضت فترة أسبوعين ثم زار حروميكو القاهرة في مارس ١٩٧٤» . . . مثل هذا الخطأ يعطي الانطباع بمقدار الإحساس بالزمن عند المؤلف وهو ما لم يحدث أبداً في مذكراته ذات الخمسة عشرة صفحة .

□□ من الأهمية بمكان أن نشير إلى كثرة الأخطاء التي تتعلق بإهمال سبيل لأداة من أدوات الربط في اللغة العربية كأن المصدرية ، ويرتب على هذا أحياناً أخطاء ضخمة ، ومثل هذه الأخطاء شائعة وفي هذا الكتاب ، مثلاً ص ٢١٥ « ودعم هذا الرأي زيارتي كل من الرئيس الباكستاني ونائب رئيس الوزراء الاندونييسي ألبيتا أيضاً » فلهذه الأولى يظهر أن (زيارتي) هي الفاعل للمفعول (دعم) وأنها يجب أن تكون زيارتها . . على حين ينبغي سياق الكلام عن وجود جهة مصدرية سقط قلبها (أن) ليصبح الكلام مثلاً : ودعم هذا الرأي أن زيارتي . . . (إلخ) .

□□ لا يمكن فهم عبارة بسيطة مثل « إن مثل هذا التصريح لا يمكن تصوره لأنه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية » ص ٢١٩ . . بينما لو كتبت صواباً « ذا تأثيرات . . . » لسهل فهمها .

□□ بعض العبارات صغت بطريقة لا تفهم على الإطلاق ، ومثل هذه العبارات قليلة جداً مثل الفقرة قبل الأخيرة من صفحة ٢٤٦ التي تحتاج كتاباً للشرح صياغتها يسيراً معاً بسيط جداً .

□□ أحياناً ما يكون التعبير بصيغة النكرة مرادفاً لشيء محدد جداً هو أعرف المعروف . . فإذا لم يتبناه المترجم إلى هذا المعنى وصر عن هذا المعنى بصيغة المفرد العادي فإنه يضيع المعنى تماماً ، و يصعب الهدف من التفكير المقصود به أعرف المعارف مثلاً حدث في التعبير عن وثيقة الاتفاق ص ٢٤٧ و ص ٢٤٨ بدلاً من أن يقول الكتاب طلب كيسجبر فجأة أن يوقع على وثيقة ما . قال عن إحدى الوثائق !! وشتان بين المعنيين .

□□ قد يكون الخطأ في الهمزات و موضعها معتقراً أحياناً لصعوبة تعليمنا للناس قواعد الهمزة في الإسلام ولكنه حين يحول المفعول به إلى فاعل فهذه جريمة لا تغفر تقذف المعنى والمواقف كذلك . كما حدث في صفحة ٣٠٢ حين أبلغ صاحب هذه المذكرات ومعاونوه الفلسطينيين بأمر ما . . ولكن المذكرات تكتب الجملة و أبلغنا رعاياها أنه ينبغي عليهم . . . (إلخ) و الصحيح بالطبع إبعاد همزة عن الواو !! وإبعاد الواو نفسها !! حتى يكون الزعماء الفلسطينيون هم الذين أبلغوا [مفعول به] و مثل هذا الخطأ تماماً يتكرر في مواضع أخرى كثيرة منها قصة تحديد نولي المغفور له محمود رياض لأمانة الجامعة العربية !!

□□ ينقطع الكلام فجأة في صفحة ٣٥٧ على نحو ما يفعل شريط الرقيب في السينما ثم تأتي لقطة أخرى في فقرة جديدة لا تبدأ كما تبدأ الفقرات في العادة إلى يسار الهامش الأيمن قليلاً ولكن مع الهامش نفسه بكلمة « أنا أصر » . . ؟؟ ما هو المقصود وبخاصة أن هذه فقرة حساسة جداً .

□□ لا نعرف ما هو المقصود بالفعل « تكشف » في جملة صفحة ٣٨٥ التي يقول فيها « وقد تكشف الحادث الذي وقع في بيت الصياغة في سيناء على النحو التالي » ؟؟

أما الأخطاء التي تتعلق بنسيان كلمات أو أفعال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن ستأثر بوقت القارئ هنا في سرد هذا أو حصرها . و أما الأصعب من ذلك فهو حاجة هذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعاً لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام الذي يمكن قبوله في ترجمة الطلبة ، لكنه لا يقبل من ديبلوماسي كبير هو خير من يعرف للكلمة معناها وأثرها في حياة الأمم ، الأمم العظيمة التي تنجب أمثاله من المخلصين الذين يقود على إخلاصهم ها حتى بعد خروجهم إلى التقاعد سنوات طوال .



الفصل السادس

صفحات من تجربتي

للمهندس عثمان أحمد عثمان

(١)

ستظل مذكرات المهندس العظيم عثمان أحمد عثمان ولفترة طويلة أقل مذكرات وزراء الثورة إفادة للتاريخ المصري المعاصر وللمؤرخين على حد سواء ، فهي مذكرات ذاتية جداً إلى أبعد الحدود التي قد نعرفها الذاتية ، وليس في هذا ما يؤخذ على المؤلف ، كمؤلف أو ككاتب تجربة ولكن المشكلة الحقيقية في هذا الذي نأخذ على المذكرات أنه يمكن أن يمتد بالتالي إلى وصف جهد صاحب المذكرات نفسه في خدمة وطنه الكبير ، وهنا مكمن الخطورة في الخط الذي آثر عثمان أحمد عثمان أن يتجه في مذكراته ، فقد لا يكون عيباً على أية حال من وجهة نظر الأدب أو التاريخ أن يقول مثله ما يشاء ، ولكن المأساة «الإعريفة» فيما قاله عثمان أنه أكد بكتابه هذا « الصورة الشخصية » التي صمم منتقدوه على الدوام أن يرسموها له .

وهذا فإني حريص على أن أبدأ هذا العرض هذه المذكرات بأن أؤكد أن جرة الصدق في مذكرات عثمان كبيرة جداً ، وأن هذا الصدق لم يكن نتيجة إجادة كاتب هذه المذكرات (سواء كان هذا الكتاب هو عثمان نفسه أو شخص آخر) للحديث عن [نفسية] عثمان ، وإنما كان نتيجة إجادة الكاتب في التعبير عن [شخصية] عثمان . وثمة بين الموقفين ، ففي الحال الثاني وهي الحال التي يطال معناها الكتاب الضخم انهمك كثير الصفحات والفصول نجد حديثاً طويلاً وقد يكون عملاً لبعض الناس عن هذه الشخصية الأسطورية التي فعلت ما لم يفعله أحد ، وقد فعلت هذا من لا شيء . . أي من لا شيء مادي ولكن أين هي المعنويات التي كانت كفيلة بتحويل «اللا شيء» المادي إلى شيء . . لا نجد حديثاً أبداً عن هذه المعنويات اللهم إلا شيئاً من قبيل الدردشة البسيطة التي لا تحيد استخدام الخيال ، على هذا النحو كان يمكن لهذا الكتاب أن يقرأ بلهجة واقصاع في القرون الثامن عشر ولكنه لا يمكن أن يقرأ على هذا النحو في منتصف القرن العشرين ذلك من أخرياته ولو كان الكاتب (سواء كان هو عثمان نفسه أو شخصاً آخر) قد التفت إلى نفسية عثمان ولو لدقائق معدودات لكان في وسعه أن يخرج للقارئ سكرة من درر أدبنا العربي المعاصر ، ولكن كاتب هذه المذكرات آثر أن تكون رواية «تجربة عثمان» شيئاً من قبيل المناسبات فجاء هذا الكتاب من نوعيات كتب أحاديث المناسبات على الرغم من ثراء التجربة ومن ثراء صاحب التجربة .

(٢)

وسوف يقرأ القارىء كتاب « تجربتى » فلا يحس على الإطلاق لا بالكفاح ولا بالنجاح لأن الأمور صُورت له (خط عشوائي) تصويراً يصلح لأن يؤدي الدور فيه أى شخص أقل بكثير جداً في مكائته وإمكاناته من هذا الرجل بكل قدره وكل إنجازه في كثير جداً من الميادين وسوف ينتهى القارىء من قراءة هذا الكتاب كما انتهيت مرة واثنين وثلاثاً ثم يصح عليه القدر فلا يجد أن هذه التجربة قد أثرت فيه بأكثر مما تؤثر أية رواية بسيطة عن بركة دعاء الوالدين .

أما التعامل الحى بين القيم والمصالح ، أو بين ما دوسه المؤلف في كلفة الهندسة وما قبله في السوق ، أو بين أصول الفن وأصول التجارة ، أو بين مكسب اليوم ومكسب العدم ، وبين مكسب العدم القريب ومكسب العام القادم ، وبين الخسارة القريبة والمكسب البعيد ، وبين التعلق بالأمل والخلاص من المأزق ، وبين الثقة في الأشخاص والثقة في النفس ، وبين الانتصار للأهل ، والانتصار على الأهل ، وبين إعطاء القريب انتفاء النجاح ، وحرمانه ابتغاء النجاح أيضاً . . . إلى آخر هذه السلسلة من الصراعات الدرامية المؤثرة التى يعرف كل الناس أنها مرت بالمهندس عثمان أحمد عثمان وأن أضعافها قد مرت به أيضاً . . أقول أما هذا التفاعل الدرامى الحى فقد بخل به كاتب هذه المذكرات (سواء كان هو عثمان أحمد عثمان أم غيره) على القارىء العربى المتميز ، وكأن مثل هذه الأمور من أسرار إمبراطورية عثمان أحمد عثمان .

ثم إننا سنظل نقرأ مذكرات هذا الرجل لتبحث عن صريح درامى واحد كان له أكثر من بعدين اثنتين فلا نجد ، فالصراع الدرامى في هذه المذكرات يصلح نموذجاً كلاسيكياً محزناً لتسطيح الصراع ، وهذا النموذج بالتالى يصبح صورة ممتازة كفيفة بأن يضعها الدكتور محمود ذهنى في طبعة جديدة من كتابه « اللا أدب »

ومع هذا كله فإن كتاب « تجربتى » ثرى جداً بكم هائل من المواقف التى يمكن إعادة كتابتها لتقديم لما كتاباً رائعاً يكون له مكانه المتميز في المكتبة العربية ، فإذا أتيت لعثمان أن يكتب كتابه مرة أخرى على نحو ما فعل السادات أكثر من مرة بمذكراته (أو على نحو ما فعل كمال حسن على) فسوف تسع الفرصة لحمل فنى ممتاز إذا ما أجاد الكاتب التعمق فيما يروى أو التوسع فيما يستعرض من حوادث متتالية .

(٣)

وهكذا يمكن لك القول بكل وضوح إن مشكلة هذا الكتاب لم تكن ولن تكون على الإطلاق «مدته» ولا «أحداثه» وإنما هي مشكلة في «السروح» فإذا كان ولا بد من البحث عن روح فإن مذكرات الاقتصاديين العالميين ورجال الأعمال حافلة ببنادج ممتازة للتناول الواعى الحذر لسياسات إدارة الأعمال وبالقدرة على تخليق كل النزعات المشروعة - بل وغير المشروعة - بإطارات جميلة من الدوافع الراقية والمثالية ، ولابد لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يفرض في الحديث عن النفس وعن الخسائر بأكثر من حديثه عن النجاح المتواصل والمتطرد ، والمكسب الذى يحل عليه لأن يده تحيل التراث إلى ذهب ، ولا بد أيضاً لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يفيد من تجارب الآخرين في الحديث الناجح عن

دواتهم ، لا أن يكتفى بالدردشة أمام شريط تسجيل ثم تكليف الآخرين بتفريع هذا الشريط من الدردشة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كان صاحب هذه المذكرات في هذا الكتاب صادقاً أشد الصديق فيها يود التعبير عنه من معتصداقه في ذلك الوقت الذي نشر فيه الكتاب ، فقد كان عثمان يرى الفرق بين أنور السادات وجمال عبد الناصر كالفرق بين السماء والأرض أو أشد مع أنها كانتا استمراراً طبيعياً لبعضهما ، وقد ذكرت في موضع آخر غير هذا الفصل ما لا أجد مجالاً للإفاضة فيه هنا أن عثمان نفسه كان نتاجاً لعهد الثورة ، وأنه لو قاد عبد الناصر حرب أكتوبر وانتصر وأراد أن يكلف وزيراً للتعمير لكان عثمان هو المرشح الأول بسبة ٩٩٪ ولكن عثمان نفسه ... للأسف الشديد ... حرص طوال هذا الكتاب على أن يصور نفسه نتاجاً لعصر أنور السادات ، وقد جازاه في ذلك (بعد ستين تقريباً) الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب» ، ولم يكن لأحد أن يلوم الأستاذ «هيكل» على الرغم من أن «هيكل» نفسه يعرف مدى الحقيقة .

سأختار للقارئ فقرات من كتاب «تجربتي» يتحدث فيها مؤلفه عن استدعاء الرئيس أنور السادات له في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ليحلف اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهي حرب أكتوبر ، وسندع القارئ يتابع رواية عثمان من منتصفها ثم يقرأ تعليقه هو نفسه عليها لتكتشف من رواية عثمان نفسه أن أنور السادات لم يكتشفه يقول عثمان : «... واستمرت المقابلة ساعة ونصف ساعة كاملة تحدث الرئيس فيها عن تصوراتيه لإعادة الحياة إلى منطقة القناة ، وكأن كل ما كان يدور عليها من أحداث هي في منأى منه ، كان في منتهى قوة الأعصاب ، وصلابة الإرادة ، والثبات لدرجة أنه راح يتحدث معي في أدق التفاصيل ، راح يتحدثني عن الأنفاق التي هي الآن ملء العين والبصر ، وكيف يريد أن يحقق اتصالاً دائماً وكاملاً بين سيناء والوادي ، وكيف يريد أن ينقل مياه النيل ... إلى الشرق من قناة السويس ووعدت الرئيس بأننا نتمنى من الله أن يرتفع إلى مستوى ثقته فينا ، ونحقق آماله في إعادة تعمير منطقة القناة ، وأن تمثل بسروح أداء مقاتلين الشذين انتزعوا احترام العالم كله ، لأمتنا وليس لمصر وحدها ، لأول مرة في التاريخ الحديث ، وقال لي الرئيس هيا يا عثمان ، تصورت أن المقابلة قد انتهت ، فقلت أتركك بخير يا سيادة الرئيس ، وضحك وهو يقول : بعد أن تحلف اليمين ، قلت : أي يمين يا سيادة الرئيس ؟ قال : أصدرت قراراً بتعيينك وزيراً للتعمير . وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لي مفاجأة سعيدة لا أتمناها لذلك قلت : إنني أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون وأنا حارس الوزارة يا سيادة الرئيس . وقال : إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير يا عثمان . وحاولت أن اعتذر عن المنصب بطريقة أخرى ، فقلت : ليس لي بالعمل الحكومي سابق خبرة ، وكل حرتي أنني مقبول فقط . ولكن الرئيس قطع على خط الرجعة عندما قال . سوف أساعدك وفي تلك اللحظة لم أجد بداً من أن أقول : أنا لا أستطيع أن أرد لك طلباً يا سيادة الرئيس ، وكل ما أملكه من إمكانيات هي رهن إرادتك التي هي رهن لإرادة مصر . وذهبت مع الرئيس السادات إلى حيث كان مقرراً لحلف اليمين . . وعندما سأل عن مصور الرئاسة لكي يلتقط المصور ، تبين أنه ذهب إلى منزله ، وفي تلك اللحظة عرفت أن كلاً من حسن كامل وفوزي عبد الحافظ لا يعرف شيئاً بالفعل عن سبب المقابلة كما

مختلف مناهل الاتصال فيما بين القاهرة والخيرة ، أما فكرة أن يكون الكوبرى علوياً وهذا الشكل العملاق فقد جاءت فيما بعد كتطوير للفكرة الهندسية لتنى أعدادنا تصورها ، وفعلاً تم تعديل التصميم ، ولذى قام بإعداد التصميم المهندس هو نفسه الدكتور أحمد محرم . وقمنا بعرض المشروع الذى أعدناه على محافظ القاهرة فى ذلك الوقت وأبدى تمهيداً كاملاً للمكرة ، ولكن بقدر ما كان متفهياً كان متردداً لأنه لا يملك القرار لذلك طلب منا مهلة لمدة عشرة أيام يوافينا بعدها برده ، وقام بعرض الموضوع على نظام الحكم السابق كما قال لسا بعد ذلك ورفضت المكرة ، ليس لى سبب إلا اخوف من أن تقوم إسرائيل بتدميره ، وثناء القيدر أن هذا الكوبرى الذى رفض نظام الحكم السابق إنشائه بسبب الخوف من إسرائيل أن يتم إنشاؤه فى عهد أمور السادات ، وأصبح يحمل الاسم الذى ارتبط باليوم الذى قضت فيه مصر على أسطورة الجيش الذى لا يقهر . ليس ذلك فحسب ولكن بينى رفض نظام الحكم السابق إنشاء هذا الكوبرى فى قلب القاهرة خشية أن تدمره إسرائيل ، استدعى الرئيس أنور السادات لأقوم بمهمة تعمير منطقة القناة حيث توجد جبهة العمليات نفسها مع إسرائيل ، ويمثل الفارق بين الموقفين أكثر من معنى ، ليس من مهمتى أن أقدم لكل منهما تفسيراً ، وإن كان من واجبى أن أسجل ما حدث كشهد عيان .

وهكذا يجد القارىء نفسه أمام هذه المؤلف وهو يقلل تقاماً من جهد شركته العظيمة فلا يعطيا أرقاماً ولا أطوالاً ولا أحجاماً ولا عدد سيارات ولا مدى السوفير ولا ميراثيات ولا حتى يمن على القارىء بأنه نى ثم صرف مستخلصاته بعد عامين مثلاً ، كل هذا يتجاوزه عثمان بسرعة شديدة لتحدث عن الفارق بين رجلين لسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التصريق الماخص فى الواقع لطبيعتها

وبحق نجد صاحب هذه المذكرات يجأ بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ أكتوبر ، وقد يكون على حق فى هذا ، ولكنه للأسف ينهج نهجها فيعطيلها العذر فهو لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال ، وأقرأ معى حديث المهندس عثمان حين يقول : " كانت صحف وإذاعات العالم ووسائل إعلامه ، تتلقف كل ماكان يصل إليها من أخبار تديعها فى كل مكان تصل إليه مطبوعاتها أو موجات أثيرها . وكانت وسائل الإعلام فى مصر عن مختلف أنواعها قد التزمت الصمت المقصود مع سبق الإصرار والترصد ، واعتبر المسئولون عن سياسة الإعلام فى ذلك الوقت ، أن ما يجرى فى منطقة القناة من إنجازات رائعة هو سوع من قبيل الأسرار ، التى تتكتمها فى الوقت الذى كنا سعى فيه لتحقيق هدف سياسى من خلال الإعلام عنها ، وكان ذلك لأسباب نجيشة غابت على أصحابها فطلعت عندهم المصلحة الشخصية على المصلحة القومية ، ولأننى طيب القلب (!!) حاولت تمييز ذلك حسنة ، إلا أن الواقع كشف عن الحقيقة عارية ، كان يزور مواقع العمل رجال الإعلام المصريون من صحفيين وإذاعيين ورجال التلفزيون وما إلى ذلك . كانوا يحصلون على الأخبار ، ويعدون التحقيقات الصحفية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ولم أحجب عنهم شيئاً ، إيماناً منى بضرورة أن أمكنهم من تأدية رسالتهم تجاه جماهير شعبهم ، ليضعوا أمام أعينها ما يعرضه عليهم ضميرهم الوطنى بحكم أنهم رجال فكر ، ومسئولون عن تشكيل الرأى العام بما يقدمونه من

معلومات ، وبدلاً من أن أرى وأسمع وأقرأ ما يملؤه من انطباعات ، كنت أسمع سؤالاً واحداً من الإعلاميين جميعاً ، كما لو كانوا قد اتفقوا عليه مع أنني كنت أسمعهم من كل منهم على انفراد ، وكأنه أراد أن ينهني إلى أمر فائتي إدراكه ، كان السؤال : هل يملك وبين أحد أي شيء ؟ وكانت إجابتي الطبيعية التي تحير من كل ما في نفسي : ليس بين وبين أحد إلا كل خير . ولكنهم كانوا يلفتون نظري وهم يقولون : أننا نعد ما نحصل عليه من مادة إعلامية ، وبعد أن تصبح جاهزة للنشر نسمحاً بعلوم نشرها أو إذاعتها ، لماذا يحدث ذلك إذن ؟ ولم أحد ما أقوله هم غير : ربما لأنه ، جداً ما هو أهم .

« ولم أهم والنصرف إلى خدمة مصر ، ولكن عر على أسي لم أطلب حالة إعلامية لعثمان الذي كان اسمه المتواضع قد أصبح يملأ كل مكان ، ولم يكن لدى عجز في الأداء كنت أريد تغطيته «بصفة» إعلامية ، فالعمل الذي كنت أقوم به يتحدث عن نفسه وعن مصر ، وعظمة عطاء أبنائها ، ليس في ساحة القتال فحسب ولكن في ساحة البناء أيضاً ، ولأسي لست في حاجة لأن أقول لأناء مصر عما يتم فهو مهم ومهم ، اتجه اهتمامي لأن أقول عن مصر للعالم الذي كان يرتقب في ذلك الوقت اتجاه خطها ووقع خطها . لذلك كان اهتمامي شديداً بالمراسلين الأجانب الذين رحل أنقل للعالم من خلال وسائلهم صورة صادقة وأمينه لبيات مصر في السلام ، ليس من خلال كلام يقال ولكن من خلال إنجاز أعمال » .

وبعد حوالي ٦ صفحات من هذا الحديث يصاحبا المؤلف بأسلوب جديد في مذكرات السياسيين وإن لم يكن جديداً في السياسة وهو أسلوب الخأ إليه بدون داع للأسف كوسيلة توسل بها إلى مهاجمة من هاجموا في الرد ، فيقول : « مع أن ما تعرضت له لم يقف عند حد ما حكيت ، عندما كانت تمنع من النشر أخباري التي هي أحوار مصر كلها ، في تلك المنطقة وتلك اللحظة من التاريخ . ولكن تحطى حقد من تولى منهم بعد ذلك هذه البقعة ، وتقبل واضحاً في مجلس الشعب ، عندما استأجروا مأجوراً يهاجم ويهاجم وزارة التعمير ، في ورارتين متتاليتين ، علماً بأن شقيق ذلك المأجور قد تم ضبطه ، وهو يسرق سيارة محملة بالحديد والأسمت من مواد البناء الخاصة بشركة «المقاولون» العرب ، ويكون بذلك قد جمع بين سلاطة اللسان ، ودناءة النفس ، ولدذلك فليس غريباً عليه [أن يطول لسانه] على المهندس عثمان أحمد عثمان أو غيره طسالماتك هي أخلاقياته . ولكن الغريب هو تصرف من استأجروه ، فيما ليت مستأجريه كانوا من القوى المعادية للنظام سواء في الداخل والخارج ، ولكنهم للأسف يتولون مركز الصدارة فيه ، ومع ذلك راحوا يألون من النظام ومن منجزاته بدلاً من أن يدافعوا عنه وعنهم . ويدرو أن الأمر قد اختلط عليهم ، فلم يستطيعوا أن يصرقوا بين حقدهم على المهندس عثمان أحمد عثمان ، وبين ما تم على يديه من إنجازات هي محسوبة لمصر ومنسوبة إليهم ، فراحوا يتصرفون كالدبة التي قتلت صاحبها دون أن تقصد ، وإن كانوا هم يقصدون ، ولم يخطر على بلي أن أمثال هؤلاء الذين يفترض فيهم الحرص على النظام والدفاع عنه يمكن أن يدبروا مثل تلك الدسائس ضد المهندس عثمان أحمد عثمان ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته وزيراً مسئولاً في وزارتين متتاليتين ، ولأهمية العمل الذي كان يقوم به ، كان من المتوقع أن تتحرك قلوب الناس كلها حرصاً عليه ، وليس حقناً ضده وكثيراً ما تساءلت : هل الحق يدفع الإنسان إلى ذلك . وإلى أن يعمر بصره عن أن يرى مصلحة بلده ؟ ولكن شاء الله سبحانه وتعالى أن أصبغ أحدهم بالصدقة متلبساً وهو يدبر المؤامرات ضدي » .

وهكذا يصل مؤلف هذه المذكرات إلى أن يضع نفسه في خيانة أولئك المندهبين من لعبة السياسة والمحدور كأنه لم يمارسها على أى مستوى مع أنه في عقيدة شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى وقد يكون صادقاً في هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر في هذه الصورة في كتاب يتحدث عن تجربته ؟ أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو في هذا الكتاب !

(٥)

وحين يود صاحب هذه المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم على الرغم مما عرفناه عن طبيعته ، فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذته نموذجاً لهذا الحسم وإنما يصرب لنا مثلاً بيروقراطياً لا يليق به على الإطلاق ، وأقرأ معى رواية عثمان في ص ٤٨٢ حين يقول : « وكعادى طوال حياتى لم أرفض موظفاً ، لم أوقع اجزاء على أحد إلا مرتين ، مرة في «الفاولون» العرب ورويت عن صفحات أخرى قصة صاحبها الذى أعدته مرة أخرى وكان ذلك في بداية التأميم ، وكانت المرة الثانية أثناء توليت وزارة الإسكان والتعمير ، كن لوزارة الإسكان وكل أول أراد أن «يمرد عضلاته» ، فقد كان متصلاً بلدى القوذ والسلطان ، ودات مساء عقدت اجتماعاً كبيراً في الوزارة ولم يحضر ذلك [الموظف] الاجتماع ، ولم أكن أعرف ما إذا كان حضر الاجتماع أم لا ، إلا عندما جاء لي في الصباح يعتذر عن عدم حضوره الاجتماع ، وكان يمكن أن تقف المسألة عند ذلك الاعتذار ، واعتذاه مقبول ، ولكنه استأثرنى عندما قال لي إنه كان مجتمعاً مع مجموعة من «علية» القوم ولذلك السب لم يحضر الاجتماع ، ولم أتكلم معه في شيء ، ولكن بعد خروجه من حجرة مكتبى بساعة واحدة أصدرت قراراً بدمه ، وبذل ذلك الموظف محاولات مستميتة إلى حد أن رئيس الوزراء في ذلك الوقت تكلم معى بخصوصه ، وتوسط له عندى وألح في وساطته ، ولكنى رفضت أن أعود في قرارى وكان مبرر عدم رجوعى واضحاً ، فهو يقبض مرتبه ، ولذلك فلا حرب له في ررق أولاده ورزقه ، ولكن ما حدث أننى أبعده حتى أستطيع العمل في جو سليم »

(٦)

وفي كتاب « تجربتى » فقرة يتحدث فيها مؤلفه عن سعادته الشديدة بالماء جهاز الرقابة الإدارية ، ويؤلا أن عثمان أحمد عثمان سجل هذه الفقرة في كتابه لظن القراء عن اعتمادهم تجاه ما يتردد حول دوره في إلغاء هذا الجهاز أن هذه الروايات ليست إلا شائعات ، ولكن ها هو عثمان نفسه يهاجم هذا الجهاز القومى سدعاوى فسفاطية ضعيفة يسهل الرد عليها ، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولكن هنا سنقل للقارى فقرات المهندس عثمان التى يحرص لها قصبته مع الرقابة الإدارية بطريقة مثيرة حين يحشر هذا الحديث في سياق حديثه عن إنجازاته أثناء تولي وزارة الإسكان فيقول ما نصه ، « لم تعجب الرقابة الإدارية طريقة أداء الرجال ، فراجحت تسطر التقارير التى تراكمت في مكتبى والتى تطلع فيها الشرفاء عندى ، ولم أجد أمامى من رد لاعتبار هؤلاء الشرفاء إلا أن أصدر قرارات بترقيتهم ، رغم اعتراض الرقابة الإدارية عليهم ، ولم أفعل أكثر من أننى كنت أعطى هؤلاء الرجال حقهم ، وكم كنت أعجب عندما أرى جهازاً كبيراً ضخماً اسمه «جهاز الرقابة الإدارية» يكبد الدولة دم قلبه ويشكك

الناس في الناس وفي دمعها ويشوه صور الناس ، ويكتب عنهم ما يرضى الجهاز إذا لم ير صوه أو يرضوا موظفيه حتى لو كان ما يقوله لا يرضى الله ، ونحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلاً من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول صحابيه ، وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها ، فظهر اللصوص وكان لابد أن يراقب بعضهم البعض ، صورة عكس ما نراه الآن عندما أشرق الشمس ، وفي النور لا يرى إلا كل شيء سليم ، حتى اللصوص أنفسهم لا يبدون إلا مواطنين عاديين ، ولا يمارسون هوايتهم لذلك كنت ضد جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور ، وطالت بالعاقبة منذ أن كنت وزيراً للإسكان والتعمير ومحاضر جلسات مجلس الوزراء في تلك الفترة تثبت ذلك ولم يكن هذا الرأي مسموحاً علي أحد ، لقد عودت بفصل تجربتي إلا أقول رأياً إلا إذا كان له عدى تجربة عملية جريتها بنفسى ، ففى التجربة التى جعلتني أفتنع بهذا الرأي ؟ « عندما كنت وزيراً للإسكان والتعمير وصدى خطاب من جهاز الرقابة الإدارية ، يقول فيه إن المدير المكلف بسعيد عملية كوبرى ٦ أكتوبر شوهد على فسارعة الطريق ، يمتشى الخمر في وضح النهار كأن يحمل الخطاب درجة سرى جداً ، والمدير المنشوط به هذا العمل هو من أبناء « المقاولون العرب » الشرفاء الذين ربيتهم وأعتز بأخلاقياتهم ، وقيمهم وكفاءتهم وعلاقة ذلك المدير ببره على أحسن ما يكون ، وهكذا كان يطعن الشرفاء والأبناء والممتازون في شرفهم وكفاءتهم وفي أخلاقياتهم أيضاً ، ليس في « المقاولون العرب » وحدهما ولكن في مصر كلها ، وسألت نفسى : ترى لو لم يكن هذا المهندس الممار من أناتى فيماذا كنت سأقول عليه وأفعل معه ؟ ، ولو لم أكن أنا وزيراً للإسكان والتعمير ترى ماذا كان سيفعل الوزير الذى يجلس مكاني ؟ وبدلاً من أن يكون قرارى مساهمة هذا المهندس ، كان هو المطالبة بإلغاء ذلك الجهاز الذى ظل يعمل بالأساليب التى عذمت له مراكز القوى ولم يغير منها ، والأعرب من ذلك أنه لم يكن قد عرف بعد ، وهو جهاز رقابة ، أن الشمس قد أشرقت وأن الدنيا قد تغيرت ، ورغم كل تلك [القناعة] عدى استدعيت المهندس على جودت واكتفيت بأن أعطيته الخطاب السرى المكتوب صده . وقلت له ما رأيك يا ماسمهندس ؟ وكانت إجابته كما توقعت . قال إذا كنت تصدق هذا الكلام أو تطرق لك مجرد الشك ، فأنا أصعب نفسى تحت تصرفك ، وأفعل بى ومعنى ما شئت ، وليس أدافع عن نفسى أمامك ، ولكن إذا كنت قد صدقت ما فى هذا الخطاب ، لا أستطيع أن أقول لك إلا أنى كذلك ، وحاولت أن أعرف السر وراء كتابة ذلك التقرير صد المهندس على جودت ، فعرفت أنه رفض تلبية مطلب لأحد موظفى ذلك الجهاز ، لذلك كان لابد وأن يلقي جراه بتقرير يحهر على كل مستقبه ، بهذه البساطة كانت تتحدد مصائر الناس ، ولو كان على جودت من العناصر السيئة واستجاب لأصبح في نظرهم وتقاريرهم سيد الشرفاء ، هكذا كان يعمل ذلك الجهاز المتحل قبل أن يحل فلم يجد إلا هذا المهندس الذى ليس عنده ما يشعله ، فأنصرف إلى احتساء الخمر على قارعة الطريق في « عز النهار » ، وهو في قلب موقع العمل بين عشرات المهندسين ، ومئات الملاحطين وآلاف العمال الذين كان يقودهم لإنجاز هذا المشروع العظيم »

وهكذا كان رأى صاحب هذه المذكرات في جهاز الرقابة الإدارية واصحاً وأكثر مما قد يتربد مروجو الشائعات حتى إنه لا يجد حرجاً أبداً في أن يصنف هذا الجهاز بالمحل قبل أن يحل أو يلغى !!

أما أعظم فصول هذا الكتاب حقيقة فهو الفصل الذى عنوانه «الإنسان المصرى ثروته الحقيقية» والذى يبدأ من صفحة ٥٢٩ . وفى هذا الفصل دروس عظيمة فى الإدارة ، ألقاها صاحب هذه المذكرات بتلقائية شديدة محبة إلى النفس ، وظهر فيها عنصر من عناصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجاح ، وفى هذه الفقرات عبارات تستحق الكتابة براء الذهب لأن صاحبها عر بها عن إيمانه الشديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشرية» من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثه السهل السلس ، وعلى الرغم من بساطة الأمثلة التى ساقها عثمان أحد عشاق أمثلة حية وصادقة ، وحده مثلاً قصة المبلط (ص ٥٣٢ وما بعدها) ومهما يكن من عسوية عثمان أحمد عثمان فى هذا الحديث فهو حديث محبب جداً إلى النفس مهما اعترض على الخائب الخفى فيه أو قل حتى لو اعترضنا

وحده مثلاً آخر هذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الرجل عن مودحه فى الإدارة يبدوء وثقة واقرأ معنى من صفحات ٥٧٣ وما بعدها وجهة نظره حين يقول : «وضربت للأستاذ وتلاميذه مثلاً من الواقع بعامل يعمل تحت ظل برنامجين مختلفين ، وقدرة هذا الرجل لا تريد على حفر ثلاثة أمتار مكعبة فى اليوم . برنامج لا يتعامل إلا مع المديريات وقواعد الحساب برنامج يأخذ فى اعتباره كل العوامل الإنسانية التى ذكرتها ، يوضع البرنامج الأول على أساس أن يحدد للعامل حفر خمسة أمتار مكعبة ، على أمل أن يجز منها ثلاثة ، وبذلك يحقق الهدف المطلوب منه ، وهذا البرنامج فى رأى خطأ ، صحيح سيحقق فى النهاية الهدف ، ولكن لا يحقق لك الحصول على أقصى طاقة يمكن أن يعطيها هذا العامل ، لأن البرنامج يضعف معنوياته ويملؤه باليأس ، لأن حجم العمل أكبر من إمكانياته ، ويوضع البرنامج الآخر على أساس أن يحدد له مترين مربعين فقط ، وهنا يجد العامل المصرى نفسه أمام عمل معقول يستطيع إيجازه ، لأنه أقل من إمكانياته ، فترتفع معنوياته ويقبل على العمل بروح عالية ، لأن كفاءته فى اليوم هى حفر ثلاثة أمتار مكعبة ، والمطلوب منه حفر مترين فقط ، لذلك يسر ما هو مطلوب منه فى زمن قياسي فيثق فى نفسه . وهنا يدخل رجل الإدارة الساجع الذى يعرف أنه يريد من هذا العامل حفر ثلاثة أمتار مكعبة وليس مترين فقط ، عندما يقدم للعامل حافزاً معنوياً بتمجيد قدرته ، وشكره على الجهد الذى يبذله فى إتقان عمله ، ثم يطلب منه بعد ذلك حفر مترين مكعبين إضافيين مقابل مكافأة مادية معقولة إذا تمكن من إنجاز المهمة ، وهنا ينكب العامل على العمل بمرادة من حديد ويبذل جهده ، ويعطى الطاقات الكامنة فيه ويسر ما هو مطلوب منه ، ويوضح الفارق الكبير بين البرنامجين ، برنامج يعطى فقط كمية العمل المطلوبة مقابل الأجر الذى تم تقديمه للعامل ، ولكن على حساب معنوياته وكبت ملكاته دون أن تأخذ فرصته للظهور وبرنامج أعطى متراً مكعباً إضافياً مقابل المكافأة المحدودة التى منحت للعامل ولكن جعلته يقدم على العمل بروح عالية ونفس راضية ، وفى نفس الوقت يحقق عادياً مادياً إضافياً ، . . . لذلك فرأى أفهم الإدارة على أنها إتاحة الفرصة للعامل لكى يثبت ذاته ولكى يسبح فلو سبح ترتفع معنوياته ، والنجاح يقود إلى النجاح ، وهكذا يزيد الإنتاج»

وحين ينتهي صاحب هذه المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإسأ لا يملك إلا الانحاء والتقدير ، وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نقرأ قصة خلاف شركته مع أهل السويس ومحجر حجر الزلط (ص ٥٤٠)

ولصاحب هذه المذكرات أيضاً أن يفخر بحديثه الممتار عن أهمية العلاقات الإنسانية في الإدارة ولث أن تقرأ ما يرويه في ص ٥٥٢ حين ينصح ابنه وابن أخيه فيقول : «الأهم هو كيفية ربط العاملين بك ، يحبك وتحبه ، لابد أن يشعر بقيمته وأهميته وأنه أحد الأعمدة التي يقوم عليها العمل ، فهذا عنده أهم بكثير من العالوة ، تلك هي تجربتي ، الإنسان المصري لا يبحث عن المال بقدر ما يبحث عن ذاته ، لذلك لابد أن تقريرا العمال منكما ، وأن تعيشا بينهم لكي يرتبطوا بكما ، » . «إن سؤالك للعامل عن بيته وأولاده ومتاعتهك لأخباره ، ووقوفك معه في أزماته بكفه ، فلا يصح أن تشعره بأنه عامل عندك ، ولكن لابد أن يلمس أنه صديقك » وللمهندس عثمان أن يقنر بكتابه حين يتحدث بعد فقرات أخرى فيلور وجهة نظره قائلاً . «إن العلاقات الإنسانية في أسمى صورها هي المدخل الوحيد والصحيح للإدارة الساجحة ، التي تقود عملاً ناجحاً ، نستطيع أن نمكن له من حلال أشياء صغيرة وبسيطة غير مرئية لا يستطيع أن يراها أي إنسان ، ولكن ذلك الذي يراها ويستطيع أن يدرك أبعادها يكون قد امتلك كل كنوز الدنيا ووهبه الله خيراً عظيماً »

وبعد صفحات طوال من مثل هذا الحديث الذكي يصرب لنا صاحب هذه المذكرات بعض الأمثلة الذكية فيقول : «فمثلاً عندما كنت أشرب كوباً من الشاي مع أحد السائقين ، أو أتناول معه طعام غدائه ، لا تتصور المفعول السحري والنتائج التي تترتب على مثل هذا التصرف ، فبدلاً من أن يقل هذا السائق أربع جولات في اليوم كنت أحده يقل خمس جولات ، فتجاوز ما هو مطلوب منه مقابل الأجر الذي يتقاضاه ، دون أن أدفع شيئاً أكثر من أنني اقتربت منه . لذلك أقول لك يا ولدي ، إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحاً ، أياً كان مجال عملك ، إذا أردت أن تحقق الملايين من المال ، فلا تجعل الفلسوس هي هدفك في الحياة لأنها لن تأتي إليك ، ولكن اجعل هدفك القيم والمثل وحب الناس ، كن مليونيراً في أخلاقك ومعاملاتك أولاً ، يسعى إليك المال من حيث لا تدري وبلا حساب ، هذا هو الطريق ، إذا أردت أن تصبح كبيراً ، أو إذا أردت أن تتحول إلى مليونير . فالقيادة ليست بالأمر السهل ، فهي تحتاج إلى مرونة وتكرس وخبرة وقدرة ، ولم أضرب رأسي في الحائط حتى وثو مرة واحدة ، وقد تعودت أن أكون مرناً سهلاً ، فكلما وجدت طريقاً غير معبد أو معهد تركته وانتقلت على الفور إلى البحث عن طريق آخر ، ولم آخذ المسائل في يوم من الأيام مأخذ العناد والتشثت بالرأى ، ولكن كثيراً ما تراجعت كلما اكتشفت أن الطريق الذي أسير فيه ، يحتاج إلى إعادة نظر ».

ويروي لنا صاحب المذكرات قصة الميكانيكي الذي استطاع أن ينقذ سيوات الشركة في أثناء عملها في السد العالي (٥٥٨ - ٥٥٩) على حين فشل الخبراء الروس ، بل يضع المهندس عثمان أحمد عثمان أيدياً في بساطة وتواضع على حقيقة أن العامل المصري كان أكبر عنصر من عناصر النجاح في أعماله خارج مصر ، ويقارن لنا مقارنة واضحة ودقيقة بين العامل المصري وغيره فيقول - «كنت أقوم بتنفيذ عملية كبيرة في ليبيا ، وقت أن كان يتربع على عرشها الملك السوسى ، وكان يحكم مصر وقتها نظام

الحكم السابق . وحدث خلاف بين نظام الحكم في مصر ونظام الحكم في ليبيا . وعلى أثره استدعاني عبد الحميد البكوش الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء هناك في ذلك الوقت . وطلب مني تصفية جميع أعمال في ليبيا ، وكان ذلك لأسباب سياسية ، وكانت هناك عملية لم تستكمل بعد فطلبت منهم الانتظار إلى ما بعد الانتهاء منها ، ولكنهم اقترحوا استجلاب عمال من بلاد أخرى . واستجبت إلى مطلبهم ، وقررت أن أستجلب عمالاً من بلاد أخرى ، لكي تقوم بإسجار ما لم يتم الانتهاء منه في العملية ، وقمت بإرسال مهندسين من الشركة ، إلى كل من مالطة وقبرص واليونان للتعاقد مع عاملين من هذه الدول . . «وبعد أسبوعين عادت هذه الوفود لتقول لي : ليس هناك لاستكمال العمل من سبيل سوى العامل المصري الصابر الصامد العملاق ، فإذا وجدوا هناك ؟ وجدوا ، أن نجار المسلح المالطي يطلب مرتباً قدره مائتا جنيه في ذلك الوقت ، بينما كان مرتب نجار المسلح المصري لا يزيد عن خمسين جنيهاً ليس ذلك فحسب ، بل إن هذا النجار المالطي يطلب منا أن نوفر له ، شقة يسكن فيها هو وزوجته وأولاده عن حسابنا ، ويدفع له ثمن تذكرة الطائرة دهائياً وإليها هو وجميع أفراد أسرته ، وأحد شروط التعاقد أيضاً أن يعمل هذا النجار المستورد ، ثمانية ساعات فقط تتخللها ساعة راحة ، ثم يدفع له مبلغاً مقدماً وهو ما يزال في بلده . ثم بعد كل هذه الشروط لا يحضر إلى العمل ، إلا بعد ثلاثة شهور ، من تاريخ التعاقد معه . أملت مالطة علينا هذه الشروط و بينا كنا نحن هناك يقيم كل ثمانية منا في شقة واحدة ، ليس العمال فقط ، ولكن كبار المسؤولين أيضاً ، من مديريهم إلى حفيدهم ، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان نفسه . نفس الموقف وجدناه في قبرص ، وفي اليونان »

(٨)

وهكذا نستطيع أن ننتهي من قراءة صفحات كتاب «تجربتي» ونحن مهينون تماماً لتقبل آراء ثورية يديها هذا المهندس وجل الأعمال في أسلوب تعيين الخريجين في فصل كامل يجعل عنوانه «القوى العاملة مقبرة للشباب» ، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان في هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التي يضمها .

ويبدو أن المؤلف قد قاد نفسه أو قاده الحوار لأن يخصص فصلاً من كتابه بعنوان «كيف نبني مصر» وفي هذا الفصل أيضاً نصائح قيمة ولكن كل الناس يعرفونها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق ويهده الحقائق في إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم عبد الناصر . وحين ينحدر عثمان أحمد عثمان للقطيع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد ، ولكن هذا الحديث لن يستحق الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان في الجانِب الآخر بتقدير الظروف التي دفعت رعيماً كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ في هذا الطريق !!

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الانفتاح الاقتصادي فهو موقف ذكي جداً يدافع عن السليبات عن أنها من طوائع الأشياء وأنها إلى زوال ، وهذا هو يقول في ص ٥٩٥ «لما كان الانفتاح هو إعادة صياغة جديدة للحياة الاقتصادية ، فلا بد أن تحدث أثناء عملية إعادة الصياغة «حلحلة» لاند منها ، وفي مثل هذه الظروف لابد أن تطفو على السطح ظواهر غير طبيعية ، لا يصح أن نأخذ منها مهيأساً

للأسور فنعمم نتائجها مع أنها عرضيه ، من هذه الظواهر مجموعة تستطيع أن تحقق غناء فاحشاً في سرعة مذهلة ، فكما أن للحروب تجاراً ، فلا بد أن يكون للسلام تجار ، وأيضاً للافتاح تجار ، ومن هذه الظواهر أيضاً الإقبال على الواحى الاستهلاكية بشكل كبير ، وهذا أمر طبيعي أن يحدث بعد طول حرمات ، ولكن عندما تستقر الأمور وتقر هذه الفترة لن يجد العث ، ولا يستطيع الاستمرار إلا ما هو نمين ، ويعود التوازن مرة أخرى ، وتبدأ الحياة في السير طبقاً للمهايم الجديدة »

ولكن أبغ ما في هذه المذكرات في رأيي هو المقرة التي يصوغ فيها عثمان العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال على أعظم ما يكون حين يقول . «وليس هناك رجل أعمال يقف من السلطة موقفاً معادياً ، ولا يستجيب لتعليماتها بمجرد الإشارة إليه » ، كذلك يبيد عثمان أحمد عثمان إعجاباً لا حدود له بالإنسان المصري في مواضيع مختلفة من كتابه ثم هو يلورها جميعاً في آخر فقرات كتابه بدءاً من صفحة ٥٩٩ ولا سلك إزاء هذا الإعجاب إلا الإعجاب الشديد .

(٩)

بقي أن أذكر للقارىء عجائب الأقدار في أمر هذا الكتاب فقد كان أسور السادات في أول عهده يرد على اليساريين في حطه السياسية بأنهم يلبسون له «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذي حدث عقب مقتل عثمان بن عفان ورضي الله عنه وتولى على بن أبى طالب الخلافة ، ومطالبة معاوية والأمويين له بالانتقام لقتل عثمان وكانوا يتخذون لذلك رمزاً هو رفعهم قميص عثمان في وجهه ، وكان أنور السادات لا يمتأ يسحر من الناصريين واليساريين ومن على شاكلتهم بتعبير قميص عبد الناصر أو قميص عثمان ، إلى أن كتب المهندس عثمان أحمد عثمان هذا الكتاب ونشره وهاجم فيه عبد الناصر بصراوة فإدبا بالسادات لأول مرة يلبس لعثمان (ولاحظ الصدفة في الاسم) قميص عبد الناصر ١١ وأصبح الأمر كما هو شأن الحياة الساخرة متاجعاً . وقد اضطر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذي كان قد تولاه منذ فترة قليلة ، وقد أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر ، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه في عموده اليومي قرأها الرئيس حسنى مبارك نائب الرئيس حينذاك وأطلع الرئيس عليها ، وهكذا ارتدى السادات لعثمان قميص عبد الناصر بعد أن كان اليساريون يرتدون للسادات قميص عثمان ١١١ وأصبحت الملاءمة السياسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإدبا أنور السادات نفسه يشار لعبد الناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال .



الفصل السابع

سنوات مع عبدالناصر

الأستاذ د. داود الدين

(١)

يتمتع الأستاذ ضياء الدين داود بوضع خاص جداً بين ورراء الثورة جميعاً ، حتى يمكن تسميته من بينهم «الشهاب الخاطف» ، فقد لمع بسرعة شديدة جداً لم تتح لأحد غيره من استوزرهم الثورة ، ويكفي أنه انتقل من عضوية مجلس الوزراء إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في سبعة شهور فقط أو قل في عاتق يوم ، ليكون من بين الشاهية الكبار في الوطن كله جنباً إلى جنب مع الاثنين الباقيين في السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة [أنور السادات وحسين الشافعي] وقد تقلدا منصبى نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة من قبل ، ومع رئيس الوزراء السابق على صبرى ، ومع واحد من أهم الضباط عمل ورياً ونائباً لرئيس الوزراء منذ أوائل الستينات هو عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربى ، ومع وزير مخضرم قصى مع الثورة ١٦ عاماً مثولاً عن الخارجية ونائباً لرئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى ، ومع وزير مخضرم آخر قصى مع الثورة ١٢ عاماً وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء فضلاً عن أنه شغل دوماً موقع العبطى الرسمى الأول وهو د. كمال رمزى استينو ، ومع تكنوقراطى بارز عمل منذ أوائل الستينات ورياً لأكثر من وزارة هامة هو الدكتور محمد لبيب شقير . . مع هؤلاء جميعاً دخل ضياء الدين داود بحامى الأقاليم الشاب اللحية التمهيدية العليا للاتحاد الاشتراكي التى لم يستطع عزيز صدقى وسيد مرعى وحسن عباس ركنى أن يدخلوها ولا أن يحصلوا حتى على ثلث ما حصل عليه ضياء داود من أصوات .

هنا قد يمكن لنا أن نقول إن مؤلف هذه المذكرات يمثل النموذج الذى تقدمه «الانتخابات العليا في ظل حكم شمسولى» حين تكون هذه الانتخابات على مراحل متعددة ، تبدأ بوحدة أساسية ثم مستويات المراكز فالمحافظات والدولة كلها . . وهذا هو ما حدث في انتخابات الاتحاد الاشتراكي في ١٩٦٨ . ومن المفترض إذن أن يهتم كتاب تاريخ عهد الثورة (مستقبلاً) بالبحث في العوامل المؤهلة (أو غير المؤهلة) في شخصية ضياء الدين داود حين يتبعون صعود الأشخاص في عهد الثورة .

ويصبح الأمر أكثر مدعاة للبحث إذا علمنا أن صاحب هذه المذكرات لم يمض في هذا المنصب الرفيع إلا سنة ونصفاً فقط ، أصبح بعدها مباشرة متهاً في قضية ١٥ مايو ، ولأنه لم يكن وزيراً فإنه لم

توجه إليه تهمة «الخيانة العظمى» التي يستلزم التكييف القانوني لتوجيهها أن يكون المتهم وزيراً عاماً شاعراً لهذا الموقع في مجلس الوزراء ، بينما لا يجوز توجيهها لعضو اللجنة التنفيذية العليا مثلاً ، ولكن ضياء الدين داود كان متنبهاً بأكثر من الخيانة العظمى على الأقل في نظر صديقه [أو مشجعه] بتقديم الرئيس أنور السادات نفسه ، فقد بدأ بزوع نجم ضياء الدين داود كنجم في مجلس الأمة الذي كان أنور السادات نفسه هو رئيسه .

قضى مؤلف هذه المذكرات معظم عهد أنور السادات في السجن إلى أن أخرج عنه لظروف إنسانية ، وقد نشرت مجلة أكتوبر حين كانت لا تزال حديثة الصدور نص الرسالة التي بعث بها ضياء داود إلى سيد مرعي رئيس مجلس الشعب يومها ، وأحد المقربين من الرئيس أنور السادات ملتصقا بالعمو ، وفيما بعد وفاة الرئيس السادات تطلع صاحب المذكرات إلى معاودة العمل السياسي وكان عليه أولاً أن يكسب قضية رفعها ضد العزل السياسي المفروض عليه باعتدلة من أقطاب ١٥ مايو ، وقد فعل ، ورفع القضية وكسبها ثم ابتداءً يشارك في الحياة السياسية بكتابات متتالية ، وها هو ذا في ١٩٨٤ يشر كتاباً عن ذكرياته يعطيه عنوان «سنوات مع عبد الناصر» .

(٢)

هذا الكتاب هو موضوعنا في هذا الفصل وهو فصل ضروري لأنه نموذج لرؤية ورير يمثل نموذجاً فريداً بين وزراء الثورة جميعاً على نحو ما قدمنا للقارئ .

كان لابد لصاحب هذه المذكرات إدراك من أن يؤهل لنفسه [مكانة] في الفكر الاشتراكي ، وهو الفكر الذي ساد المجتمع الذي دفع به إلى الصدارة وهنا نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقرب من عناية الإخوان المسلمين . . . تستهويه الحركة ولكنه بعد شيء من التمكير يعرض عنها ، وها هو يقول في ص ٢١ و ٢٢ من كتابه . « كنت بحكم شأنى وقراءتى الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وكثيراً ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابى وانبهارى (قد استطيع التحفظ هنا لأن ضياء داود كان طالباً جامعياً في الإسكندرية بعيداً عن القاهرة وفيما قبل ذلك كان بعيداً عن القاهرة أيضاً ولم تكن أجهزه التسجيل يومها مشاحه) ، ولكنى أيضاً لم أقتنع بالانضمام إليهم ، ولم أأخذ موقفاً محدداً من أفكارهم ومن القضايا التي يثيرونها ، ولكن أنارتني بعض تناقضاتهم في المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مُنفتح من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريباً مرحلة الشعارات العامة ، ولم أكن قد قرأت بعد شيئاً عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس في بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحيطة للمذهب الفردي والرأسمالي في أغلب الأحيان ولم تكن مبادئ العدالة الاجتماعية عندي تأخذ شكلاً أو تصوراً محدداً ، وكان مردها عندي إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس بمعاناة الناس ، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم ، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية ، تحو المظالم التي تنقل كواهل الناس ، وتضغط عليهم ونفجر

آدميتهم ، ولكن أحد زملائي بالدراسة كان كثير الحوار معي حول الفكر الاشتراكي وربطه بالفكر الديني ، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري والفاروق عمر بن الخطاب والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكني كنت أقيم سداً بين ما يقول وبين عقلي ، كنت متأثراً بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يشار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحلة من كل القيم ، ومن ثم وبعبارة تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله في بأنه مجرد عمل دعائي وإغوائي ، كما كنت أتصور أنه يمارس معي عملية تشكيك ومصيد لكلمات أبي ذر .

هذه هي كلمات المؤلف في مذكراته ، ومن الواضح أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين ، أكثر مما تعكس تفكير الشاب الذي يتحدث عنه هذا الرجل ، وهكذا فشل الأستاذ ضياء الدين داود من حيث لا يدري في أن يكسب حديثه مسحة الصدق الفني ، وعلى هذا النحو من اعتداد ضياء داود المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من الإخوان المسلمين نحوه أيضاً يعتذر بصورة أكثر تهذيباً عن وقوفه في صف غير صف الوفد (راجع صفحة ٣٠)

(٣)

وعلى هذا النحو أيضاً نجد مؤلف المذكرات يجهر بكراهيته المبكرة لنظام العمدة خصوصاً بعد تجربته في انتخابات عام ١٩٤٩ ، ويعترف لنا في ص ٣١ بأنه حرص على السعي لإلغاء منصب العمدة في قريته وذلك بإشياء نقطة شرطة فيها بعدما شارك بنفسه في الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب ، وفي ص ٣٢ يعقب برؤيته الذاتية جداً فيقول : « غير أنني ظلمت أخلاً من تلك التجربة أعارض نظم العمدة فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع ، كما أنه ظل رغم التغيير السبي في العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة ، وكنت ومازلت مقتنعة بأنه نظام مرتبط بالتركيب العنقي للقرية . حيث كانت تحتكره بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالباً من كبار ملاك الأراضي الزراعية كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير في القرية كإدارة الجمعية التعاونية ومنصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء . ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أمماتها فأصبحت العضوية تورع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً لحفاظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعي والاستغلال . وكانت (العمدية) إذن في نظري أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذي قامت الثورة لتغييره والذي تغير في الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبيعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسي وقت أن كان تنظيمياً واجداً ونظام الحكم المحلي لم يصيحب بعد في درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأي القائل بالإبقاء على نظام العمدة إلى أن يوفر البديل » .

(٤)

وحيث يحدثننا مؤلف المذكرات عن قيام الثورة فإنه يتحدث كما لو كان عنده خبر بها فهو يترقبها منذ

الصباح الساكر ، وذلك حيث يقول في ص ٣٣ * في الصباح الساكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ نجتمع في مقهى مجاور للمحكمة تتبع لنا فيام الثورة من الإذاعة وكان التشويق لها شديداً وكانت التعبيرات الوزارية المستمرة وعدم الاستفرد والاضطراب السياسي قد بلغ أشده في أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الرمذ بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبهذه المقاومة المسلحة في منطقة القتال ومقطعة العمال للعمل بمعسكرات الجيش البريطاني وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام . ومن ثم كنت أظن فرحاً وأذكر أنني هذلت في مقهى كنا نجلس به ، وأبدت تحوفاً من وجود الملك بالإسكندرية مما قد يعوق لأمل في حلقه ، وانفعل واحد من المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعوراً من كلامي ومدداً بهور الشكاب وما يميله كلامي من إهانة للملك قد تورم في المشوية وكادت تشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أظنى والرعة في متابعه الإذاعة كانت شديدة * .

وليس هذا الذي يرويه صاحب المذكرات في المقررة السابقة كما نرى إلا صورة من صور التوحد مع الثورة سواء وقع هذا التوحد في بداياتها أم فيما بعد ، وليس هذا أيضاً إلا نموذجاً واحداً لروح لنى نسود هذا الكتاب كنه ، وليس هذا أيضاً إلا تعبيراً غير واع عن كتيب هذا الكتاب (أيا كان) عن مشاعره لشخصية قبيل الثورة

(٥)

ويذكر مؤلف هذه المذكرات شيئاً من ثقته بالنفس يحسب له كيف أنه لم ينجح في الوصول إلى أي مكانة في الاتحاد القومي عند نشأته لارئيساً ولا وكيلاً ولا سكرتيراً (على مستوى المركز محسوب) ويرجع صياء داود اسبب في ذلك إلى سيطرة الأسر القديمة ومهاب أسرته هو نفسه ، ويروى صياء الدين داود هذا الصراع على صريفة صرخ الطبقات فيقول في ص ٤٨ « وقد ظلت تلك الطبقة طاقية على السطوح حتى إنه عند تشكيل تظاهرات الاتحاد القومي ومكانته تجمعت كل الوجوه التقيدية وخلاصة الأسر الكبيرة في المحافظة وأغلبوا كل العناصر الشسة الحديثة وحتى أمثال من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يُدعوا إلى الاجتماع الذي تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة في الاتحاد القومي سواء على مستوى المركز أو المحافظة وقد استغنى هذا المسلك بمبادرات إلى ترشيح عيسى رئيساً ثم وكيلاً ثم سكرتيراً للاتحاد بمركز فارسكور غير أنني لم أفر ، ولم أكر مؤهلاً للمؤز لصيغة تكوين اللجان وما تخصص له من مؤثرات ، ولاتفقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكني رغب بترشيحي أن أؤكد معنى الرقص لهذا الأسلوب (١١١) وكى أؤكد أيضاً أنه ينبغي أن تناح الفرصة لطوائف جديدة تمت معنى من معنى الثورة والتغيير ولعناصر من خارج الإطار التقيدى الذي كان بتعدساته ، فيها قدرت مصطلحاً لا محالة مع الثورة ومبادئها والذي كان يو صل منهجه في لاقتصاص عن مراكز السلطة حاية لعب له وتدعيماً لمركزه . ولم يكن وجود هذه العناصر في مواقعها يمثل في نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهايمون بأول هؤلاء يتربصون لاقتصاص الثورة واحتوائها !!! .

وحين يروى صاحب هذه الذكريات في موضع آخر أنه استطاع الفور في انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته ، فإنه يعرف ذلك في نفس الصفحة بأنه سرعان ما استقال لأنه لم يكن فيها اعتقد متوائماً مع الجو العام وها هو يقول : « . . . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي اصطدم فيها مع هذه الغشة بل إنني حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعي وتحويله إلى تعاون لمصالح المنتجين الحقيقيين الزراعين للأرض بعد أن كان مقتصراً على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدي مساهماً فيهم مذ كنت رضيعاً ، وبالتالي كنت عضواً فيها ، ورغب المسئولون في الاتحاد التعاوني أن أحس تلك الجمعية التي كانت قد اندثرت وصاحت أموالها وأن أراس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها وقد كان ، ثم رشحت نفسي لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وهرت بها ، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحووا الخطر على مصالحهم من الدم الحديدي والحركة التعاونية فأرادوا حثواً وفعلوا وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضواً ، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنني حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية ، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعي لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين ، ويحرفو ، حركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذي لا أجد معه جدوى من استمراري لأمثل أقية بمجلس الإدارة » .

وهكذا نجد الأساد ضياء الدين داود يقود خطانا ونحن نقرأ كتابه إلى الوقوف على أرضية أوحى بها إجماع عميقاً بعد هذا كله ، تتكلم هذه الأرضية فتقول إن الثورة حتى الستينات لم تكسر بدأت بالفعل على المستوى المحلي .

ثم نحدد « بعين » في مجلس المحافظة ولاحظ أنه يعين ولا ينتخب ولكنه يعرلنا في صفحة ٥٠ وما بعدها عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذي أصبح من خلاله قادراً على شيء .

ولكن مؤلف هذه المذكرات يعود بعد ٦ صفحات في ص ٥٦ فيروي بكل المرات تجربة استبعاده من الترشيح في انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاص الجزء الأول من المعركة الانتخابية ، ويتحدث ضياء داود عن أن الاتحاد الاشتراكي كان لا يزال شيئاً بيروقراطياً ليس إلى معرفة أسرار من سبيل فيقول : « ولقد كان الاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لا تختلف عن أي مصلحة حكومية وكان بابه مغلقاً دون الجماهير ، ومازلت أذكر أنني وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة - أذكر أننا كنا نتمتع من الدخول ولا نجد أي مسئول يلتقي به ونجلس أخيراً على « دكة » حشب بجانب الحارس أو عندما يرق قبه لحالنا في غرفة التليفون المجاورة للوالة » .

ويعترف مؤلف المذكرات في صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى سر منعه من الترشيح « حتى بعد أن أصبح أميناً للمحافظة ووزيراً وعضواً بالمجلس التنفيذي العليا » ١١

وهكذا يمكن لكل أعداء الاشتراكية ومتقدي نظام الستيبات أن يجدوا في شهادة الأستاذ ضياء الدين داود خير نموذج يساعد على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماماً بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا بالشعبية الفكرية التي تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق وهذا مما يؤسف له

(٧)

ويحصى صاحب هذه المذكرات في نفس هذا الخط من النقد الذاتي فيذكر في ص ٦٥ وص ٦٦ أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات . ولكنه يعقب على ذلك مستنداً إلى شخصية الزعيم عن أن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكاراً في الاتجاه التقدمي ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عمية . ولكن صاعقت على أي حال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود في الاتجاه التقدمي ، وتزيد الاندفاع إليه ، وتقدم مبادراتها ، وتقوض التجربة في ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه

ويجعل مؤلف المذكرات من هذه الوقائع مدخلاً إلى الحديث عن جهده في إعادة تعريف العامل والفلاح في سنة ١٩٦٨ (انظر صفحة ٦٧ وما بعدها) ، ومن الحق أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يفخر بشيء من الإنجازات في كتابه غير هذا الإنجاز وغير دوره في لجنة الحريات وما صدر عنها من قرارات .

ولكن الأستاذ ضياء الدين داود يؤكد لنا بكتابه عدة معان يبدل من صفحات كتابه قدراً كبيراً في تثبيتها أمام أعيننا ، ولعل أهم هذه المعاني أن الثورة لم تكن في نظر من حول عبد الناصر وبالذات أنور السادات إلا وسيلة لتملك الثورة نفسها «وأن هذا يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية» ص ٧٦ ويخصص الأستاذ ضياء الدين داود فصلاً بعنوان «ثورة عبد الناصر وحده» ، وعلى قدر ما ينتهي ضياء الدين داود في كل فقرة من فقرات كتابته على جمال عبد الناصر فإنه أيضاً يتلمس في كل فقرة مخرجاً إلى مهاجمة أنور السادات ، وقد أسرف الأستاذ ضياء الدين داود في هذا المجال إلى الحد الذي ابتدع فيه مكانة مصاعفة لأنور السادات في عهد عبد الناصر رغم أن دور البرلمان كله في الستينات لم يكن يتحمل ما أعطاه له الأستاذ ضياء الدين داود في كتابه من دور .

وهكذا يمكن لنا القول بأن صاحب هذه المذكرات لم يكن من أولئك الذين وضعتهم كتاباتهم السياسية في حانة الأدوية أو العقاقير الطبية المصادرة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية . . . الخ) وإنما بالغ الأستاذ ضياء في تعميق هذا الوصف حين بدأ يغذي مكانة السادات حتى يكون المهجوم على هذه المكانة ذا مغزى .

وللأسف الشديد فإن هذه الروح هي العالة على كل سطر من الكتاب بدءاً من صفحة ٨٠ وحتى

نهايته .

ومن أمتع الفقرات التي تصور لنا تجربة صاحب هذه المذكرات في مجلس الأمة ما يرويه هو بنفسه عن بدايات تجربته في مجلس الأمة ، حين لم يكن متاحاً له أن يتكلم ، وها هو يقول "وكان نصيبي ضئيلاً في سدة دورة الدورة الأولى فلم يكن لي معرفة مسبقة سر رئيس المجلس ووكيله وكلمات تتاح للمحروفين هما " والمصمومين " وسبب لي ذلك حرصاً شديداً في مواجهة أبناء دائرتي وزملائي . كيف تمضي الحسرات وتبحث المواضيع ولا يسمع لي في المجلس صوت ؟ . كيف قبلت الصمت وأنا الذي صاعته الكلام ؟ ولم يكن أحد يعلم أنني لم أكف عن طلب الكلام في كل مناسبة ، ولكن أحداً لم يستجب لي ولم أتمكن من التبر مرة واحدة . وضقت درعاً بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعي وكيل المجلس في ذلك حين فوجئته غاصاً بالأعضاء ولم يكن من عاداتي التردد على المكاتب ووجدته يُملئ لبعض الأعضاء والعضوات مقاطعاً يتكلمون بها في المجلس . فلما حلوت إليه ابتمت وقلت له رأيك تجهده نفسك وتحمل على الأعضاء كلمات يتحدثون بها في المجلس في حين أنني صناعتي الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإحابة طلبى ، ثم عرفته نفسى فأنس لكلماتي وكانت هناك مناقشة جارية في المجلس في ذلك اليوم قدمت فيها طلباً للكلام ولم يُستجب لي كالعادة فانضت إلى وقال مبتسماً ترحه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام " . وهكذا يجتهد ضياء الدين داود صفحة بعد صفحة في أن يخلص لنا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه في الدورة البرلمانية (٦٤-٦٨) التي شهدت رئاسة السادات وعضوية صياء الدين داود ، ومن العجيب أن الأستاذ ضياء الدين داود مع أنه لا يرتفع بقدر نفسه إلا في حدود المعقول فإنه يهاجم أنور السادات في حدود اللامعقول ، أما عبد الناصر الذي يأتي اسمه في عنوان الكتاب فهو الملاد الأخير الذي يصحح أخطاء السادات حتى وإن شارك فيها على نحو ما يرويه الأستاذ ضياء الدين داود نفسه من قوله التفويض بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

يروى لنا صاحب هذه المذكرات مواقف من مجلس الأمة يروى مقالته صبرى القاضى وعلوى حافظ ثم أنور السادات في قضية كمشيش ، ثم يروى موقف المجلس من مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وموقف سيد مرعي المشرف ، ثم يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي وهو باختصار شديد صراع على حب عبد الناصر ليس إلا كأنه الصراع بين الزوجات على الرجل الواحد ، ثم يروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود قصة استقالة عامر كياروا أنور السادات للمجلس وليس فيها جديد يستحق أن يفرد لها ضياء صفحات من كتابه هو ، ويعود المؤلف في صفحة ١٠٤ لينتقد التفويض الذي صدر من مجلس الأمة للرئيس عبد الناصر فيقول : " وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحاكم العليا بحكمة بدوى حمودة " كما سماها البعض قد قضت بدستوريته على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء . وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستوري الذي تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ وكان وراء الاثنين السادات ورئيس المجلس . كانا صادرين عن منطق الذي ساد بعد ذلك

وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماماً عن كل ما جرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تمويضات لإعادة الناءين العسكري والسياسي بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . وكان هذا الإجراء همل نقد واستنكدر أعضاء المجلس حتى إن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد ، وأذكر أني صعدت قرار مجموعة دمياط مطولاً ومسبباً حتمته بأن الناس تتلفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثراً في الساحة المليئة بالعمل والمسؤوليات . والواقع أنه كان منطقاً شاذاً أن يتوقع المجلس عن العمل وحمل المسؤولية في أدق المراحل التي تحتاج جهد الجميع والتي كان الرئيس عبد الناصر فيها سادلاً كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة وسدلاً من أن تصحح المؤسسات في حالة انعقاد مستمر إذا بالسادات يفرض على المجلس التحلي عن مسؤوليته وترك الجهة الداخلية تغلي حتى تنسف حركة الجماهير ويعمى سخطها وتخرج هاتمه ضد المجلس وصدا السادات* ويردف الأستاذ ضياء الدين داود فيقول * « وفي حديث بين السادات وموسى صبري بشره في كتاب وثائق حرب أكتوبر وكان حسب رعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم يشر قال له موسى صبري كيف تعيش الأمة أخطر أزمتها يمرر مجلس يقول كلمة الأمة ، فرد السادات * أنا المسئول عن ذلك . أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس ثم قال في موضع آخر عن تمويض المجلس الذي أصدره يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات * . جمال عبد الناصر اتصل بي تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئاً عن هذا القرار وسألني ما هذا القرار . وتلوثه عليه وسألني ولماذا اتخذتموه دون استشارتي فقلت له الموقف خطير جداً وبالغ الخطورة . . وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده في هذه المرحلة فلا أحد يدري ماذا يمكن أن يبل من موضى وخراب * .

ويعود مؤلف هذه المذكرات للهجوم في سن ١٠٦ فيقول : « وقد صبح ماتوجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف في استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استناداً إليه في أمور لا تدخل في صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذي استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهوري رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضاً » .

على أن صاحب المذكرات على ما رأيد يذكر في صفحة ١٠٩ سبباً عميقاً لانتقاده لهذا القانون ، فقد كان هو نفسه من صحابيه على ما يذكر في ١٩٧١ ، كما يذكر في صفحة ١١٤ أن السادات (الذي لم يكن إلا رئيساً لمجلس الأمة وليس رئيساً للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عبد الحكيم عامر بعد اعتقال عامر نفسه .

ويعاود صاحب هذه المذكرات في صفحة ١٢٢ انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان المسئول عن الدولة في عهد عبد الناصر فيقول : « كانت المناقشات معدمة وكان التأييد واصحاً بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس ، كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبي ولا بحق المجلس كممثل للشعب في المشاركة في صنع الأحداث والقرارات

وإنها دوره هو ما قاله " إن ما يجري كله تطلعون عليه في الصحف " فالأمر في نظره هو مجرد علم المجلس بما يجري لا مشاركته في صنع ما يجري ، وكان الأعضاء يتصورون ويأملون في دور مشارك وليس مجرد المعرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس المجلس والديمقراطية في نظره مجرد ديكور أو لافتة ، وسلطاتها إزاء ما يصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لا تتعدى العلم والاحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد في سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية

ثم يروي المؤلف بسعادة قصة اختياره أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي في دمياط يقول : « وما أعرب تصارييف القدر » خلال سنة واحدة أمتح من الترشيح لمجلس الأمة ويقع وراء ذلك سهيا كان يقال - أمين المحافظة وإدبى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلاً منه أميناً للمحافظة

وفي هذا الكتاب فقرة هامة جداً تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تناول الأمر شيء من السطير أو التعميق أو التحليل ، ولكنها فقرة خطيرة المحتوى لابد لنا أن نقلها للمقاريء حيث يقول الأستاذ ضياء الدين دود : « وهكذا ظلت الصور تتضح وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقل على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كدم بهاء الدين وكانت أزمة عالية انتهت بحل - غير موفق - لم ير النور على أى حال ، وهو أن توصل المنظمة تحت إشراف المشير ولكن تولت المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة .

(٩)

ويحدثنا صاحب المذكرات عن جهده في إعداد أسس جديدة لانتخابات مجلس الأمة في ١٩٦٩ ويورد نصاً لهذه المذكرة في صفحات ١٢٩ وحتى ١٣٥ ، ثم يحدثنا عما أثر بعد إجراء الانتخاب ويتقد في صراحة واضحة دور هيكل في تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها ، ويذكر لنا رده الذي أحل به في حضور عبد الناصر رغم أن لجنة الاشراف كانت برئاسة أنور السادات وعصوييه عبد المحسن أبو النور وليبيب شقير وشعراوى جمعة وصناء داود إلا أنه كان الوحيد الذي تمسك للدفاع .

ويحدثنا مؤلف المذكرات كذلك عن تجربته في المكتب التنفيذي لمحافظة دمياط ، وعن عايلية التنظيم السياسى ، وعن جهوده في برامج التثقيف والمعهد الاشتراكي . ويفرد ضياء داود بعد ذلك فصلاً للدفاع عن التنظيم الطليعى ويتناول بعض أخطائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد الكسة . . ومن هذا الكلام المتواصل نستطيع أن نقتطف فقرة مضيئة في صفحة ١٥٢ حيث يقول : « ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضاً دور شعبى في يومى ٩ و ١٠ يونيو . صحيح أن الناس انطلقت تلقائياً وسقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واحة وفي الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ما تريد وأن تركب أى عناصر خائنه أو خائنة الموحة الجماهيرية العارمة وفي وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير . ولكن القيادات وفي مقدمتها قيادات التنظيم الطليعى كانت في مقدمة الجماهير وبذلك الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت شاذ أن يبين أو يجد له مكاناً » .

ويرى لنا الأستاذ صبياء الدين داود ذكرياته عن ٩ و ١٠ يونيو في فصل خاص يعترف فيه بقوله «لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضاً أن الحب العميق والثقة، لعائلته الواعية في عبد الناصر هما اللذان ربطا بينه وبين الناس»

ثم يتحدث مؤلف المذكرات عن دوره في لجنة الحريات بشيء من التفصيل (١٦٤ - ١٨٧) حتى إنه يورد صفحات طويلاً لنقل نصوص القوانين التي أصابها التعديل سواء على اقتراح لجنة الحريات ولكنه لا ينسى عدوانته للسادات وحرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يهاجنا في نهاية الفصل هذه الفقرة التي يقول فيها " غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالي فإنه عندما عقد المؤتمر القومي بعد ذلك أوجت إلى حائط بدوى أن يصمم كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هي في مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التي تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وريثاً للمشئون الاجتماعية فظهر إلى الرئيس عبد الناصر وقال ليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم ، فقال أنا موافق . وفعلاً صدرت أكثر تلك التعديلات بقرار بقوانين بعد ذلك وهي على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة في حينها لأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ، ويصبح مدة اعتقاله على وحدود ، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب المعاملة وتلعب صفة القسائية للشرطة العسكرية . وكان صدور هذه التشريعات بعد وقت قليل من بكسة يونيو ١٩٦٧ وفي وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكري بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بها أحدثته من قلق ، تعري الأعداء بمحاولة تقويض للنظام من الداخل الأمر الذي فشلته حرب ٦٧ في تحقيقه وكان الأمر الطبيعي يمتص أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقاً لمعنى الحرية والديمقراطية وأنا دائماً من المؤمنين بأد التشريع الذي يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر يصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوفر له من دراسة واسعة في اللجان . أهول إنى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس . ولكن ما حيلنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتحلف المجلس عن دوره وأن تمنع أهاليه تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم

وفي ص ٢١٠ و ص ٢١١ يخصص صبياء داود من صفحات كتابه مرة أخرى فقرات طويلاً ليتحدث عن موقفين للسادات دفعه إلى الاعتكاف في آخر أيام عبد الناصر فأما أولهما فلا ديب للسادات فيه إلا الإخلاص حين مضى مؤيداً لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز ، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عيد الناصر .

ولا ينتهي الكتاب إلا بعد أن يحدثنا صبياء داود عن جهده بئله في قصص الأحرار المسلمين ، وهي فقرة هامة على أية حال لأنها بين مدى الالتزام عند الأستاذ صبياء الدين داود ومن يجدون أنفسهم

قريبين من الرعيم ، وها هو يقول : « عندما سافرت إلى الكويت أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى والذى تربطني به صلة قريى ودار حوار طويل حول استمرار الصدامات ولحظة بين الإخوان وحكومة وحول مئات الإخوان المقيمين في الخارج والمهددين في حرياتهم وأسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يقصص حداً للمشكلة أو بحسب الموقف وترك كثيراً من الجراح ومئات من المهاجرين في الخارج ومئات من الأسر المحتاجة للنعون في لداخل مما أدى إلى قيام الإخوان بالخارج بالتعاون لإمدادهم بالنعون والمساعدة أو إيجاد فرص للعمل مع كان محل قلق أجهزة الأمن . وصارت هناك حلقة مستمرة تصرح مشكلة وراء مشكلة وتسبب احتكاكات من حين لآخر . وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يود أن يقوم بدور إيجابي في إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عمرو عام عن جميع المؤرخين بالخارج والإفراج عن بقى بالسجون . وكنت قد أبلغته عن وجود برنامج للإفراج الكامل عن دفعات ووفق عليه بالفعل وبعض الترتيبات الأخرى لخلق جو جديد من الثقة ولأمن . وإثر عودتي عرضت على عبد الناصر بمذكرة مكتوبة مضمون الحوار واقترحات ووفق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح عبد الناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للمفاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريجه . وبدأت اتصالاتى به خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كان حسن العشماوى قد سافر لأوروبا لعلاج يبد أن تسأل الأحداث العربية والخارجية وأسفار عبد الناصر واشعاله الذى كان حثامه مأساة الفلسطينيين بالأردن والتي عاقت إتمام المشروع ، ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة ، وأثناء مناقشة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيباً واقتناعاً بالدخول في حوار يصح حداً للصدام الذى طار

(١٠)

وأخيراً في ص ١٨٨ يبدأ الأستاذ ضياء الدين داود في الحديث عن عمله كرئيس وعضو للجنة التنفيذية العليا فاستغرق الهجوم على أنور السادات منه كثير جداً من هذه الصفحات فهو حريص على أن يروى بنا أن أنور السادات قرأ من لدن عبد الناصر على اللجنة المركزية ليكون عضواً في اللجنة التمهيلية العليا ، ويستغرق هذا الحديث من ضياء دود قرابة نصف ملزمة ١١ . ولا يحدنا الأستاذ ضياء الدين داود عن تجربته الوزارية التي استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيار مدير مكتبه التي تستغرق صفحتين بينما تجربته الوزارية لا تستغرق إلا الفقرة التالية في ص ١٩٣ حيث يقول : « وبعد سبعة أشهر بالوزارة كنت قد درست بعمق كل جواب العمل وورث معظم مديريات الوزارة بالمحافظات وكثيراً من أقسام وإدارات العمل بالوزارة ، وبدأت أضيق تصوراتى وأفكارى وأعدتها للتطبيق . وكانت أبرز أفكارى هي تطوير عمل الوزارة وتركيزه في جانب التنمية الاجتماعية وبخاصة في مرحلة تكاد تكون مع بائع أهميتها صاعدة بين عديد من الوزارات . . وكانت الفترة التي قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القناة ومن ثم تطلبت عمليات التهجير



الفصل الثامن أيام السادات

لأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يمثل هذا الكتاب الجزء الثاني للذكرات لأستاذ ضياء الدين داود وقد شاء مؤلفه أن يجمعه مستقلاً ليُجمل "أيام" مع السادات بدلاً من "السنوات" مع عبد الناصر ، وأن يستخدم حرف الواو مع السادات بدلاً من (مع) الظرفية مع عبد الناصر ، ومع هذا جعل العنوان الرئيسي ذا البنية الأكبر «ما بعد عبد الناصر» ، وقد نشرت دار الموقف العربي هذا الكتاب عام ١٩٨٦ على هيئة صورة مصغرة من كتابات على الآلة الكاتبة ، وهو ما لا يليق على أي حال بهذه المذكرات ولا بصاحبها ولا ناشريها . وليس في كتاب ضياء الدين داود هذا من ذكرياته القدر الذي يتناسب مع كونه مذكرات شخصية ، ولكن القدر الأكبر من الكتاب إن لم يكن الكتاب كله مخصص للهجوم على الرئيس السادات والأستاذ محمد حسنين هيكل ويأتي دور ذكريات ضياء الدين داود نفسه في الحفظة المساعدة على هذا الهجوم . ولكن هذا الكتاب يتفرد بكونه الكتاب الوحيد الذي كتبه واحد من أقطاب المجموعة المناوئة للرئيس السادات في أول عهده وهي المجموعة التي يطلق عليها مراكز القوى ، أو صحابا ١٥ مايو . وليس من شك أن هذه الفئة كانت أقل الناس حظاً في تاريخنا المعاصر فقد أسدس السدس عن مكانها بأشجع ما يكون ، وإذا كان بعض الناس يستكثرون على حركة ١٥ مايو الوصف بالشورة حتى لا ترتقى إلى مصاف ثورة ٢٣ يوليو ، فإن الحقيقة الخائبة أن الدين (قامت عليهم) الشورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يعاملوا بنفس القدر من المعاملة المعنوية الشديدة التي عومل بها صحابا ١٥ مايو ١٩٧١

وفي موضع آخر من كتاباتي قلت «معناه إن الرئيس السادات قد أفاد من محمد حسنين هيكل أضعاف ما أفاد منه الرئيس جمال عبد الناصر» ، ويكفي دوره في المساندة التامة للرئيس السادات ضد أقطاب مايو ١٩٧١ بعد إزاحتهم وقيل إزاحتهم ، ولازلت مصمماً على أقوال هذه ومؤكداً كذلك على أن دور هيكل «بعد إزاحتهم» كان لا يقل عن الإطلاق عن دوره «قبل إزاحتهم» وسوف يجد القارئ لكتاب ضياء داود في سطور هذا الكتاب دليلاً صاعداً على صواب ما وصلت إليه من استنتاج .

(٢)

وهو الأستاذ ضياء الدين داود في صفحة ١٩ من كتابه يتحدث عن سبب تغيير الرئيس السادات

في علاقاته وانجهااته بدءاً من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمى بالورر كله على هيكل فيقول: « كان الأستاذ هيكل وزيراً للإعلام ورئيساً للأهرام معاً ، وكان يشكل في تقديري وتقدير البعض مصدر الخطر الرئيسي على استمرار الخطوات الديمقراطية وعلى ممارسة الاتحاد الاشتراكي لدوره الحقيقي الفعال إذ كان دائم الخلاف مع الاتحاد الاشتراكي في كافة جهوده ومختلف قياداته وكانت أيضاً لجان الاتحاد الاشتراكي وكذلك منظمة الشباب دائماً تهاجم كتاباته وتهاجم دوره في تقارير كان يتاح له مطالعتها ، ومن هنا كان توجهه شديداً من دور الاتحاد قبله في غياب جمال عبد الناصر حتى إنه في إحدى رياراته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافي وقال لهم إنه بوفاء لجمال عبد الناصر أن الألوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة وتندد بالاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وأسدي نخوة من أن يكون أول ضحية وإثر وفاة عبد الناصر كتب عدة مقالات كانت أيضاً موضع النقد والاستنكار وتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفصيلات لحظات الوفاة وبجراحة ما كان ليرصاها عبد الناصر في حياته هذا فضلاً عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإسرار دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها . . . وفي نفس أسبوع استقالة هيكل قسجنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمريض من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل لجنة برئاسة هيكل لجميع وإحياء تراث عبد الناصر وكانت اللجنة التنفيذية قد قررت تشكيلها ضمن برامج تحليل ذكراء . . . ولقى الاقتراح برئاسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية وبرر السادات اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من السورارة وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزماً بما نقرره ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برئاسة على أن يكون هيكل مقررها وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرئاسة الفعلية ستكون لهيكل . . »

« وفي ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالاً شهيراً بعنوان « عبد الناصر ليس أسطورة » تحدث فيه عن أن عبد الناصر ليس له سدة ولا حراس لميادته ، وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة وكان لهذا المقال أسوأ الوقوع فيها يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وعلى كافة المستويات ، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون في ذلك الحين تأليه عبد الناصر ، أو أن يصبح أسطورة وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن مبادئ عبد الناصر والتكرار لعوامته ، والانتكاس بفكره أو الانواء به ، أو تفرعه من مضمونه الحقيقي ، والاكتفاء به شعارات فارغة . . . كانت كثير من قوى اليمين المضارة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغظ بعد طول صمت يراودها الأمل في أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة ، وجوى التركيز على بحالي الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار يسمو بشكل واضح في الخارج ويأخذ صدى إلى الداخل على استحياء وحدو أحياناً متجحفاً أحياناً أخرى ، وإزاء ذلك وما خلقه من قلق في مستويات الاتحاد الاشتراكي اتفقت مع الدكتور لييب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا ، وعرض الدكتور لييب شقير الموضوع في أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة مجموعاً على ما احتواه المقال من دلالات فيها عدا الدكتور فوري الذي لزم الصمت . أم السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلقت انتباهه التعريجات التي وصلنا إليها وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف اقشة هذا الموضوع . »

« . وقبل الاجتماع التالي أبدى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعي كل رئيس تحرير أو كاتب مقال لمناقشته حول ما يكتب وكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية ، خاصة وأن الاتحاد الاشتراكي هو الذي يملك الصحف ومن ثم - له من خلال اللجان والمكاتب المختصة أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التي يرسمها وكان هذا أيضاً رأى عبرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص هيكل والذي يستمد في نظر الناس من خلال عمق صلاته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته »

« وتولى الدكتور لبيب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة نظره في المقال وتبين أن «هيكل» قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة ، ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش وحشد حاضرة عندما قال الدكتور لبيب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف ، ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعاً لشك أو اتهام بحياة بعد عمر طويل - حسب قوله - قصاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقتة وسره . وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضباً ثم قال السادات : «إذن الأمر منته طاماً ليس هناك اتهام بخيانة ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقياً على المناقشة الأولى» .

« . . وحاول السادات أن يحور السؤال ويصع لإحالة عليه بقوله إن الأهرام باعتباره صحيفة لها سمعتها ونشرها فإن الدولة أحياناً تنشر من خلالها مواضيع مسوبة لمصدر رسمي أو ما شابه ذلك فقلت إن المقصود هو المقالات بعنوان بصراحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هي الأولى بنشر وإذاعة المواضيع التي أشد إليها ويعمد مناقشة استفسر الرأي الإجمالي على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية » .

(٣)

وفي صفحة ٤٤ يتحدث المؤلف عن الاتصالات التي بدأها الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ودور الأستاذ هيكل فيها ، واستيائه (أي هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا . . ويعقب ضياء الدين داود على كل هذا بقوله : « وأود أن أسجل أنى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهاماً وإنما أسجل واقعاً ذلك لأن الأستاذ «هيكل» اختار ووجه اسادات لاشك لعب على حصان أمريكا والتوجه إليها وقد لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه قد كمن يضع سلاحاً فتاكاً في يد من لا يجيد أو يؤمن على استعماله ، ذلك ما جرى أيضاً عندما احتار جانب السادات ظناً بأنه سوف يكون بعد الإطاحة بمجموعة عبد الناصر قادراً وحده على تملك زمام السادات ونواحيه . وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التي انتهت إلى زبيرة القدس واتصافيات السلام وكامب ديفيد . . »

ولا يجيد ضياء الدين داود حرجاً في أن يصف كتابات الأستاذ هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية اليهود في إسرائيل ١٩٧١ بالخلط ويبدو أن الأستاذ ضياء الدين داود على صواب في هذه النقطة حيث

يقول في ص ٧٠ من كتابه ، « ويقول الأستاذ هيكل في كتابه الطريق إلى رمصان - دار النهار - ص ١١٨ وما بعدها . . . ويوم ٢٢ أبريل طلب الرئيس السادات السفير السوفيتي وبعد أن دار الحديث بينها حول مسائل مختلفة قال السفير . . . سمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التمهيدية العليا فهل هذا صحيح ؟ . . . ورد الرئيس أن ذلك صحيح وأضاف . لدى ما أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى ، وفعل السفير فاه دهشه وسأل ' لماذا تفعل في هذا يا سيادة الرئيس فقال الرئيس لأن الناس سيهلون من شأنه وسيستعلونه في شئ حرب للأعصاب . . . وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد السوفييت في مصر فهي استطاعتكم أن تردوا أنني أكون سعيداً لو أنكم حررتم هذا الوحود . . . وقال في ص ١٢١ لكن جو الاجتماع في اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهروا إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أي شخص أن يتكلم خصوصاً بعد ما طلب الرئيس الاقتراح على مشروع الوحدة فلم ترتفع في اللجنة المركزية عبر أربع أيد بالموافقة من بيها يدي . . . ويبدو أن «هيكل» (الكلام للأستاذ ضياء الدين داود وهو ظاهر الصواب) خلط بين التصويت على الاتفاقية والذي لم يتم إلا في جلسة تالية والتصويت على استمرار السيد على صبرى في حديثه . . . وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان يادى الاكتاب . . . إلخ»

ولكن ضياء داود نفسه لا يجد حرجاً في أن يخط الأمور فهو الآخر فهو حين يتحدث (في صفحة ٧٩) عن لقاء السادات وروحز وهو اللقاء الذي نههم أنه كان في ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية محمود رياض والحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) بعده (أي الأستاذ ضياء الدين داود) يقهر في الهامش إلى عبارات يتفلقها عن الأستاذ هيكل في ص ١٧٤ نقلاً عن هنري كيسنجر ، ومن الواضح أن هذه العبارات لا تتناول نفس الموقف الذي يتحدث عنه الأستاذ ضياء الدين داود لأنه يرد فيها اسم الجسمي ، وهو ما يعنى أنه وقعت بعد حرب ١٩٧٣ سواء كان الجسمي رئيساً للأركان حتى ديسمبر ١٩٧٤ أو وزيراً بعد ذلك (٧٥ - ٧٨) ويعود الأستاذ ضياء داود في الفقرة الثانية من الهامش ليستشهد بنص لمحمود رياض يبدو أنه كتب في ١٩٧١ بل إن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يقول عند الاستشهاد «وزير الخارجية في ذلك الوقت» . وأبسط ما يمكن قوله في نقد فقرات هذه الصفحة أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يراجع ملاءمة الاستشهاد للموضع .

كذلك يمكن لعت النظر إلى أن ضياء الدين داود في ص ١١٦ قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) في موضوع هدم سجن طره ، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكانا لا يزالان يعيدان عن محريات الأحداث بل إن أحدهما كان في السجن والآخر في المنفى .

(٤)

وفي هذا الكتاب فقرة إساقية بالغة التعبير عن مشاعر يشدر أن نجد أحداً من الكتاب يتساوفا بالتسجين رغم أنها تقع لنا جميعاً كبشر كثيراً جداً ، فها هو ضياء الدين داود يتحدث بكل صدق ص خمسة مشاعر متصرفة لوقفه قبل ١٥ مايو حين كان يود الاستقالة ولكنه لا يستطيع اتخاذ قرارها ، ولا يدياً إلى المواردات السهلة بين الخوايب المخلفة للشجاعة ولكنه يميل للسدم ، ويميل أكثر للسدم على حالف طبعه ، وليس يوسعى في هذا الخير أن أنقل كل ماصوريه كاتب المذكرات الصراع النفسى ، كنى اقتطف للقارىء قوله : «ولا أدري ماذا ترددت في حسم موقفى وتقديس استقالتي والانتعاد

طالما تعدد اتخاذ موقف حماعي ولم يكن هناك في الواقع مرور هذا التردد ولم تكن أمامي أية فكرة بديله ولم أعرف من قبل من طبعتي التردد في أي موقف حتى في حياتي الخاصة والعادية . . . ويستمر هذا الندم طوال صفحتي ٨٢ و٨٣ إلى أن يقول « ومن ثم فإنني كثيراً ما ألوم نفسي على موقف التردد ذلك وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول «استقلت أم لم تستقل قدم يكن ذلك ليعبر من عزم السادات على القصص علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا . فالصمقة كانت لا بد ستتم وكانوا يمثلون بموقف السيد أمين هويدي الذي كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشرك فيما جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قبض عليه وحوكم وحكم عليه . »

(٥)

وفي هذا الكتاب أيضاً فصره لا أكاد أصدق حتى الآن أنه موجودة فيه يترحم فيها ضياء الدين داود قطب الثورة على ديمقراطية ما قبل الثورة بعد أن يروي ما حدث في مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة ، وهذا هو ضياء الدين داود يقول صراحة : « وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرت الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وإجراءات تعسفية مختلفة ومرورة وبغير أدنى حد من الضمانات ، ونجري تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيطة والتزاهة والعدل . ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعاً وبعد الثورة مشاركاً منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع مثل ما حدث ولعله مارال مائلاً في الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه وكان البرلمان وقتذاك مكوناً من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيداً تأييداً كاملاً من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أي قرار يراه ، ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومشيرة بالبرلمان أياماً تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمه كتابه الأسود ، وذلك قبيل أن يتخذ المجلس قراراً بإسقاط عضويته ، ولكنه لم يتخذ إجراء فيه من الإحراق بالحياة البرلمانية والاستحقاق بالعقول كإحراق إسقاط عضويتنا من المجلس الذي سوف نلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ » .

ولا يخفى ضياء الدين داود انتقاده الشديد هيئة المحكمة التي حوكم أمامها ولا يشوب عن إعلان عجبته الشديد من دور المستشار بدوي حمودة فيها فيقول : « . وأما بدوي حمودة فقد كان اختياره عريباً ، وكان قبله أضرب فقد كان رئيساً لمجلس الدولة ومستشاراً وقاضياً طوال حياته ثم كان وزيراً للعدل وكان ومارال موهور الثراء أي أن الله قد أفضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية ولم يكن سائغاً قبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية والتي كان يعرف سلفاً الظروف والملاسات التي تنعقد فيها وتصدر حكمها كما أنه وقت اختياره كان رئيساً للمحكمة العليا التي تختص بنظر دستورية القوانين وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رئاسة حافظ بدوي خريج كلية الحقوق في الستينيات في حين تخرج بدوي حمودة في العشرينيات » .

أما رئيس المحكمة حافظ بدوي فإن ضياء الدين داود لا يجد حرجاً في أن يقدم له كشفاً ببعض ما حصل عليه من الدولة في جاردن سيتي وكفر الشيخ (راجع صفحة ١٢٩) !!

(٦)

وفي هذا الكتاب الذي كتب بالآلة الكاتبة يتطها بالصغير أخطاء كثيرة كان لابد من تصحيحها خصوصاً ونحن نرى آثاراً كثيرة لتصحيحاتنا بقلم في الأصل وفي الهوامش بوضع أسهم . . . الخ) ومن هذه الأخطاء الكثيرة خطأ مهم في صفحة ١٧٩ حين يتحدث الدكتور سعد الدين إبراهيم عن السبعيات فيما يبدو ولكن الكتاب يذكرها «الستينات» ، وهو صد ما يهدف إليه المؤلف من الاستشهاد تماماً ، وعلى نفس السبق نجد الخطأ في صفحة ١٨٣ في السطر السادس حين يرد نص بين علامتي تنصيص على أنه من قول كيسنجر واصفاً السادات بأنه «أعظم رجل دولة على الأرض منذ سبارك بقى حنقه على يد جماعة من الشباب المتحمسين دينياً فيكنه الملايين» ولكن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يتحفظ في الهامش على هذه العبارة بقوله «كان هذا» ما نقلته دروين كايز عن تصوير انليفيرون الأمريكي للسادات طعناً فهل هذا كلام كيسنجر كما أوحى الأستاذ ضياء الدين داود حين وضع العبارة كلها بين علامات التنصيص ؟ أم إنه كلام النليفيرون الأمريكي كما ذكر في هامش ؟ ذلك أن مش هذا الخطأ في النص ص لا يقل من محام

(٧)

وقد تعمّد ضياء الدين داود أن يكثّر في كتابه من الاستشهادات على مساويء شخصية الرئيس محمد أنور السادات ولم يترك كتاباً أتيج له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نيّاته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره ، وقد نقل الأستاذ ضياء الدين داود عن كل من الأستاذ هيكل في «الطريق إلى رمضان» و «حريص العصب» رغم اختلافه التام مع الأستاذ هيكل كما نقل عن الأستاذ محمد إبراهيم كامل في كتابه «السلام الضائع» وعن الأستاذ أسماعيل فهمي في كتابه «التفاوض من أجل السلام» وعن القريق أول محمد قورى في كتابه «حرب الثلاث سنوات» وعن محمود رياض في أحاديث صحفية له ، وعن الأستاذ محمد عبد السلام الريات في مذكراته المنشورة في جريدة الاتحاد ، وعن الأستاذ عادل عيد في كتابه «المضايقات تتكلم» وعن الأستاذ «عبد الله إمام» في كتابه «انقلاب ١٥ مايو» ، وعن الدكتور أسماعيل صبري عبد الله في حوار له مع مجلة الشراع وعن الدكتور غزاد مرسى في حوار له مع مجلة كل شيء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس في صحيفة القيس هذا فضلاً عن أقوال زملائه المتهمين في قضية ١٥ مايو التي نقلها عن ملف التحقيقات ، وحديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل في كتابه «الشهادة» المتضمن شهادته في قضية تنظيم الجهاد . كذلك لجأ الأستاذ ضياء الدين داود إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين إبراهيم في كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز ، ولم يجد الأستاذ ضياء الدين داود حرجاً بعد ذلك كله في أن ينقل عن «لبحث عن الذات» للرئيس السادات و «أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و «وثائق ١٥ مايو» للأستاذ موسى صبري كثيراً من العبارات التي يؤيد بوجهة نظره أو يتأوها بالتفديد .

وعلى هذا النحو فقد لعب الأستاذ ضياء الدين داود في هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب المحامي ، وفي هذا سر طرافة هذا الكتاب الذي يرفع به متهم سابق صوته ، ريباً بعد قوات ان ، وربما قبل ذلك بكثير .



الفصل التاسع

الرأي والرأي الآخر

للمرکز رأسمند قبايضة

(١)

تتمثل في مؤلف هذا الكتاب مجموعة من الصفات التي جعلت له مكانة مرموقة بين كل بطرائه ، فهو من بين علماء الاجتماع المبرزين ، رجل قانون في الأصل استهواه علم الاجتماع ، وبخاصة البحث الجنائي فأثر مند مرحلة مبكرة أن يضع نفسه في التيار الذي يناقش القضية من أصلها على أن يبقى في التيار الذي يلاحق تيار الجريمة سواء صادف انحسار أم لم يصادفه ، ثم هو عالم اجتماع أتيح له أن يتبوأ كرسي الوزارة ولم يلبث أن تركه وهنا غمشت عبقريته حين استطاع أن يمسح نفسه كذلك من أن تقتصر شخصية الوزير السابق ، وإذا هو مرة ثانية مدير للمركز القومي لبحوث الاجتماعية والجنائية وللسنوات صويلة قاربت العشرين ثم هو بعد إحالته لتقاعد المدير السابق للمركز القومي لالوزير الأسبق ، حتى يوم فاز بجائزة الدولة التقديرية ، وحتى يوم تسلمه هذه الجائزة ومسحه الرسام كان المدير السابق للمركز القومي ولم يكن الوزير الأسبق ، آلى هذا الرجل على نفسه أن يبتعد عن هذه المواقع لأن يبتعد عن العمل ، ولهذا نجح تمام النجاح ، إذ لم تعد مشركته في الحياة العامة (وهي المشاركة المتاحة في مساحة عريضة أمام كل علماء اجتماع) مشبوكة أمام الناس ولا أمام نفسه . وهكذا تحقق له الترفع الكفيل بسلامة الحكم على الأمور ، حتى وإن لم يكن هو الطريق الوحيد إلى الحكم على الأمور فإذا جاز أن ننسج شخصيته في وصف سريع لجاز أن نقول عنه إنه ساكن البرج الزجاجي ، فقد ترفع عن الأحداث ليوجهها من بعيد جداً لا يراها قبحسب ، وانعزل عن الأحداث لتعاقبه ليعطى لنفسه القوة الكافية لسلامة الأحكام ودقة التوجيه ، وعن هذا النحوس شخصية هذا الرجل يأتي هذا الكتاب الممتاز الذي يعبر عن شخصية صاحبه خبر تعبير ، فترى الرجل يلخص حو الفصل في فكرة يجد لها من أقوال الحكمة ما يناظرها فيضعه إطاراً للفصل في أوله ، ثم هو يمضي في

الحديث عن تجربته الشخصية - العامة في سلاسة ويسر كأنه يتحدث في مجلس عائلي أو اجتماعي ولكنه مع هذا يحمل ألفاظ كل المعاني بكل الدقة وبكل الوضوح

(٢)

خرج الدكتور أحمد محمد حليفة من الحكم في سن مبكرة ، وأتيح له موقع ممتاز (في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي تولى تأسيسه من قبل) إذ عاد مديراً للمركز ، وأصبح شأنه شأن الأساتذة المهتمين بتخصصهم العلمي في المقام الأول والثاني والثالث وقد اكتفى من السياسة لحسن حظه بحصوله على لقب الوزير السابق ، وحببت عنده الرعاية الخاصة في المشاركة في الحياة السياسية ، هذا الشعور الذي وجد عندما لا يقل عن عشرين من وزراءنا السابقين من أساتذتنا الممتازين

وقد عبر صاحب المذكرات عنه في تأنيق أو تأفف شديد حين يروي لقاءه الأول بالسادات كرئيس للجمهورية في أواخر أيامه فيقول : « واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧ فلم أشارك في أي نشاط سياسي أو حزبي ثم ألتقي بالسادات لأول مرة منذ خروجي من الوزارة وكان ذلك في ١٩٨١ ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادراً على أن أعرف شعور السادات بحوي ، فقد كنت مكباً على مشاغلي العلمية متابعداً عن الحياة العامة إلا أنه من المؤكد أنه (أن السادات) وافق في سنة ١٩٧٥ على تعييني وزيراً للشئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازي الذي كان مكلفاً بتشكيل الوزارة ، ووقع اختياره على دور أن يصارحني بذلك مسبقاً . وشرعياً احتياري فعلاً في الطعنة الأولى من الصحف في أحد الأيام بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء ولكن حدثت مفاجأة في منتصف الليل أدت إلى قفل التكاليف بتشكيل الوزارة إلى محمود سالم وغير التشكيل الأول ولم يتصمب اسمي ، وقد وفر على هذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذاً للقرار الحاسم الذي كنت اتخذته في عام ١٩٦٧ بعدم قبول أي منصب يعني العودة إلى الحياة السياسية بأوصافها القائمة »

« ولكنني كنت أشعر دائماً بأن أنور السادات لا يريدني بجواره ، ولعلني قرأت كتابي في المسألة الاجتماعية كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء ، وكان هذا الكتاب يعبر عن الغضب . من تزييف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخدعة . كما أنه لا شك لاحظ انتعادي عن كل التنظيمات السياسية فضلاً عن أن مرة المقربين والمقربين والخوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفه بأي عمل ذي أهمية سياسية ولهذا كانت دهشتي بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشاري رئيس الجمهورية برئاسة سيد مرعي وكلفت مع عدد قليل بوضع تنظيم لهذه الهيئة »

ولعلنا نتهمز فرصة الحديث عن هذا الرحل لنا أحد أحمد حليفة للقارئ كمودج يعرض به تخيلين برارثنا لموقعهم في الحكم ، هل كانوا وزراء حقاً أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس فحقيقة ل هذه الآراء لا تتجلى إلا عند مناقشة الكواوث والتفكير في الدور الذي كان يجب أن يلعبه .

وها هو المؤلف يتحدث في كتابه الرأي والرأي الآخر بصراحة شديدة فيقول : « وكان من حسن حظي أني أخرجت من الوزارة بعد الكسبة مباشرة فلم أكن أدري لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتي تماماً في العمل السياسي ، وأدركت أن منصب الوزارة لابد أن يقوم على أساس المشاركة الكاملة في مسئولية القرار السياسي الأعلى ، وليس مسئولية الوزارة التي يتولاها الوزير وحسب ، كان خروجي من الوزارة بمثابة إفراج عني وعن نفسي . إفراج عن روعي شعرت معه بأن الظروف قد رفعت عني ذلك الموقف المستحيل الذي كنت سأقعه إذا بقيت عصوا في الوزارة لا أقوى حتى على الاستقالة ، الوطن كله في محنة حجب كل اعتبار شخصي ، كانت آلام الوطن الحريج في ذلك الوقت نالغة إلى حد لا يسمح لإنسان بأن يحس بجراحه الشخصية »

« ولقد عاهدت نفسي بعد يونيو ١٩٦٧ ألا أعود إلى العمل السياسي إلا إذا كنت في المعارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضني . أدركت أن النيات الطيبة في العمل السياسي لا تكفي ، وأن الطريق إلى جهنم معروش بالنيات الطيبة . وأنه لا علاج للفساد والانحراف بكل صوره إلا الهواء الطلق . خرجت مؤمناً بأنني ومن مثلي لن نستطيع عمل شيء في ظل سياسة تدبيرها أيدي قليلة بمعزل عن الناس ، وأنه لا خير في أي جهد يبذل إلا في ظل ديمقراطية حقيقية » .

(٣)

ثم يحكي صاحب المذكرات عن تجربته في لبنان ، وقد أصبح عضواً في مجلس الأمة فيقول : « بنفس المثالية - وأكاد أقول الاندفاع غير المسئول - بدأت بمشاركة في أعمال المجلس على أساس أنني رقيب على الحكومة أفهم لها بالمرصاد وتحدثت عدة مرات مهاجماً الحكومة دون أن أحفل بأنها نعبة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب ولكن بلحق فإن السلطة كانت واسعة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهقة إزاء الهجمات المضادة التي قمت بها ، ربما لم يمسنى ضرر لأنني لم أتعرض بخير أو شر للرئيس قائد الثورة ، ولم يكن هناك في ذهني مبرر ذلك في الواقع إلا أن الأمور التحدث بعد ذلك منحني لم أكن أتوقعه إطلاقاً »

« وطرح موضوع التموين للمناقشة في أوائل انعقاد مجلس الأمة الجديد وكانت كلمتي في هذا الموضوع أول كلمة لي في هذا المجلس . وكانت فرصة لي في هذه الكلمة أن أصر عن مخاوفي من إساءة الإدارة في القطاع العام الذي بدأ ضحكاً عملاقاً . وهذا بدأت بالقول بأنني لا اقتصر على التموين بالذات فحسب ، بل على الإدارة في كل المجالات التي أصبحت خاضعة للقطاع العام ، وقلت إن البوادر مقلقة ، وإن علينا أن ندر بالحد الإجراءات الحاسمة حتى لا تتدهور هذه الإدارة إلى الحد الذي سيؤدي في التحليل الأخير إلى الإساءة إلى سمعة النظام الاشتراكي ، ويمكن واضحاً من أول الأمر في ذهن كل إنسان أن المال العام أغلى وأمر من المال الخاص . وأنه جدير بأن يحاط برقابة كل فرد من أفراد

الشعب لأن كل فرد مالمك لدرة من درات هذه القطاع . لقد توسعنا في هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسا للخروج من النظرية إلى التطبيق ، أو لطبيتنا واعتقادنا بأن الشعب لا يمكن أن يقتال الشعب ، ولهذا فإن علي أن نفتح كل الوافد في هذه المرحلة لسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا . كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته ، لأنه حير للاشتراكية ألا تقفر قفراً ، بل نعصى بحطرات ثالثة ، بل علينا أن نحذر رحف المنافقين تحت شعار القطاع العام لهدم أركانه والإساءة إلى أداته سعياً وراء عودة الماضي منتصراً » .

(٤)

ثم هو مؤلف هذا الكتاب بخطو (أو بخطوبه النظام) خطوة ثالثة ويصبح عضواً في مجلس الوزراء وإن كان بدرجة نائب وزير فقط ، ويحكي المؤلف عن هذه التجربة فيقول : « وفي يوم ١٩٦٥/٩/٢٩ وأنا بمنزلي حوالي الساعة السابعة والنصف مساءً وأذكر أنني كنت في هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائي وطلاته ، دق جرس التليفون واتصل بي سكرتير زكريا محيي الدين مبلغاً أنه يريد أن يلتقي بمنزلي في اليوم التالي في الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق صباحاً ، ولم يكن عسيراً علي أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأنني مرشح لشغل منصب وزارى ، وفعلاً قابلته في اليوم التالي فعرض علي منصب نائب الوزير لوزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف ، فلما تساءلت : ولماذا الأوقاف ولم تسبق في هذا صلة ؟ قال إنه ينوى إدماجها مع الشؤون الاجتماعية ، ولما اعترضت علي ذلك بأنه لا وجه لمثل هذه الفكرة ، فسلا وزارة الشؤون وزارة للسرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالانتمية الاجتماعية ، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية . ولكنى لم أجد مريداً من المناقشة وقبلت معتزماً بينى وبين نفسى أن أحول دون حدوث هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى في الحكم سوف يساعد علي ذلك » .

« ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أنى استحق أن أكون عضواً بالوزارة إلا أنى عندما عدت إلى منزلى أدركت أسفاً أن عملي كعضو في مجلس الأمة ، قد انتهى وأنتى سأنتقل إلى مقاعد الوزراء أتبقى المهجوم بعد أن كنت أقف مهاجماً ، ودار بخلدى مع ذلك شيء من الشك في أن المسارعة إلى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة في بمجلس الأمة كان خطوة في نفس الطريق ؟ تساؤلات ما رالت لدى بلا إجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر » .

« كان تعيينى سائماً للوزير في وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدجمن في وزارة واحدة بمشاة إلقالى في حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى . بالإضافة إلى أن دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفي سن مبكرة نسبياً قد أثار عيرة وحقدوا واضمحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه . أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريباً أن أكلّف بها دون أن

يكون لي بها سابق عمل يؤهلي قد ، وأذكر أسي في أول مقابلة مع عبد الناصر بعد إعادة تشكيل الوزارة في سبتمبر ١٩٦٦ (يقصد الإشارة إلى وزارة صديق سليمان التي أصبح فيها وزيراً) وتعينني وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية أن سألته عن السبب في تكليفى وزارة يعلم مسبقاً أنني غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالماً محيطاً بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الإسلامية عن طريقها ، فكان رده وهو شارد بعينه : « يمكن عدنان تكمل بناء الجامع » . ومن سخرية القدر أنني كنت السبب في تأخير إتمام بناء هذا الجامع . فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى في وزارة الأوقاف ، وكان السبب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد ، ويدور أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام بإتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد ، فقد كنت في زيارته مرة في معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأكدت وجه اعتراضى على ذلك فقال بالحرف : « يا دكتور . . ادفع لهم خلى الساس تصلى » ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشاً طيلة وجودى بالوزارة . ومازلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلاً بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير .

« وقد دخلت في أول يوم في معركة المقاومة لإدماج وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف في وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشؤون وزارة للرعاية الاجتماعية ومن ثم يجب أن تكون في إطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات ، وكان هذا المفهوم الخاطىء في نظرى دافعى لمضاعمة الجهد لإيضاح الخائب الإثمائى في مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية » .

(٥)

وهو حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لا يدعى لنفسه أهمية لا في تعرضه لها ولا في موقفه منها . ولك أن تقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تجده يضع كس ماوقع في هذه الأيام الصعبة في إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية ويتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله * لم أكن بطبيعة الحال مسئولاً مباشراً عن سياسة المعركة أو إدارتها . ولكننى كنت أحد أعضاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشاركة في اتخاذ القرار ، وأن تكافح في سبيل تحمل مسؤولية إدارة شؤون البلاد بالفلس . إن الوزارة في نظر العالم كله أعلى مستوى من المسؤولية ولا أظن أننا كنا في هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشؤون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه . أما ما هو متعارف عليه في العالم كنه من أن مجلس الوزراء هو قمة المسؤولية وأنه لا يكتفى سر عن مجلس الوزراء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال . ولو أننا مارسنا المسؤولية على هذا المستوى ، وناقشنا الملاحظات السياسية التى سبقت الواقعة في حرية وتدقيق

فربما كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهدوية ، وإن كنت أشك تماما في أن هذا كان مستطاعا عمليا ، ولا نسى أنه كان هناك جهاز غير منظور . جهاز به هيئة وقوة فوق كل قوة ، وكانت تتداول عته القصص والروايات ، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شيء ورعم سطوة و سلطة هذا الجهاز فلا أذكر في مجلس الوزراء أن أشرنا إليه مرة نصر بجا أو تلميحاً . وكانت سمعة هذا الجهاز في السماء حتى إننا نحس كبار المسؤولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفائية بالغ الصفاة ، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا : كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرحة من الكفائية والتزاهية حتى إنه لا يفوته شئ ؟ ولنا أن تساءل يا سيدي القاري أليست هذه العبارات بمثابة تقديرات صريحة وصحيحة لموقف الورير وموقف مجلس الوزراء لا يحل فيها أحمد خليفة على نفسه بالانتقاد !!

وبعدنا أحمد خليفة من غيب المعارضة وعن حجاب الديمقراطية ، ويربط كل ذلك بحدوث التركة التي ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعاة وهو يكتب كل هذا بعبارات أديب مطبوع ومفكر واضح الرؤية شاء حظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة . فهو لا يدافع عما يقابلها بل ينتقده ، ويعبر عنه بعبارات تحمل الصديق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض وأتوقع تحت مغناطيس هائل الوقوع في عسوة ، ومن هذا المنطلق فإن الدكتور أحمد خليفة . وقد قبلت له الحقيقة أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع وهاهو يقول : « قبل التركة بل وبعدها ، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة وإلا وصم بالخيانة ، وكان الجميع في الفترة السابقة على التركة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من حجاب القيادة . وكان هناك جو زاهر ، ساحق من التمازج ، ولم يكن أحد يتصور أناسا على أبواب المغامرة أو المقامرة . كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل ، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربي كله . وفي أسر هذه الغيوبة الكبرى التي طغت علينا جميعا ، فليس من العدل في شيء أن نحاسب عامة الناس بل حصتهم عن لم يكن يسندهم مقاليد الأمور على أنهم أخطئوا التقدير أو أسرفوا في تمازجهم . إن الأحوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح الا عندما وقعت الواقعة في الخامس من يونيو . وفي اعتقادي أن الحساب لم يبدأ الا من هذا التاريخ . كان على كل إنسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بالألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس . »

« وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول في أذهانهم من المسئول عما وقع . إلا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع ، والذي لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا . ولكن الذي حدث هو إعادة تشكيل الوراثة دون تفسير لماذا خرج من خرج ؟ ولماذا بقي من بقي ؟ ولماذا جاء من جاء ؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل . ويقال : علي أن نثق بالقيادة ، ولكن حتى ونحن في هول هذه المأساة الكبرى لا يجوز أحد أن يعبر عن شكه في هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها ، حتى بعد ذلها وانطفائها وإحاطة البطانة بها بحطة السوار بالمعصم . ويبقى

الأمير كما كان دائماً - وكان شيئاً لم يكن - لا يصل إلى آذان القيادة إلا في القليل السادر إلا منافع أو
تفاهير أو مغامر .

(٦)

ويحاول مؤلف المذكرات من خلال برجسته الرجساجي وبروح العلم المحايد وعقل الأديب اللهاج
وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييماً عادلاً لشخصية جمال عبد الناصر ، ولكنه بالطبع يقع في الخيرة في
أي إجراء الصورة يقدم وأياً يؤجر ، أي يكبر وأياً يصغر ؟ . فهو يظن أن المرات غير القليلة التي
أتاحت له اللقاء المباشر بجمال عبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكماً عادلاً ، لكنه يعود فيتأمل
بعقله ما يسمعه بأذنه من دوى أحداثه الجهاير كاستجابة لحدثه عبد الناصر بأفواه وأفعاله في
مشعرها وأفكارها وسلوكها ، ويحاول أحمد خليفة أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه ، وأن
يخلص من أفعاله الطاهرة إلى أفكاره غير المعسة أو حتى إلى أحلامه ، وما هو بقول مقرر البكل وضوح
« ومع ذلك فقد كان انطباعي أن عبد الناصر لم يكن طاعية بطبيعته في تلك السنوات من الثورة . بل
كان يحلم دائماً بمبادئ ثورية يحملها ويتحملها الشعب نفسه بغير مرض ولا قهر . وأستطيع أن أحرم
بدلك بمقارنته ببعض الآخرين من كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبة في مرض الرأي والتحكم وقفل
باب الخوار . وكان عبد الناصر دائماً يعيدهم بحلمه وسعة صدره إلى جذور المسائل وأنا لسا أوصيه
على الشعب ، وأن الشعب صاحب كل شيء ويجب ألا نصيب المسائل حتى تسير المبادئ الثورية
مسرى الدماء في شرايين الشعب المضطرب الذي استعبده الاستعمار ، بل استعبده مواطنوه من أشباه
الإقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب » .

ويرى صاحب المذكرات أن جمال عبد الناصر كان صاحب فكرة متميزة في نظام اجتماعي متميز ،
وفي ص ٢٦ يعبر عن هذا المعنى بقول : « لقد كان عبد الناصر داعية إلى نظام اجتماعي يكرس الفرصة
للتكافؤ ولا تنقسم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال فسم يكن قريباً كلياً قوبل بالعوائق والصعوبات أن يفقد
أعضاياه وصدره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر ، ويحول إلى رجل نافذ الصبر معتبر برأيه
حتى لم يكن في الإمكان في بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة » .

ثم يقول - * « وفي اعتقادي أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه أسان من البشر
يحمل رسالة عظيمة ، وأن ميلاد هذه الرسالة كأي ميلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام ، وأن المجتمع
البشري دائماً يبدأ سدفع ثمننا غالياً من أجل التحولات العظيمة ، وإن عطمة ثورة عبد الناصر يجب أن
تُقاس بما تحقق من تغيير اجتماعي هو أعمد بكثير من السلبيات التي قارنت هذا التغيير .

ويوازن أحمد خليفة بين ما كان يحظى به عبد الناصر من نفاق وبين ما كان في عقيدته من الإحباط
بقول : « ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تهل في تماسكه .
ومن الناحية الأخرى كان كأي رعيم يحظى بقمه النفاق في التعامل معه ومن كل من يقترب منه » .

(٧)

وحين يروى مؤلف هذه المذكرات قصة النجاح " الموقت جدا " الذى حققه بنفسه في مجلس الأمة حين عارض الحكومة في سياستها البارزة ، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسي سواء في المجلس أو في خارجه فانه يحقب على روايته تمن فقد موضوعه بعدما مرت عليه مأكينة الزمن الذى لا يرحم ولكنه مع ذلك يجسد التعبير عن هذا الهاجس الخفى فيقول : " وفي اعتقادي أن هذا الانفجار الحماسي كان نتيجة انكسار حاجز الخوف بموقف مجلس الأمة الذى أثبت أن ممثل الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف البد للسد ، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونهم ألعوبة تحركها السلطة كيف تشاء . ويبقى السؤال : كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة ؟ وكيف لم يتابع الشعب إملاء إرادته على إرادة الحكومة ؟ وكيف انتقلنا من مثل هذا الموقف ، ومن استفتاء شعبي على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهي علامة لها ورنها على احترام إرادة الشعب وسعى عبد الناصر الى تأكيد شرعية الحكم ، كيف انتقلنا من كل ذلك وفي فترة ستين أو ثلاث الى أيام الظلام في يونيو ١٩٦٧ ؟ لا أزعج أننى أعرف . أظن أنه سبب واحد ، ولكننى لا أستطيع أن أبرئ قوى دوليه جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصري الناصري فاستجمعت كل حقدتها على منجزات عبد الناصر التي تجاوزت مصر الى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية . إننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت في وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا ' قولوا لعبد الناصر إننى تلميذه وإننى تعلمت منه الشورى . لم يكن عربيا إذن وعبد الناصر في أوج مجده بالرغم من النطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة ، لم يكن عربيا أن تعاود القوى العالمية المستعلة للشعوب محاولتها لكسر عبد الناصر .

(٨)

ويروى أحمد خليفة في صدق شديد مدى الصيق النفسى الذى اعتراه في أوائل الستينات من متابعة مانشر عن قضايا الفساد في المجتمع الاشتراكي الجديد وقد لا يكون الموضوع في حد ذاته خطيرا في نظر البعض ، مع أنه خطير بالفعل ، ولكن الذى يعنينا فيما نرويه أن هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى في إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا في برلمانه وفي مجلس ورثته في الستينات نفسها ، نحن إذن أمام مشاعر تكنوقراطى على وشك المشاركة في السلطة .

وبعد أن يروى المؤلف بعض مواقفه في حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها يعقب معبرا بكل الصدق عن الإحباط الذى انتابه وهو يسرى البطش بالديمقراطية جهاراً بهاراً في نفس الوقت الذى يجرى فيه التمسح بها ، يقول صاحب المذكرات " أردت من هذه

الرواية أن أبين أن أى اتجاه في ذلك الوقت إلى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة ، وإنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد كان البعض يسارع إلى إثارتة (أى إثارة الرئيس) بدلا من أن يساندوه في موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأى الآخر . ومع ذلك فقد كان هذا يجرى في إطار سُمى أيضا بالديمقراطية ، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع ، وأنه حتى أشد النظم تسلط لا تتردد في أن تصف نفسها بالديمقراطية ، والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالترتيب ، والدولة تستطيع ذلك وفي يدها وسائل الإعلام جميعا تحتكرها وسنّها ليل نهار لتجمل صورتها وتشويه كل شىء آخر . وقد يجرى تعريف الديمقراطية أحيانا بالقوة الغاشمة والبطش باخريسات بمقولة إنه لا حرية لأعداء الشعب ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق إقامة ما يمكن أن سمي بالماكيث الديمقراطية حيث تقسم بمازح شبيهة بالديمقراطية إلا أنها فارغة من المضمون . وتزداد الجرعة الخداعية في تعريف الديمقراطية إذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة . أو إذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطعى عليها وسحرها لمصالحه .

(٩)

ويجاءر مؤلف كتاب « الرأى والرأى الآخر » ولكن بعد فوات الأوان برأيه في زيف الاتحاد الاشتراكي وفشله وعدم وضوح فلسفته ، وقد يرى القارىء ألا تثقل عليه هذه الآراء لأن الصرب في الميث حرام ، ولكنى أعتقد خلاف ذلك فما زال بيت من يؤمن بجدوى وجود التنظيم الواحد ، وهذه شهادة من عالم اجتماع مشهود له كان في وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم ، ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكي لا يقف عند نقده كتشريع فحسب وإنما يتناول " الميثاق " ونظام الحكم كله ، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة ومهذبة ويقول . " أما الاتحاد الاشتراكي فقد كنت مقتنعا بأنه صيغة ديمقراطية زائفة فاشلة عملا . ذلك أن الاتحاد الاشتراكي هو الدولة نفسها ، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلوهم ، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية والدولة بكل سلطاتها : الجيش والشرطة والمخابرات والخزائن تسنده . وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية إذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيلا شعبيا في حقيقته لأن التنظيم الشعبى في تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها . ويعود الفشل أيضا إلى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكي ، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادئ ولكنه بالقول ليس بعد إطارا مرجعيا مدروسا واضح للعالم . وليس من الصعب أن ندرك السبب في هذا الغموض ، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية . وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد ، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منهقة من واقعنا . ومن ثم فلم يكن لها تراث نظري غنى ، وكانت النتيجة خلطاً ومرجاً بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة . وسواء كان منظور الاشتراكية العربية والقائلون بها في حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا في التراث الماركسي اللينيني نبعاً لا

يصيب . كان لاسد إذن من فلسفة اشتراكية لها الملصق العفسي ، وكان لابد من أن يشغلنا أمر القساذرين على القيسام بهذه المهمة وهم المثقفون ، وقد كانوا في جملتهم في أزمة مع الثورة»

« وفشل الاتحاد الاشتراكي كحزب لأنه فنيا ماقد بقوام احزبي لاتساع قاعدته وشمولها حتى إنها شملت الكثيرين من الساحطين على الثورة . وكانت التبيحة فقدان التماسك والانتفاء الذي يربط أعضاء الحزب أو الفريق ، وإذا قيل إنه لم يكن حزبيًا فالتساؤل يبقى : لماذا إذن ينتظر منه ما لا يُتَظَر إلا من حزب ثم أيس إذن ذلك التنظيم الشعبي الفعال الذي يسد الثورة ! والواقع أن الاتحاد الاشتراكي فشل كحزب واحد كما فشل كحزب لأن الأعضاء في الحزب الواحد يرتبط وجودهم السياسي على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبي عملاً حاداً له استهانة الدفاع عن النفس ، لأن معنى الحزب الواحد أنه إذا لم تعمل وأمارس حياتي السياسية فإن مكاني هو العمل تحت لأرض ذلك أنني كحزب واحد قد حرمت الآخرين من العمل فوق الأرض ، أما أن أتصور حزباً واحداً يشل الشعب كله فتصور صال من أساسه . وثمة عامل آخر في فشل الاتحاد الاشتراكي هو أنه في الدعوة إلى فكر أو فكرة لا يكفي أن نقول لناس كويوا ، إن الدعوة نفاهم واقتناع وإقناع ، أما التوعية فصنف فكري إذا به تحاول أن تجرح فكرتك كما هي للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلاً والمجتمع الذي يهجره مثقفوه روحياً يتوقف عن النمو لأن النمو الإنساني يأتي عن طريق الفكر الذي يدفع بالمجتمع إلى الأمام . ولكن الاتحاد اتحد من التوعية أسلوباً والتوعية هي أروع حرافة عاشها الاتحاد الاشتراكي فمن وقت إلى آخر كان المسئولون يعلنون حملة توعية فيصوبون الخيام ويجمعون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفض الاحتيج ويعود كل إلى ماكان عنه . ولعل من كان يؤجج إليهم الخطاب يسحرون من أنفسهم ، ولعل من ألقوا الخطابات قد حصلوا على راحة البال فقد أصبح التوعية هي الحبة المهدئة التي تحلب الطمأنينة الكاذبة . ونسوا في راحة أوهامهم أن الدعوة مرتبطة بالدعاية ، وأن نجاحها مرتبط بالقوة وأن من كانوا يطبقون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعداء الثورة لم تكن في معظم الأحيان إلا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتراكية زلنى إلى عمامة الشعب . وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكي في قبضة الفشل والشلل وساده الركود الذهني والروحي ، وتحول إلى جسد بيروقراطي تقف عايشه عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته . »

وهذه الفقرات هي أروع ماكتب أو مايمكن أن يكتب عن الاتحاد الاشتراكي ولا يستطيع إنسان مهما أوسى من قسذرة على معالطه النفس أن يتهم صاحبها بالبعد عن الحقيقة أو الموضوعية ، ولكن مؤلف هذه المذكرات وهو المفكر الواقعي المرتبط بأهله ووطنه يصور لنا البعد الأخطر في مأساة الاتحاد الاشتراكي ، وهو اقتناع عبد الناصر به فيقول : « إلا أن عبد الناصر كان متمسكاً بالاتحاد الاشتراكي إلى درجة التشبث . وكان البعض يردد أن التجربة في حاجة إلى تقييم . ولكنني كنت أذهب إلى أن

التجربة قد ثبت فشلها فعلا في تحقيق الهدف منها وهو إيجاد السند الشعبي للثورة ولهذا كان هدف الأول - إدعيت للمشاركة في الأمانة العامة - هو الدعوة إلى تنظيم سياسي مُعلن يمثل حرب الثورة مع السباح بمعارضة ، والدعوة إلى كماله ، لحرية النقد وبالسواب بالنسبة للمثقفين الذين وإن كانوا يعانون من المشاكل المادية فلن يكون حل هذه المشكلة انفسية إلا بكمال حرية النقد ، وهي حرية كفيلة بالقضاء على حرب الجنس الموجهة ضد الثورة ، وإذا كان شعارنا أن نقوم بثروة فلا يعنى هذا إلا أنها مرحلة نقد دائي وإتساحة الفرصة للاستماع إلى كل الآراء ، وأن نكمل لمجلس الأمة - وهو هيئة منتخبة - أكثر قدر من الهيبة ليبارس حقه في حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد

(١٠)

ومن مرحلة مبكرة جدا كان مؤلف هذه المذكرات ينه بأعلى صوت إلى العناصر الكمينة بنجاح تجربة "القطاع العام" وعدم تحويله إلى "الإقطاع العام" وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا سوعا من الاختلاس والرشوة، وكان يريد من الدولة أن ترسي من القانون والعصوبات ما يجعل الإضرار بالمال العام أشد في نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص ، وكفائوني محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والتصبغة لخص الدكتور أحمد حبيقة هذا الموقف كله في عبارات واضحة حيث يقول : " وأضعت أننا - إذا أخذنا بالنظام الاشتراكي وبدأنا في إقامة اقتصادنا على أساس القطاع العام - مدعوون لإدراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام ، وإن من يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريق العدالة الأول بينا اللص الكبير ذو المكانة العالية يعمل باسم الدولة والمصعب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم . فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات الصغيرة التي يدفع إليها الفقير وتفكك الأسرة والمظالم الأجنبية ولنتجه إلى القيم الجديدة و لآفاق البعيدة . نحن في حاجة إلى قاسون ذي نظرية واضحة متكاملة يردع المضاربين في أقناعات الشعب والمديرين الذين يرمون صفقات مجحمة ، وكل تصرف مسحرف يتناول المال العام ، وكل تصرف في المال العام فيه تمبير بين المواطنين . وأن تكون العقوبة دائيا في سرقة المال العام والإضرار به أشد من سرقة المال الخاص ، حتى يترسب في أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو مؤسسات أو الشركات العامة أو التعاونيات . إن أموال الشعب في أيدي عدد من الموظفين يديرونها بأسيا نحن جميع تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب ، بل على الإهمال وعلى المحسوبية التي تفتح الباب لاستغلال المال العام في سبيل الصداقات والقرابات والمنفعة والمحسوبية في حقيقة الأمر ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة وفي النهاية قلت إن علي أن نتجه بإرادسا وفكرنا إلى رفع سلاح القاسون في وجه المخربين ولصوص القطاع العام وأستعلين ، والإفصح لا بنى القطاع العام بل الإقطاع العام " .

بمى أن تُطلع الماريء على موقفين هاميين لأحمد خليفة وقمهما مع نفسه ، ثانيهما بعد خروجه من الوزارة مباشرة وستأوله بعد قليل ، أما أولها فيوم ترشيحه لدخول الوزارة ، فبعد أن يروى أن أنور السادات كان يرشحه لتولى وزارة العدل * حتى يضع حداً للفوضى التشريعية التي نعيشها * بينما كان زكريا يحيى الدين يراه مبرراً أكثر لتولى الشئون الاجتماعية ، يروى الدكتور أحمد خليفة أن هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيقول : * والواقع أن هذا الحديث الذي دار عني بشأن ما أصح له يصور صراعاً دار في نفسي طويلاً فلم أكن أدري هل أنا رجل هاسون أم رجل اجتماع . كنت أبحث بصرف النظر عما درست وحرته فعلاً عن هويتي الحقيقية و تصوري لما أرحب في الاشتغال به ، وقد قصيت في أعمال النيابة العامة ومجلس الدولة حوالي خمسة عشر عاماً ، وأدركت أنني لا أستطيع أن أقضى بقية عمري واقفاً جالساً أقلب في صفحات كتب القانون . وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائي أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أسى عاجز عن المضي مطبقاً للقانون بينما أن متسائل دائماً وأبداً عن جذور القواعد القانونية في المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه . ولهذا فقد اخترت خصوص المجتمع على إطلاقه وأعماقه ، واخترت البحث العلمي في القانون وغير القانون من الظواهر الاجتماعية . وكان زكريا يحيى الدين محقاً عندما قال إنه يعرف ما أفضله .

أما الموقف الثاني وهو موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة فهو يصوره لنا مصفاً نفسه إلى أبعد الحدود ، وليس عليه من لوم في ذلك ، فقد فعل مارواه بالفعل من تأليف كتاب « المسألة الاجتماعية » ونسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت في الصدور وقد لا يكون هذا الكتاب قد لقي الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال ، يكفى الرجل أنه جاهر برأيه بل وقفل ما هو خير من المحاضرة وهو التسجيل وما هو يقول : * إن الإنسان قد يُسأل عن موقفه إزاء مشكلات وطنه واثرواته وعزوفه عن إبداء الرأي وبذل الجهد ، إلا أنه ليس العمل السياسي وحده هو علامة الإيجابية والانتها . بل كل مجال عمل جاد يصع الإنسان فيه إخلاصه وعلمه وجهده عمل وطني . وعندما يكون الجو السياسي مُليئاً بالعيوم مما يفر بعض الناس من المشاركة فإن على المثقف ألا ينسى دوره الطبيعي في تنمية بلاده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل مُخلِّقاً فوق مستوى الصغار والكبار . وعندما خرجت من الوزارة إلى بيتي وجدتني فرصة ذهبية بل واجياً على أن أكتب تهمتي . ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من إبداء آراء تعسر على أنها معارضة للنظام فقد وضعت كتابي وأسميته اسماً لا يعبر عن محتواه وهو « المسألة الاجتماعية » وأرسلت الكتاب إلى دار المعارف . واحتفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة ، وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد وكان مشرفاً على الكتب الثقافية في القدار في ذلك الوقت رجاني أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر

لا يتحمله لنظم لسياسي . وكان مخلصاً في بصيخته ، فقد كان أستاذي في كلية الحقوق وناشدني باسم الأستاذية أن أسمع الكتاب وأرفع منه الأجزاء التي ستثير المناصب ، ولكنني لم أخير حرفاً وظلمت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخير بإذن اطع ودهشت في ذلك الوقت . ولكنني لم أعم إلا بعد سنوات من أحد الوزراء المقررين إلى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بشره بغير تعديل ، وفي الواقع فإن هذه الواقعة قد أكدت رأيي في أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته ، وإن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن ذاتها من فكره وتخطيطه .

(١٢)

وينبغي لنا ألا نحرم القاريء من بعض المتخصصين عن معاناة الدكتور أحمد خليعة في وزارة الأوقاف والتي يرويها فيقول : « ولكن المعركة الكبرى كانت في وزارة الأوقاف عندما عينت وزيراً لها . فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوصاعاً في وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لا يمكن السكوت عليها ، وأن هناك تنديداً لأموال لوقف الإسلامى لا تحاسب عنه أحد . وعندما توفرت بين يدي الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمنته إلى النيابة العامة وأسعر التحقيق عن كشف رشاي واشتلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كبار وصغار » .

« ولا أريد أن أقيصر في هذا الموضوع كما لا أريد أن أكشف بعض الوقائع التي تورط فيها آخرون إذ وجدت من أموال البر والخيرات ممتلكات مبالغاً فيها تُقرر لمن لا يستحقون ، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقرر من ممتلكات شهرية لس في حاجة إليها بقية »

« ولا أظنني كنت متجنياً على من طلبت التحقيق معهم ، فقد أسمر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر منها من موظفي وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الاختلاس والتزوير ، وخرجت من الوزارة قبل أن يسم السن في أمرهم ، وقد قابلوا خروجه من الوزارة بهماس وفرح شديد ، وعادوا سيرهم الأولى كقوة يحشاهما الجميع لصلتهم بكبار المسئولين في الدولة بعد أن كنت أوقعت شاطئهم طيلة وجودي بالوزارة ، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم إلحاح بعض مديري مكتب جمال عبد الناصر ، وظل نفوذهم مسيطراً لا يجرؤ أحد على تعديدهم حتى صاح الشيخ محمد مولى الشعراوي في مجلس الشعب وهو وزير للأوقاف مستعجراً منهم قائلاً إنه يعاني موقفاً نفسياً عنيفاً ، وإنه محزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صريحة ولا يستطيع أن يفعل شيئاً »

ويصل الأمر والمرأة بأحد خلفه أن يقرر في صراحة أن الفساد هو الذي أخرج من الوزارة « والواقع أن إخراجي من الوزارة لم يكن بأي صورة مرتبطة بكسة يونية ولا بالرغبة في التغيير لتغيير ،

ولكنه كان نهاية المطاف لصراع رهيب اضطرت إلى خوصه في وراة الأوقاف وأشرت إليه في
تقدم» .

« ورعم أنى لم آخذ بالشهات وأحلت الموضوع مكامته إلى النائب العام للتحقيق وحقق النائب
العام ووكلائه في ضوء ما أمدتهم به الوزارة من السياسات في تعاون تام ، وصدر قرار النائب العام
بحبس بعض الموظفين على ذمة التحقيق . إلا أن أحظر ما تكشف عنه التحقيق كان صدة بعض
المستولين عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ببعض كبار المستولين في مكتب الرئيس محال عبيد
الناصر . وعندما وصل التحقيق إلى هذا الحد أو عر إلى مستول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن
متابعة الأمر عند هذا الحد ، بل زارنى في منزلى لهذا الغرض وحاول في رقة إقتاعى بترك الأمر ، ولم
أستطع أن أقصم مثل هذا الرجاء ، ولعل على القضائى السابق مشول عن ذلك فدم أكن أتفهم أن
أحسا ولا الرئيس نفسه يمكن أن يقف عقبة في سبيل تحقيق قضائى الفساد ، وأما أعرف عن الرئيس
كراهيته للانحراف ونراهته المطلقة ، ولذا فلم أفكر في مراجعة الرئيس في الأمر ، وكانت الفرصة
عندما أجرى التعديل الوزارى بعد النكسة فأطيح به من الوزارة وتغير الحرف في وراة الأوقاف وكفت
عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقوفون إلى أعمالهم بل وصل الأمر إلى حد الإطاحة
بالنائب العام نفسه ونقله إلى منصب آخر » .

ويكرر أحد حليلة في موضوع آخر شعوره بالمرارة من قوة الفساد في نظاما يقول : « كانت هذه
معركة مع الفساد خسرتها في نهاية الأمر ، فزاد عمق إيمانى بأنه لا بديل عن ديمقراطية حقيقية هي المبرر
الوحيد لكى يبدل الإنسان من نفسه ومن طاقته ، بل من أمه وحياته ، فقد بلغ الأمر هؤلاء المنحرفين
إلى حد التهديد بالقتل وحطف أطفائى ، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات غير
السلطة القضائية أى مساندة عندما وصل التحقيق إلى باب مكتب الرئيس » .



الفصل العاشر

كنت وزيراً مع عبدالناصر الدكتور عبد الوهاب البرلسي

(١)

لعل الدكتور عبد الوهاب البرلسي هو أبرز نموذج لعوراء التكنوقراطيين المصريين الذين تمتعوا بالقدرة النفسية القدة على أن يصعدوا سلم هرم الوظيفة من باحيته في سلام نفسى وهذوء أعصاب تامين ، فهذا طبيب يتدرج في وظائف الجامعة من أستاذ إلى صيد إلى وكيل جامعة إلى مدير جامعة ثم يصبح وزيراً للتعليم العالى ثم يعين وزيراً للبحث العلمى ثم يقبل العمل مديراً لجامعة الكويت وبعدها يقبل العمل مرة ثانية نائبا لرئيس الجامعة الأردنية ثم مستشاراً للجامعة المفتوحة ثم يعود من حيث بدأ أستاذاً في كلية الطب

وهذه مذكرات تتسم بكثير من القدرة على التعبير عن شخصية صاحبها بأكثر مما يريد صاحبها منها من التعبير عن ذكرياته . . فمن الواضح أن صاحب المذكرات قد أخذ نفسه مد مرحلة مكرة من حياته بالتزام مطلق تجاه كل جزئيات الحياة المتكررة ، بحيث أصبحت شخصيته تفرص نفسها حتى على نفسها حين تتحدث بل وحين تكتب ، وأنت ترى ياسيدى القارىء هذا الخلق بوصوح شديد ليس بعده وضوح حين يقسم المؤلف مذكراته كما لو كانت كتاباً في علم الأدوية يقتضى مه الدقة الشديدة في ترتيب الفصول المتتابعة لكتابه ، والتزامه الشديد بالترتيب الزمني وهو ما لم يتوفر في مذكرات غيره حتى هذه اللحظة ، ويكفى أن أذكر للقارىء أنه قسم [مذكرات] حياته إلى سبعة فصول ، نجعل الفصل الأول لسنوات التكوين ، والثاني لعمله في طب عين شمس ، والثالث لعمله في جامعة أسيرط عميداً لكلية الطب ، والرابع للفترة ما بين حربي ٦٧ ، ١٩٧٣ وقد سمي هذا الفصل « بين النكسة وحرب التحرير » وتشمل هذه الفترة ذروة الأحداث السياسية التي مر بها ، ويتضح هذا من أن هذا الفصل يشمل أحد عشر فصلاً فرعياً ، أما الفصل الخامس فقد جعل عنوانه « بعد حرب أكتوبر » وتحدث فيه عن عمله في هيئة الرقابة الدوائية ، وعن عمله في جامعة الكويت ، وأما الفصل السادس فقد جعل عنوانه « عشر سنوات في الأردن » وتحدث فيه عن تجربته كنائب لرئيس الجامعة الأردنية ، وعن تجربته في العمل مع الجامعة المفتوحة في القدس ، وفي الفصل السابع والأخير بنور . صاحب هذه المذكرات كثيراً من تجربته حياته وتأملاته ومساهمته في الحياة العامة ، ومع هذا كله استطاع مؤلفها أن

يضيف إلى الكتاب ما يلخص لقطات من حياته في ٣٧ صورة جعل لها ملحفاً سهياً ملحق الصور ورتبها بحيث وصح كل صورتين في صفحة ١

(٢)

وفي كل فصول الكتاب وقراته الترم صاحب هذه المذكرات إلى أقصى حد ممكن بل إلى أبعد من الممكن بالاختصار الشديد والتركيز الأشد، فهو لم يختصر ليقابل سطور ما كتب وإنما كان يختصر عامداً متعمداً مظهراً قدرة أروع على ندرة الفكرة والتجاوز عن هوامش الفكرة، وهو حين يفعل هذا يتجاهل رغبات كثيرين من القراء والمعاصرين في أن يروا انجيازه إلى أي جانب من الجانب، وهو وإن كان منحازاً بحكم طبيعته البشرية إلا أنه وقد أخذ نفسه بمبدأ التسامى عن الانحياز قد أصبح من السهل عليه أن يتجاوز الموضع الشائكة من الأحداث في سهولة ويسر، وأن يتقل إلى المجري العام للأحداث التي تراكبت بعد ما تجاوزت الصراعات

على هذا النحو نجد موقف المؤلف من أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فهو يروي لما الوقائع التي مر بها حين كان في باريس يوم وقوع ما وقع، ولكنه يذكر كذلك حضوره اجتماع اللجنة المركزية انعاصف ويقتصر فيها برويه على دهشته أن يحدث هذا الذي يحدث مما لم يكن يمكن تصور وقوعه في عهد عبد الناصر... هكذا ليس إلا ١١ ولكن المؤلف يروي بعد هذا الحديث رواية تصور لنا حرصه على لقاء شعراوي جمعة باعتباره نائب رئيس الوزراء للخدمات، قبل سفره في أول مايو ١٩٧١، وهكذا يوحى لنا عبد الوهاب البرلسي أنه كان على علاقة ممتازة بصحابة ١٥ مايو، وأنه مع هذه العلاقة لم يكن يدري من أمر الخلاف الحاد شبتاً، ثم إنه بعد هذه العلاقة استمر وزيراً لعدة شهور، وهكذا يستطيع القارئ أن يستنتج أن صاحب هذه المذكرات لم يكن من المؤمنين تماماً بحتمية أو ضروره ما فعله أنور السادات من الإطاحة بخصوص ١٥ مايو، ولكن الذين يريدون تعمق آراء السياسيين التكنوقراطيين فيها حدث في مطلع عهد السادات لا يمكنهم أن يقدموا الأمر على علته على هذا النحو، وإنما سيفكرون في الأمر من زاويتين أخريتين، الأولى أن كتاب الدكتور البرلسي يصدر عن دار المستقبل العربي التي يمتلكها محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وأحد ضحايا ١٥ مايو، ومعنى هذا أن أقصى ما أمكن للمؤلف من بماملة لمجموعة ١٥ مايو أنه حاول تقليل جذور الخلاف عند معارضه... أما الزاوية الثانية فهي أن عبد الوهاب البرلسي كان قد سبق له أن نشر بعضاً من ذكرياته في حديث مع الأستاذ ضياء الدين بيبرس وقد نشر هذا الحديث بعد ذلك في كتاب، وتعرض بعده البرلسي لهجوم أمين هويدي وزير الدولة والحربية ورئيس المخاسرات في آخر عهد عبد الناصر الذي اتهمه صراحة بأنه يبحث لنفسه عن مكان سعد موحات لهجوم على عهد عبد الناصر، وهكذا كان على مؤلف هذا الكتاب أن يوازن في مثل هذا بين عوامل كثيرة، ولكن الأهم من هذا كله أننا عندما نواصل قراءة الأحداث نجد ما لم ينشر قبل رغم طرافته من أن أربعة من وزرائه في وزارة ١٥ مايو كانوا في باريس في تلك الليلة المشهورة، ن منهم استمروا في الوزارة وهما الدكتور عبد الوهاب البرلسي وعصمت عبد المجيد واثنان آخران

استدعيا ليتوليا مواقع وزارية وكان هذان الاثنان من باب الطرافه أيضا من معاوين صاحب المذكرات نفسه في المهمة التي كان فيها في باريس هالدكتور إسماعيل غانم وكان مندوباً الدائم في اليونسكو عن وزيراً للثقافة ، ومصطفى كمال طلبة وكيل وزارة التعليم العالي الذي كان مرافقاً للدكتور عبد الوهاب البرلسي وزير التعليم العالي في اجتماعات اليونسكو فقد اختير وزيراً للشباب ! أما عبد الوهاب البرلسي نفسه فقد عين وزيراً للبحث العلمي بدلاً من التعليم العالي وخلفه في التعليم العالي الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس الجامعة الأم (القاهرة)

(٣)

وهكذا تتضح لب من قراءة هذه المذكرات أبعاد كثيرة من شخصية مؤلفها ، وإن ظلت أبعاد أكثر منها وأعظم بعيدة عن أن يتناولها الرجل العظيم المتواضع بقلبه ، ولعل من أبرز هذه الأبعاد ما تمكنه كلمات الإهداء التي قدم بها البرلسي كعادته فحرص على ذكر طوائف كثيرة من عارفه على سبيل الحصر بحيث يمكن استتباع ابعاد ارتياحه إلى أماكن وكليات أخرى لم يشأ أن يذكرها في الإهداء وعلى خلاف الكتاب وفي صفحته الأولى حرص المؤلف على أن يكتب اسمه بدون اقتران بكلمة دكتور ، وعلى هذا النحو نجد تواضع المؤلف حين يتحدث عن نشأته فيذكر صفات أخويه ولا يذكر صفات شخصه فيقول : " مازلت أذكر المنزل رقم (٥) بحارة السن المتفرعة من شارع المعريين بالقاهرة القديمة . . . ذلك المنزل الذي كانت تسكنه أسرته في العشرينات من القرن الحالي ، والذي شهد سنوات تكويني الأول بن أحضان أم صابرة مكافحة ، ورعاية أب تقى ورع هو الشيخ " على البرلسي " الذي تشرب منه أخى " إبراهيم " صلاحه وتقواه ، وورث عنه أخى " جمال " الكثير من الميالات كالعصب السريع والهدوء الأسرع " . . . وحين يحدثنا في نواضع مرة أخرى عن السب في نميه دراسة الطب دون أن يستطيع تحديد سبب واضح لهذه الأمية فيقول " وإلى اليوم لا أعرف إن كان حرنى على وفاة أمي متأثراً بمرضه ، أم حتى للدكتور محمد سليمان ، أم الأمرين (يقصد : الأمران وهذا من الأخطاء البادئة في هذا الكتاب) مما أو شيء آخر هو السدافع وراء الفكرة التي تسلطت على ذهني عام ١٩٣٤ ، ولم أكن قد بلغت الرابعة عشرة من عمري وجعلتني أقدم على كتابة لافتة أعنت نفسي فيها بلقب الطبيب الدكتور عبد الوهاب البرلسي "

(٤)

وعن الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب قد التزم في مذكراته بما تلتزم به جميعاً نحن المصريون حياء وخجلاً من عدم ذكر اسم الروحة أو الأم مع الاعتراف لها بالفضل الذي هم أهلها إلا أنه مع ذلك لا ينسى أبداً أن يظهر اعتزازه بزميلة دفعتهم الطيبة العظيمة زهرة عابدين وزميلتها نجمة همى فيقول في معرض الحديث عن دفعتهم : « بعددنا في كلية الطب لم يكن يتجاوز التسعين طالباً وطالبة ، ورغد القبة النسبية في عدد الطالبات الذي لم يتجاوز الست عشرة طالبة ، فإن ذلك لم يحل دون بروز بعضهم مثل د . زهرة عابدين التي كانت قد حصلت على الترتيب الأول على مستوى القطر المصري في شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦ ، ثم واصلت تفوقها بعد ذلك ، واشتهرت بجهودها في ميادين الخدمة

الاجتماعية ، وخاصة بين الطلبة المرضى بروماتيزم القلب ، واستمر عملها الاجتماعي التطوعي هذا حتى بعد تقاعدها عن عملها كأستاذ لطلب الأطفال . وتميزت أيضا تحية فهمي التي أصبحت فيما بعد أستاذة الباثولوجيا والإكلينيكية . وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحة قد جاءت تالية لشهرتها المبكرة فيما بيننا كطالبة رياضية ، علاوة على أنها كانت الوحيدة التي تأتي إلى الكلية بسيارة فورد يقودها سائق خاص »

وهكذا كنت أنتظر من صاحب هذه المذكرات أن يحدثنا عن شريحة حياته بشيء أكثر من تقدير فضلها ، شيء أكثر من مجرد السطر العابر والوحيد الذي جاء في صفحة ٢٥ .

(٥)

على أن بما يحسب للمؤلف أنه استطاع في هذا الكتاب أن يضع في المكتبة العربية أولى فقرات منصفة تحدثنا عن جهود «جماعة الرواد» ، تلك الجماعة الرائدة في مجال الخدمة الاجتماعية التي قدمت لوطنتنا كثيراً من الخدمات الرائدة منذ نشأتها المبكرة ، يقول البرلسي : «لعت اهتمامات بالخدمة العامة لإنسان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على " جماعة الرواد " ، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة العامة والعمل التطوعي ، فدعونا عقب التخرج إلى حفل متواضع في سادى المعلمين في شارع عياد السيدين بوسط القاهرة ، وشرح لنا أعضاء الجماعة أهدافهم ووسائلهم في تحقيق هذه الأهداف ، وأن شعار الجماعة هو " قوة الوطن في قوة الفرد . فلندأ بأنفسنا " وكان للجماعة أنسية في الأحياء الشعبية تسمى " محلات الرواد " ، تقدم لأبنائها - وهم من أبناء الطبقة العاملة - خدمات رياضية وثقافية واجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعة بأنفسهم ، وكان أسنوب الانضمام إلى هذه الجماعة هو التطوع للخدمة في إحدى محلاتها ، ويتم الحكم على صلاحية التطوع لعصوية الجماعة بمدى إلتزامه بأداء تلك الخدمة واستمراره في العطاء . وكان أن تطوعت للعمل في إحدى هذه المحلات وهي " محلة الطيبى " ، وتطوع صديقى " عثمان سرور " للعمل في محلة القللى وقد أصبحنا " عثمان سرور " وأنا عضوين في جماعة الرواد ، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العصوية ، حتى بعد أن قل عملنا في الأندية الشعبية بعد شيوع فكرتها وانتشارها في أحياء كثيرة ، واعتادها أمساً على موظفين فسين من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية . ثم انتقلت أنشطة جماعة الرواد إلى شببات الجامعات مع الاحتفاظ بأشعة المحلات ، فأقامت الجماعة معسكرات صيفية هؤلاء الشببات تحت إشراف أعضاء الجماعة ، ومن ضمنها برنامج ثقافي وترفيهي محدد ، وكانت تلك المعسكرات تقام بمنطقة " سدى بشر " بالإسكندرية قسالة البحر مباشرة ، وكانت هذه المنطقة آية في الجمال والروحة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج . كان ذلك في الخمسينات ، وقد سعدت بإشرافى على أحد هذه الأفواج ، وأقمت وأسرتى الصغيره مع الطلاب وكان ولدائى " هشام " و " خالد " يسعدان بالانتظام معنا في طابور الصباح لصحية العلم وكانا آنذاك في مرحلة الطموله وحدث مع معسكرات الشببات ما سبق وحدث مع محلات الرواد ، فالفكرة انتشرت انتشاراً سريعاً ، وتولت

هيئات حكومية متعددة مهمة الإشراف عليها . فكان علينا أن نمارس عملاً آخر . فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة ، وشرعنا في تكوين " لجنة أطباء الرواد " ، واتفقنا على أن نعقد اجتماعاتنا بشكل دوري في منازلنا لتتباحث في الأمور والموضوعات التي تهم علينا أهميتها الاجتماعية ، وكنا ننشر نتائج تلك الدراسات والمناقشات في كتيبات تحت اسم " جماعة الرواد " وكانت الأمور التي تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أموراً طبية أو اجتماعية مثل " التعليم الطبي في مصر " و " مشكلة الأدوية " وما إلى ذلك » .

ويشتهر صاحب هذه المذكرات فرصة حديثه عن نشاط جماعة الرواد ليبدى رأياً صريحاً وقوياً في برنامج تنظيم الأسرة يكرره بعد ذلك في كتابه مع أنه لم يكرر شيئاً فيه إلا هذا الرأي وذلك حيث يقول - « وكان من أهم الموضوعات التي سحبتها اللجنة أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة » ذلك الموضوع الذي لا يزال قيد الدراسة والتجريب حتى وقتنا هذا ، ولقد كانت وجهة نظري ولا تزال أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر في انخفاض نسبة التعليم ، وتدنى مستوى الوعي الصحي بشكل عام ، فالوعي الصحي جزء لا يتجزأ من الدائرة التعليمية ، على وسائل وأساليب وفتوات إقناع الناس بتنظيم الأسرة في وقت تشكل الأمية فيه نسبة لا يستهان بها في المجتمع ، فالأمر بشكل عام لا يمكنه تقدير المواقف الوخيمة التي تخلفها بعض العادات والتقاليد . فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش في مجتمع تحكمه القيم الدينية التي يتصور البعض خطأ أنها تتعارض مع سياسات تنظيم الأسرة . . لأدركت أهمية التعليم كضمانة لا بدلي عنها في إنجاح مثل هذه السياسات . بذلك أتساءل أو لم يكن من الأنفع والأجدى لو أن الملايين التي ضاعت في سياسات قاصرة كانت قد أنفقت في مجال التعليم . . ؟ سؤال أعتقد أنه لا يزال مطروحاً إلى الآن »

(٢)

وينفس انقدر من وصوح الفكرة والعبارة وقوة الحجة والمنطق بطالع رأى المؤلف العظيم في قضية ثانية وهي لغة تعليم الطب ، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها ، وما هو يقول في كتابه : « اليوم وأنا أستمع إلى المدرسين الجدد في كليات الطب يتحدثون بالإنجليزية بأخطاء فادحة لا أرى سبباً لاستمرارها ، خاصة وأن بحيرة التعريب قد نفدت بنجاح في أكثر من دولة عربية ، وإن كان ذلك دون تنسيق مع بقية الدول العربية ، الأمر الذي أدى إلى اعتماد كل دولة لمصطلحات مختلفة عن الدولة الأخرى ، وأذكر أنه في أثناء الوحدة مع سوريا جاء الدكتور " عرت مريدن " عميد كلية طب دمشق وتحدث عن " الحبن " وعرفنا أن ذلك يعنى وجود المياه في البطن ، ونحن في مصر نسمى هذه الحالة " استسقاء " . أيضاً حدث بعد استقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقينا مؤتمراً بدار الحكمة عن الطب العربي ، وتحدثت بالإنجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إسمي في الجزائر يتحدثون بالفرنسية فأكملت محاضرتي باللغة العربية . ولقد بذلت جهود عديدة لتغلب على عقبة تعدد الترجمات العربية للمصطلح العربي الواحد . . فاجتمعت منظمة الصحة العالمية بمسؤولين عن الدول العربية ، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية ، وقد كان ذلك عملاً جيداً ولكن غير كاف . تأتي بعد ذلك مسألة التأليف التي يجب أن نركز عليها في قضية التعريب ، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالإنجليزية وهم

غير متمكنين أساساً منها . لذلك يجب أن يبدأ بمحاضرات التأليف وسدريس بعض المواد مدتها بالعربية ، مثل الصحة العامة والطب الشرعى . مما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالإنجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها فيما بعد بالعربية ، ومما معنى أن أدرس الطب الشرعى بالإنجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعى تكتب بالعربية ؟ فإذا اتفقت على كل ما سبق . . تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهى التمكن من اللغة العربية . . فلا يجوز إطلاقاً من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون - كمتعلم - جاهلاً بلغة وطنى . أو أن أتساهى بقدرتى فى لغة أجنبية فى وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتى الأصلية . . فإتقان العربية أساس عميقة التعريب ، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط فى المطلق والتخاطب والكتابة ، وإنما فى الترجمة منها وإليها]

(٧)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن علاقته بالإخوان المسلمين ، ويأتى حديثه عن هذه الجماعة متوافقاً مع ما استقرت عليه صورتها فى الوجدان المصرى سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه ، وهو يقول : «كنت فى هذه الأثناء أسكن فى حى الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكى ، وكان الطابق الأرضى لهذا المقر مخصص لمستوصف بالطبية - فتطوعت للعمل فيه وكان مديره هو الدكتور * محمد أحمد سليمان * ، وكان منتمياً لجماعة الإخوان . . وفى هذه الأثناء تقابلت مع * حسن البنا * المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية أسرة ، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بما يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة ، ورغم تطوعى للعمل فى مستوصف تابع للإخوان ، ورغم إعجابى بشخصية حسن البنا . . إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلى الراضى مبدئياً لمسألة الربط بين الدين والدولة ، غير أن عدم الاقتناع بالإخوان كتنظيم لم يحل دون مشاركتى هم فى دورهم التطوعى ، شأنى فى ذلك شأن أطباء عبرى شاركوا فى العمل فى ذات المستوصف ، مثل الدكتور * على المقتنى * والدكتور * لطفى أبو النصر * وغيرهما »

«وإلى جانب الجيش والهلل الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا ، وعرض على فوافقت على الفور ، وتشكلت بعثتنا الطبية التى يرأسها الدكتور * محمد سليمان * ولم تكن تلك المناسبة هى الأولى التى أسامر فيها فى مهمة بعد تخرجى فى كلية الطب فحسب ، ولكنها أيضاً كانت بداية حب جارف بمعنى هذا البلد الخبيب الذى خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة ، وشعب لا يصل الطريق إلى القلب أبداً . سافرنا بالقطار الذى كان يصل القاهرة بالشام . . فمررنا على القدس وسافنا فى الطريق إلى دمشق ، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها ، لأن بعدما حال العدو الصهيونى بين مشرق الوطن ومشرقه .

(٨)

وفى فترتين اثنتين يلخص مؤلف هذا الكتاب - كعادته - رأيه الهام جداً فيما تحقق من إنجاز فى قطاع الدواء فى مصر (وهى ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة ، وهو ينسب الفضل فى تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتور عبيد سلام وفى هيئة الأدوية إلى الدكتور عزيز البندارى ، وهكذا لا يكتفى الرلى بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا من كانوا وراء هذا النجاح

ولا بد أن نشكره على هذا ، للقارى أن يقرأ مع ما كتبه الدكتور البرلسي حيث يقول : - « وكان من الخطوات التي اتخذتها الثورة ، تمصير البنوك وشركات التأمين ، ثم تأميم الصناعات الأساسية ومنها صناعة الأدوية . وقد عين الدكتور " عبده سلام " رئيساً للمؤسسة المصرية العامة للأدوية عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢ ، وبذل في تطوير الصناعة الدوائية ، ولنهوضها بها جهوداً حثيثة ، أدت إلى تقدم هذه الصناعة فنياً واقتصادياً بشكل فائق كل تصور ، حتى وصل الإنتاج الدوائي المحلي إلى ٨٥ / من الاستهلاك في أقل من خمسة عشر عاماً منذ بدء التأميم . وكذلك كان إنشاء هيئة العليا للأدوية من الخطوات الهامة والكبرى التي اتخذتها الثورة في عام ١٩٥٧ ، وقد عين الدكتور عزيز الميناري مديراً عاماً لها ، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سُحِطت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلي والمستورد كميونترياً لأول مرة في مصر ، وعملت اللجان الفنية التي شكلتها الهيئة على تخفيض الكم الهائل من الأدوية التي تجاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل الإصلاح ، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر نفى باحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجات الفعلية التي يقررها الواقع وتحدددها هيئة العليا للأدوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية .

(٩)

أما القضية الرابعة التي يتناولها مؤلف هذا الكتاب في مذكراته بكل وضوح فهي شاطئ أندية الروتاري في مصر ، ويعتمد البرلسي أن يتحدث بشيء من التفصيل عن طبيعة نشاط هذه الأندية (ص ٤٥ و ص ٤٦) وعن مشروعاتها ، ثم يجاهر برأيه في هذا الموضوع فيقول : « وقد ذكرت كل هذه التفاصيل عن أندية الروتاري لأن هناك حملة تطفو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك في أهداف تلك الأندية التي وصل عددها في مصر إلى ٢٥ نادياً ، أقدمها روتاري القاهرة ، الذي أنشئ عام ١٩٢٩ ، وكلها مُعترف بها ومُسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية . ويدعى هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية ، وأنا شخصياً لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية . . أما الحركة الصهيونية فقد عرفنا ما هيها وأهدافها وأساليبها . وليس من المنطقي أن أعلم أنا أو عيري من أعضاء هذه الأندية ، الذين لا يمكن لأحد أن يشكك في وطنيتهم ، أن الصهيونية مرتبطة بالحركة الروتارية وبطل أعضاء عاملين بها ، وحتى الآن فإن أحداً ممن يُوجهون الاتهامات إلى روتاري لم يقدم أي دليل على هذه الاتهامات رغم «تطاول هذا الدليل الذي إن وجد فسوف أكون أول من يهجر الأندية ، بل وسأتحول رغم قدم عضويتي بها إلى أشد المهجين ها . . بشرط أن يقدم إلينا الدليل الذي يثبت اتصال أندية الروتاري ولو من بعيد - بالحركة الصهيونية » .

(١٠)

وعن العلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفيتي (وهي خامس قضية يصارحاً فيها برأيه) يذكر البرلسي بصراحة طبيعة الملح التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي ، وموقفه كوزير للتعليم العالي من هذه الملح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثير ، عن طبيعة هذه الدراسات التي كانت تتاح للبحرانيين وطلابها في الاتحاد السوفيتي وذلك حين يتحدث عن عمله وزيراً للتعليم العالي فيقول : « وتفرغت للسياسة العامة للتعليم العالي والجامعي والعلاقات الثقافية مع الدول التي تساعد مصر في دعم الدراسات العليا

والبحث العلمي عن طريق المسح الدراسية ، وكان في مقدمة تلك الدول في ذلك الوقت الاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم لنا ١٥٠ مجلة دراسية على مستوى الدكتوراه في قسوع العلم التي لم تكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ، ومنها الفيزياء ، وعلم الدرة والرياضيات المتقدمة وغيرها ، على أن يتم سمر المبعوثين عادة بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعتهم ، وكان الاتحاد السوفيتي يحكمه أيولوجية محددة بود استقطاب الخريجين الخدد الحاصلين على الشاوية العامة لهذه المنح ، ولكننا صممنا على سياستنا ، بل ورفضنا إرسال مسيح ليل الدكتوراه في العلوم الانسانية وشرحتا للاتحاد السوفيتي أننا ستفيد من تلك المنح لدعم مالا يمكننا إنجذه في بلدنا .

(١١)

ومن أكثر حيارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التي يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تمساقروا على أسبوط حين عمل بها صميداً لكلية الطب فوكيالاً للجامعة خمديراً للجامعة ، وقد كانت له علاقة وثيقة بانثين من هؤلاء عاصراه كوكين للجامعة وكمدير لها فنقرأ رأيه في هؤلاء جميعاً حين يقول . «وقد كانت علاقتي بالسيد "حسنونة" رسمية ، وبالسيد "سعد زايد" أخوية ، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما ، وتمايز كل منهما عن الآخر في أسلوب وطبيعة العمل وفي علاقته مع الناس . . فكان أحمد كامل إنساناً بكل معنى الكلمة وطبي غيور يحب بلده حباً لا يصاهيه حب آخر ، وكان يثق في الشباب ويؤمن بحبوية دورهم ، فكان يخدمهم ولا يضمن عليهم بوقته وجهده - ولم يكن بالمستول الذي يكتفى بالحنوس بمكتبه لإدارة مشكلات المحافظة دون التصاق بهذه المشكلات . . ولكنه كان حريصاً على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زيارته لمراكز أسبوط العشرة ، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسبوط ، وإنما أيضاً لحساسيه دوره كمستول التنظيم الطليعي بها . . ولا أدري إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل في المحاكمات التي تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١ . أما "ممدوح سالم" فكان إنساناً مهذباً حم الأدب ، ورت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمستول تمثيلدي وأنا كمستول سياسي فقد كنت أميناً للاتحاد الاشتراكي العربي في محافظة أسبوط بجانب عملي كرئيس للجامعة . وكان تعاوننا مثلاً يحتذى في العمل السياسي . وخلال تلك الزيارات شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير ، ولا أدري ما الذي يعوق تعديل قانون الإدارة المحلية بها يجعله حكماً عملياً كاملاً ، إذ إن المحافظ الكفاء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف في محافظته ، ومدى أسلوب تقديم الخدمات ، ومواطن الضعف في محافظته ومدى وأسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين وحاحتهم الفعلية إلى تقديم إحداها على الأخرى ، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية . أما الوزير المتمركز في القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصة للإحاطة بكل هذه الأمور .»

(١٢)

ربما كانت أخطر فقرة في هذا الكتاب هي تلك التي يروي فيها البرلسي موقف كبار رجال الدولة كل في موقعه من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية في ١٩٦٨ وفي هذه الفقرات يصرح صاحب المذكرات بعدة حقائق هامة منها موقف النائب العام في ذلك الوقت ، وقصة قوائم الطلاب

المعدة لفصل ، ووقوف واحد من أساتذة الجامعة ضد تقاليد الجامعة باقتراحه تعديل قانونها لتمكين الدولة من فصل الطلاب ، والحقيقة الرابعة تتعلق بدور هيكل في نقل رأى البرلسي «الورير الجديد» إلى عبد الباصر ، والخامسة تتعلق بروح عبد الباصر المسئولة الودودة التي كانت تنتظر من البرلسي أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه ، والسادسة هي دور عبد الباصر كصمام أمان قوى ضد رغبة بعض معارفيه الذين سرعان ما يتحول رأيهم إلى هلاقيات . . . وليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كاملة ، حيث يقول في كتبه الصغير القيم : «لم تكن ثلاثة أسابيع على عملي ودرسي للتعليم العالي ، (والورير في نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحدث باسمها في مجلس الوزراء) ، حتى فوجئت بتظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ، ولم يكن تظاهر الطلبة في عام ١٩٦٨ مستغربا عقب بكسة يونيو عام (١٩٦٧) ، وعقب بطايرات جامعة القاهرة في شهر فبراير ١٩٦٨ كما ذكرت ، وأيا أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف واعتصام الطلبة في كلياتهم بالإسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحرير الأمر . حدث ذلك يوم سبت ، وكان لاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء مساء الأحد ، وقدرت أن على أن أقدم تقريراً إلى المجلس بما حدث . ففرت السفر إلى الإسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاحتجاج برئيس الجامعة آنذاك " الدكتور حسن بقدادي " ، وحافظت للإسكندرية الصديق " أحمد كامل " الذي كان محافظاً لأسبوط ، ودرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد اطلاعي على تفصيلاته وحدث في المساء ، وقدمت تقريرى إلى مجلس الوزراء ، فرأى جمال عبد الباصر بعد الاستماع إلى ما حدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمهات الاتحاد الاشتراكي " وكان الأمين العام آنذاك السيد عبد المحسن أبو النور " لبحث الأمر واقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف . كتب آنذاك في شهر رمضان المبارك ، وكانت اجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتسمري إلى ما بعد منتصف الليل ، وقد فوجئت بما حدث في هذه اللجنة وبما دار فيها من مناقشات ! فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع ، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء (المتهمين) بالشواعة أو بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء . . . واقتراح فصلهم من الجامعة . احتفظت بهدوى ولو أنى قلت لنفسي " ما كان أغابى عن هذا المنصب وقد كنت سعيداً برئاسة جامعة أسبوط . . ؟ " ، ولما جاء دورى في النقاش أهممت الحاضرين بهدوء حزم أن ورير التعليم العالي ليس من سلطته فصل أى طالب من الجامعة ، وأن عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب في الجامعة ، ولجنة اللجنة تشكيلها وسلطانها . . وكانت المفاجأة الكبرى أن أحد الحاضرين ، وكان أسبقاً جامعياً من قبل اقترح أن يعمل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة ! ! وكانت المدة التي مضت على سلمى شتون ورارة التعليم العالي غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الباصر عن قرب ، كما عرفته فيما بعد ، وحتى أشرح له الأمر وما دار في اللجنة وما طرح من آراء وعدم موافقتى عليها . وكان اليوم التالى موعداً لاجتماع اللجنة المركزية . وعند مدخل القاعة قبلى الأستاذ حسين هيكل وسألنى عن الحال . . ؟ فأخبرته بأن الحال لا يسر ، وأن بعض أعضاء اللجنة انتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة ، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلاً تعسفياً ، وأنى لا أقر هذا الأسلوب بأى حال من الأحوال فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة إلى الرئيس عبد

الناصر . . وفي صباح اليوم التالي وبينما كنت أحضر اجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنى رئاسة الوزراء . إذا بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبني تليفونيا ويسألني . " يا أخى لما انت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى ؟ وحددى موعداً للقائه في اليوم التالي ، وفي اجتماعى به ، حكيت و حكيت وابدت استبأنى لما حدث في اجتماعات اللجنة . . فستمع عبد الناصر بتركيز واهتمام شديدين . . وانتهى الاجتماع دون أن يندى عبد الناصر سوى ابتسامه تسمى "بتفهم عميق . وفي الاجتماع التالى للجنة لم يحضر النائب العام ، ولم أحد أئراً لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعى عضو اللجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة ، أن يترك أمر هؤلاء الطلبة لمجلس تأديب الجامعة يرى في شأنهم مايرى ؟ ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الإسكندرية المستول من الطلاب ، وكان آنذاك الدكتور " أنور سلطان " أستاذ القانون ، ولكنه تحجى عن قبول هذه المهمة فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور " محمد لطفي يومى " ، وبعد التحقيق في الأمر صدر قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبة لمدة عامين " وكان زعيم الاعتصام " وفصل طالب آخر لمدة عام دراسى واحد ، وفصل عدة قليل من الطلبة لمدة أقل .

(١٣)

ويجاءر صاحب المذكرات على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أشيى عام (١٩٥٥) وجامعة بيروت العربية (التى أنشئت ١٩٦٠) وهذه هي سادس قضية يتناولها بكل الوضوح والصرامة) . . فهذا هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين ورؤساء الجامعات الذى لايد لنا أن نقدره ونقدر دوافعه المنخفضة إليه يقول الدكتور البرلسى : «وقد أشيى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقاء في السودان ، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات في الانتقال إلى مصر لتلقى علومهم الجامعية ، وقد كانت مصر من التعليم في هذا الصرح مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم في السودان . وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانتشاح معظم الأهداف الخصاصية التى أشيى من أجلها فرع الخرطوم . وأصبحت الموضي هي السائدة في هذا الفرع الذى استخضم كأحدى وسائل الاحتيل ، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة في الثانوية العامة المصرية ، وقد يسافرون بانتظام في الدراسة أو يكتسبون بالتسجيل على الورق فقط ، حتى يثنى [يقصد] يتسنى وهذا خطأ من الأخطاء النادرة في هذا الكتاب [لهم التحويل بعد عام واحد إلى جامعة القاهرة . . أيضا تسوء بعض الآراء القاصرة التى تنتقص من أهمية إنشاء فرع الخرطوم وتعتبره نوع من الترف أو التبذير ، أو تعتبره عملاً استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته ورعامه إلى خارج مصر ؟! وأما الافتراء الثانى فيدحسه أن عبد الناصر الذى انزع في قسب ووجدان كل عربى ، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا في أوهام المفترين . أما القول بأنه ضرب من التبذير والترف فبدل على عجز تام في استعاب معنى ومضمون الدور الحضارى الرائد ، وأسس التكافل والتكامل فيما بين العرب . . تلك الأسس التى يعود لها الفضل الأول في استعادة مصر لدورها الرائد والقائد في الوطن العربى . أما جامعة بيروت العربيه فقد أنشئت كما ذكرت في عام ١٩٦١ / ٦٠ كخطوة استهدفت

بالأساس دعم موقف المسلمين في لبنان والذين كانوا يعتقدون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة، في وقت كانت المحنة الطائفية في لبنان تبلغ إحدى دراهمها

وقد بُنيت الفكرة بالأساس في ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية، وكانت مصر هي الداعم الوحيد مثلاً في جسامعه الإسكندرية، التي ترتبط أكاديمياً بجامعة بيروت العربية، بدءاً بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والرائزين الأساتذة، حتى منح الدرجات العلمية والسبلومات للخريجين، مروراً باعتقاد اللوائح الداحية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية في لجان وضع وتصحيح امتحانات بيروت العربية، وما إلى ذلك من السواحي القمية والأكاديمية الأخرى

وكما أفسد الانفتاح تحريرة فرع الخرطوم، فعن مع جامعة بيروت العربية، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقبدين في السنة الأولى بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسة. وقد وصلت كثافة أعداد المصريين إلى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولى ببيروت، فإنهم كانوا يؤدونها في جامعة الإسكندرية التي كانت بالكاد تستوعبهم. وأصبح لإتجار مجرد تجارة رابحة، وسبيلاً لتتخيل على قوانين الجامعات، ومصدراً رئيسياً من مصادر التكديس الطلابي.

(١٤)

وفي موضع سابق من مذكراته ييلدى البرلسي قدراً كبيراً من التحفظ عن الجامعة الأمريكية في القاهرة حين رأى بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالي، ومع هذا فإنه يغلب هذا الرأي بأكثر قدر من الدبلوماسية، وذلك حيث يقول: «وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت تحت حط مصر، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة، ورأيت بمعنى ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة، ومنها عن سبيل المثال مستوى الأساتذة بها، فلم يكونوا، كلهم من الأساتذة الأكاديميين كما تشترط الاتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن. فهل تغير ذلك الآن! أرجو ذلك»، وهذه على سبيل العذبة سابع القضايا التي أثارها الدكتور البرلسي في كتابه الصغير القيم

(١٥)

وينتهز الدكتور عبد الوهاب البرلسي فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشاراً لها نقائياً لرئيسها ليجاهر برأيه في التعليم المفتوح في مصر وهي ثامن قضية لا يبحل فيها علينا برأيه الواضح والصارم ويقول: «إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعت المعايير والمعدلات كما يعتقد البعض، فذلك المفهوم يجب أن يُصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التي شرع في تنفيذها في مصر. أما أهداف من إنشاء الجامعة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم، مع مراعاة ظروفهم التي تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبة النظاميين. وعن ذلك فمن زيارتي للجامعة المفتوحة في بريطانيا، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة

كان يحدد ٢١ عاما كحد أدنى للانتساب إليها ، أما الكثافة الفعلية فكانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة . والطالب في الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بالمعلومات والمعلومات في مجال عمله أو اختصاصه . أو الاستمرار حتى الحصول على درجة البكالوريوس ، وربما الماجستير والدكتوراه . مع مراعاة أن الطالب في الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد الساعات التي يحتاجها الطالب النظامي الذي لا يتحمل سوى مسئولية التعليم . كذلك فإن تجربة بريطانيا باعتبارها هي الأساس في كل التجارب اللاحقة ، قامت على تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تعليمية " ١٣ " في بريطانيا ، ولكن منطقة كافة الإمكانيات اللازمة لإنجاح التجربة في حدوده ، حيث لا معنى في أن تقدم الجامعة في مقاطعة أو محافظة ليقطعها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للانتساب إليها ، وإلا أصبحت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباء على المتسقين ، كما أن الجامعة ترسل لكل طالب كافة الكتب والدروس المقررة ، وتُدله على " مرشد " قريب من سكنه ، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير ، ومهمته شرح الدروس ، المستعصية على الطالب ، علاوة على مهمته في تصحيح الواجبات والتمارين المطلوبة المقيمين في نطاق مسئوليته الجغرافية ، وذلك بالطبع بخلاف حضور الطالب في أوقات معينة إلى الكليات لاستخدام المعامل العلمية التي يتولى القائمون على شؤون الجامعة المفتوحة ، مستشارها من الجامعة . بذلك نجد أن الأمور كلها ميسرة من أجل هدف واحد هو إتاحة فرصه التعليم للجميع ممن فاتهم الفرصة كل حسب ظروفه ، ولذلك نجد أنه في الوقت الذي تتراوح فيه أعداد الطلاب في أية جامعة بريطانية بين ستة إلى عشرة آلاف طالب في الجامعة الواحدة بكل كليتها ، فإن المتسقين إلى الجامعة المفتوحة هناك قد بلغ مائة ألف حسب إحصاءات ٨٨ - ١٩٨٩ ، وهو عدد قد يبدو كبيرا جدا ولكن ما هو الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة في تايلاند تضم نصف مليون متسب ؟ . أم الجامعة الأهلية والتي يخلط البعض أحيانا بينها وبين الجامعة المفتوحة ، فما هي إلا مشروع استثماري قد يكون جيدا ، ولكن أهدافه الأساسية منه هو الكسب ، وربما كانت هناك أسباب أخرى إضافية مثل الحال في الجامعة الأمريكية التي تعمل على نقل وشرقيم وثقافات أمريكية ، وإلى تقرير أهداف ومرام سياسية معينها ، وإلى ممارسة أدوار أخرى . إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذي يأتي نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التي تعد بالآلاف للطالب الواحد ، والغريب حقا أن نجد الجامعة الأمريكية في مصر مثلا ، كما تقوم علاوة على مسافات بجمع التبرعات ، والدهش أن الاستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جداً وبمبالغ كبيرة .

(١٦)

وأستطيع أن أقول إن هذا الكتاب خلاصة من الأخطاء والتجربة التي يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق ، اللهم إلا ذلك الخطأ الوحيد في ص ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسي عن استقالته وهو رئيس لجامعة الكويت في ١٩٧٤ لزملائه رؤساء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحد رؤساء جامعة القاهرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيساً لجامعة القاهرة وإنما كان قد تولى وزارة التعليم العالي خلفاً للبرلسي نفسه ثم تركها منذ ١٩٧٢ وأغلب الظن أنه حضر اجتماع رؤساء الجامعات باعتباره رئيس لاتحاد الجامعات العربية كلها وهو المنصب الذي شغله بعد خروجه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسة جامعة القاهرة بعد ما خلف البرلسي في منصب الوزارة فقد كان قد تجاوز الستين .



الفصل الحادى عشر

فى الأمن والسياسة

مذكرات اللواء حسن أبو باشا

(١)

اللواء حسن أبو باشا أشهر من سار على علم فى الكفاءة والخبرة الطويلة ، وحين أتى له أن يترأه ورائه الداخلية تولى وزارة الحكم المحلى ، وحين تركه الأهواء لم يثبت أن عاد إليها فى ظروف صعبة وقاسية على النفوس الشريفة كلها حين قدر له أن يتعرض لحادث اعتيائى مُرَوَّع ولكنه عاد إلى الحياة وكانت عودته دليلاً ناصعاً (كـ) قال الأستاذ خالد محمد خالد على أن مصاير الناس جميعاً عند ملك مقتدر وإن الذين يخرجونه من الحساب يحطون الحساب

وحين يتأمل المرء حياة مؤلف هذه المذكرات عند اختياره وريسه وعند تعرضه للاغتيال وقبل هذين الموقفين طيلة حياته الوظيفية فى سلك الشرطة فإنه يهتأ إليه أن الأقدار كانت تتحالف مع حسن أبو باشا لتقديمه لنا فى موضوع الذى اجتهد البشر أن يعدوه عنه .

وقد نشر المؤلف فى المصور مذكراته وجمعتها دار اهلال فى كتاب قيم تحت عنوان «فى الأمن والسياسة» مذكرات حسن أبو باشا وكتب الأستاذ خالد محمد خالد بأسلوبه الكلاسيكى فى تقديمه لهذه المذكرات وصفاً موجزاً لإصابات اللواء حسن أبو باشا ومضاعفاتها إثر عملية الاعتيان وكان عما كتب : «إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقدوف فى عظمة فحده اليمنى الرئيسية . فأحالتها إلى مزق ونثرات . وقتتها إلى أربع وثلاثين قطعة ١١١ ثم استقرت مقايده فى عظام الحوض . ثم جاء دور المضغعات ؛ فإذا جلطات كثيرة تعلق السرتين . ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار . ثم تقف الكليتان عن العمل تماماً لمدة شهر . ويتبعها فى التوقف الكبد . ثم يفقد الإبصار شهراً كاملاً . ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوماً . . ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس . يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه ؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء . . ١١»

(٢)

يمكن للمرء [بل لكن قارئ] للمذكرات أن يدرك فى غير عناء أن صاحب هذه المذكرات يريد أن

يقول لنا من خلالها إن الديمقراطية هي صمام الأمن الوحيد في محاربة الأزمات والدعساوى المتصاعدة والآراء غير السوية ، فاللواء حسن أبو باشا ليس على طول الخط ضد [من] هم ضد النظام العام ، ولكن اللواء حسن أبو باشا بنظرة أعمق ضد [ما] هو ضد النظام كالسوس الذي قد يجره . أو من سوء التقدير ، أو من انبهاه التي لا جدوى من وراثتها ، أو من التعصب للرأى الواحد ، أو من الفرح بتقدير أولى الأمر للأمور واستحوادهم على الصوب في الحكم على تقديرات الآخرين بالخطأ . ومع أن المؤلف لم يلور أفكاره في هذا الكتاب على هذا البحر الذي قدمته في هذه الفقرة إلا أنى أعتقد أنه سيكون سعيداً لو قدر لهذا الفصل أن يطأه ، وسيعول سعتها نعم هذا هو ما أردت بالفعل أن أصوره . في مذكراتى من أنى لم أكن ضد [من] هم ضد النظام ولكنى كنت ضد [ما] هو ضد النظام

(٣)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان من أبرز الصساط الدين يمارسون الكتابة يوماً بعد يوم بحكم وطيفته القائمة على تقدير الموقف ، ثم إجابة التعبير عن هذا التقدير ، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداولها المرتقة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة ، حتى الرقم من هذا فإن المؤلف لم يقدم على كتابته مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير ، واعتقد فيما يقرب إلى اليقين أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس دار الهلال قد بدّل جهداً كبيراً حتى أقنع هذا الرجل أن يكتب هذه المذكرات ، ولعل هذا ما دفع اللواء حسن أبو باشا نفسه أن يكتب في أول سطر من هذه المذكرات ما يؤكد هذا المعنى حين يقول . «ترددت لفترة طويلة في حقيقة الأمر قبل أن أبداً في حوض هذه التجربة وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود ، فقد اعتدت أن أعمل دائماً في صمت ولم يرد عن خاطري في يوم من الأيام أن أقوم بشئ هذا العمل ، ولكن كثيراً من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتجلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى لتاريخ ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه انترام معوى بل الترام وطنى أن يتقدم للشهادة متى كان له دور عام ، خاصة من عايش أحداثاً بعينها ولها أهميتها التاريخية ، وستكون دائماً من المعطيات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل ، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات من عايشوها ووقفوا على وقائعها ، لكنى يأتى التدوين في النهاية محيطاً بكل الحدود والروايات المحددة للأبعاد الحقيقية لكن حدث ، بعيداً عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة ، وكلها تحقق ذلك . تحقق عمق الصورة ، وتأكدت ملاحظتها لكنى تظهر الحقائق في النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .

ومع قوة هذه الحجة وسلاسة منطقها فقد ظل التردد يصاحبني والإحجام من حوض التجربة يحول بيني وبين مجرد التفكير في أن أبداً المحاولة ، وفي حقيقة الأمر ، لقد كان وراء هذا التردد والإحجام أسباب كثيرة :

أولها ، إشفاق على النفس من الجهد الشاق الذى تعرضه التجربة .

ونائبها : أسى أرفص أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصاً بذاته

وثالثها : أسى أعرف مقدماً الأشواك التي سأسير عليها والتي تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف من صعوبته وحساسيته »

وهكذا يمضي بنا صاحب هذه المذكرات ليؤكد [ص ١٢ وما بعدها] أن هذه المذكرات ستخرج للقارئ بعيدة عن السيرة الشخصية ومركزة على «دلالات هامة لأحداث تاريخية هامة أهميتها في الماضي ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل» ومع هذا فإن اللواء حسن أبو ناشا يرى [ص ١٤] أنه يرى هذه المذكرات دمه أمام كل مراحل على أرض مصر ويتضح لنا عند هذا الحد مدى فهم هذا الرجل لوقائع التاريخ حين يقول : «فقد أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة في تاريخ الشعوب لا تأتي من فراغ ، وإنما تسبقها دائماً مقدمات يطول مداها أو يقصر ، ويتوقف على عمق تفكيرها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفوري أو المستقبلي ، ويخطئ من يظن أن مثل تلك الأحداث تقع بصورة عارضة بعيدة عن تراكمات سابقه ، كما أنها بدورها يمكن أن تمثل مقدمات لتطورات مستقبلية ، يتوقف مداها على الأخرى على مقدرة استيعاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسسها . فذلك هي حكمة التاريخ لدى تنوّل مراحلها في تداخل حتمي ، لتؤثر كل مرحلة سلباً أو إيجاباً فيما سيتلوها من مراحل تقدر القدرة على استيعاب تلك السلاسل »

(٤)

وفصلاً عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات رغم ابتعاده عن المواقع التنفيذية إلا أنه لا يزال يُعنى من قدر عام من الأمن القومي ، وهو يصرح أنه انتعد عن أسرار تتعلق بالأمن القومي لا يجوز له أن يتناولها على وجه الإطلاق ، وهو لا يجد حرجاً في أن يعترف بهذا ، بل هو محاور بهذا الاعتراف ويؤكد هذا المعنى بل ويردّد بالقول إنه يعرض رؤيته الشخصية ليس إلا . . . «وإذا كان البعض من انكتاب - وهم جميعاً موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث في مذكرات أو كتب نشرت لهم ، فقد تجردت تماماً من أي قراءة في حول هذه الموضوعات ، لكي يأتي ما أتتوله عنها من دقائق وتفصيلات معبراً تماماً عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات ، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للمرحّل الكريم الدكتور طه حسين وردت في كتابه المعنون «مستقبل الثقافة في مصر» أشار فيها إلى أنه : «عندما يبحث الباحث في أي موضوع أدبي ، يجب عليه أن يتجرد من أي اطلاعات له ويدخل إلى الموضوع بفكره الخاص غير متأثر بأي آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه» وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به في بحث وتحليل القضايا السياسية الهامة ، وتبقى ملاحظة أخيرة ، ذلك أننا عندما نسعى في الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثاً عن الجذور ، فقد نستشهد بعض ما كتب حول نقاط معينها مؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه ، ولكن كل ذلك يتم في أضيق نطاق ممكن » .

ويحتتم صاحب هذه المذكرات مقدمته التي تعتبر من خير المقدمات التي كتبت لكتب المذكرات السياسية على وجه الإطلاق ملخصاً هدفه من المذكرات على المستوى الشخصي ، وهو ما يصل إلى

أروع درجات التعبير والفكر حين يختلط تجرده بداته وتختلط دانه بالتجرد فيقول «تلك هي محاور شهدي وأهدف منها ، وأحسب أن دواعي التجرد فيها أوسع من نوازع الاحتيال إلى هذا لرأى أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك ، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسة والستين من عمري ، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتي العامة ، ولا مطمع لي الآن . إلا ذلك الشعور بالسعادة الذي يستشعره المشاهد عندما يقرأ في عيون سامعيه «لقد كان الرجل شاهد صدق» ، وهذا ما أسعى إليه ، ويعنى من التزامي بالحقيقة ، والحقيقة وحدها بقدر ما تطيق العذرة عن التركيب والتشخيص والتحليل ، وما توفيقى إلا بالله » .

(٥)

أما المذكرات بعينها فقد قسمها المؤلف إلى ثلاثة فصول الفصل الأول عن أحداث يناير ١٩٧٧ والثاني عن مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ والفصل الثالث عن تجربته كوزير للدخانية وللحكم المحلي وكعضو في مجلس الوزراء وكعضو بوزراء كبار رجال الدولة

على أن أهم ما يميز هذا الكتاب هو روح البحث الذي تدفعه إلى أن يثبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكرة المنطقية التي تستتبعها ولا يقفز أبداً إلى أية استنتاجات ، ويحرص المؤلف على أن يقارن بين الدلائل أو النتائج المختلفة بالنسبة للمثوية ، ولا يريد أن ألبس في الثناء على المؤلف في هذا الصدد فإن كتابه في حد ذاته ممتعة لكل ضابط شرطة من هذه الراوية .

إنما أحب أن أشير إلى أن المؤلف قد أكثر من الإشارة إلى عدد محدود من المصادر التي تناولت التاريخ المعاصر ، وليس في هذا ما يؤخذ عليه فيكفي أنه اعتمد على مذكرات الدكتور هيكل باشا وعلى كتاب صارق البشري المهم في تطور الحركة السياسية المصرية ، وقد كانت نفسى تسول لي أن انتقد المؤلف في أنه نقل فكرة من كتاب لعبد الرحمن الراجعي فلم ينقلها عنه مباشرة وإنما نقلها عن طارق البشري [ص ٢٠٧] ، فذلك أمر لا يتقبله الأكاديميون الذين أشرف بالإنشاء إليهم ، خاصة أن مؤلفات عبد الرحمن الراجعي ليست عسيرة ولا بعدة التناول ، ولكي في الواقع وحدثني أترافع عن أن انتقده في هذا المجال لا سبب إلا لأنها مذكرات وليست رسالة للدكتوراه أو الماجستير ، بيد أنني راجعت نفسى مرة ثانية لأعرف السبب الذي دفعني لتحميل على المؤلف فوجدت أن هذا السبب كان هو الجور العلمي الذي فرضه المؤلف علينا وعين نفسه في مؤلفه القيم ، ولا بد أن أذكر هنا أيضاً أن اللواء حسن أبو طالعنا بآراء للاستاذ محمد زكي عبد القادر بشرها في يناير ١٩٥٠ في الأهرام ، ويبدو أن هذه الآراء كانت في ذاكرته منذ كان ضابطاً شاباً ، مرجع إلى الصحف ونقلها لت على هذا النحو الذي تطالعنا [في ص ٢٠٦] كذلك فقد استعان مؤلف المذكرات بآراء الأمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق في الرد على الفريضة العاتبة وبكتاب المستشار محمد سعيد العشماوى معالم الإسلام ، وعلى سعيد ثالث فيون اللواء حسن أبو طالعنا يسجل بكل فخر الشهادة التي شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب انتخابات ١٩٨٤ ويورد ما بنصها كما كتبها نجيب محفوظ في أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمها بعبارة «واليوم يقوم على رأس السورارة رجل واسع الإدراك ، يبيل المقاصد ،

حامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وعد وبعهد ، ثم صدق الوعد والتعهد ، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر . كما يورد شهادة المعفور له الشيخ أحمد حسن الباقوري في ١٩٨٤ وعلى مدى صفحة [١٥٦ وما بعدها] يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من الصحفيين من مختلف الاتجاهات ، ومنهم الأساتذة مصطفى أمين ومصطفى شردى وفليبيب جلاب وجريدة الأهل .

كذلك فقد كان صاحب المذكرات حريصاً على أن يُصمر كتابه (صفحة ١٨٩ وما بعدها) نص الحوار الذي دار بينه وبين الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذي نشرته المصور في سبتمبر ١٩٨٣ وتصل الأمانة باللواء حسن أبو باشا إلى حد أنه لا يكتفى بنشر الحوار كما نشرته مجلة المصور . بل يورد أيضاً نص خطاب من الأستاذ فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمناً بعض الملاحظات على الرد الذي نشرته المجلة .

وعلى مدى الصفحات ٢٤٢ - ٢٤٤ ينقل لنا اللواء حسن أبو باشا تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤ وإشادتها بدور الشرطة في إدارة هذه المعركة

(٦)

وأظن أن الأوان قد آن لنقرأ معاً كثيراً من فقرات هذا الكتاب القيم ، في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن أحداث يناير ١٩٧٧ وينحاز المؤلف إلى الرأي القائل بأن الرئيس السادات كان مخطئاً في وصفها بأنها انتفاضة حرامية ، ويستعرض حسن أبو باشا آراء بعض الكتاب في أحداث يناير ١٩٧٧ ولكنه سرعان ما ينتقل بها إلى جوانب أهم في هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها فمشلاً يتعمق المؤلف دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو ، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينهى إلينا ما توصل إليه في ذلك الوقت فيقول : « وكنت في ذلك الوقت أشغل موقفاً في جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسؤولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التي تتصل بأمن الدولة ، وكان من المفاجآت التي لفتت النظر أن كثيراً من العناصر الماركسية هي التي كان لها الدور القيادي في تفجير الموقف الطلابي على النحو الذي سارت عليه الأمور في تلك المظاهرات ، وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التي بررت أمامي وأكدت عليها في تقريرى النهائى عن أبعاد هذه المظاهرات ، أن الزعامات التي قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه المظاهرات ، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التي كانت الأولى من نوعها تقريباً ، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التي حدثت في بداية الثورة بمنطقة كصر الدوار وأعدم فيها اثنين من العمال الماركسيين ، وكان لافتاً للنظر أيضاً أن عالية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة في منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل في مرحلة الستينيات كجناح كادري عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى » .

ثم يذكر لنا المؤلف أن التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب في أحداث ١٩٧١ « كما أعجز عن أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام في تلك اللحظات الحرجة التي بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعى السرى » .

وهما يروى المؤلف ما اعتراه هو ورملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطبيعي التي وقعت في أيديهم ، وكأنه يتبثنا في سلاسة وعمومة وصمت عن تميزه عن سفوف من ضباط الشرطة الورياء . وذلك حيث يقول : « ومن المفارقات أنه بعد ضغط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطبيعي لدى بعض العناصر التي تم ضبطها خلال تلك الفترة ، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيراً من العناصر السياسية المرموقة التي لمعت في عصر الرئيس الراحل السادات ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أسماء المرحومين محمود سالم ومؤاد محيى الدين رئيسى الورياء السابقين والسيد نسوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ومجموعة محدودة من ضباط الشرطة » أذكر أنها كانت موضع دهشة بنا في جهاز أمن الدولة ، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطبيعي - وهو بمثابة نواة حزبية كادرية - يمكن أن يعتمد على جهاز الأمن الذى يأتى في مقدمة تقالده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا ينخرط في أعمال سياسية أو حزبية » .

(٧)

وعلى مدى صفحات طويلة بعد هذا يروى لنا أبو ناش قصة اعتصام الطلاب الماركسيين في ميدان التحرير في منتصف عام ١٩٧٢ وعادار من مناقشات بينه (كنايب لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك) ، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب ، ويخلص المؤلف إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية في المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكي

وسرعان ما يتناول المؤلف دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال الاتحاد الاشتراكي في ظهور الحركات الإسلامية في المجال الطلابى ويروى حسنى أبو ناش فيقول : « ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكي بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية التى بدأ يتوالى إنشائها في الكليات الجامعية المختلفة ، بجميع الإمكانيات والأساليب ، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أى مناسبة يتاح لها فيها أن تخلق مثل هذا الصدام ، وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونياً بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة في تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة ، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية في هذه الجامعة في صورة تظاهرات داخل الحرم الجامعي . وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب في طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف ، كانت الإجابة أنها ستقل الجرحى من الشوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى هم أعضاء الجماعات الإسلامية . وكم كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا في جهاز أمن الدولة ، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدامات التى كانت تحدث في الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان ، والثلى وصلت في أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء ، بل والقنابل في بعض الأحيان ، وكان يتموق فيها في

الأغلب ذلك الطرف الذي كبد مجيد استخدام العنابل والأسلحة وهو طرف الإخوان بطبيعة الحال ، ومع ذلك فإن التوقع الذي افترضته أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي عن نتائج ذلك الصدام بين العنصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أى مصابات وانتهت المسألة بسلام»

ويعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد لنا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها [ص ٣١] وحين يتناول المؤلف الحديث عن إنشاء الأحزاب الثلاثة لا يفوته أن ينتقد وجود اليسار في داخل أحد الأحزاب الثلاثة وخارج التنظيمات كلها فيعقب بالقول : «ولكن الذي يعنينا هنا أن أحد الأحزاب الثلاثة التي تولدت عن المنابر الثلاثة التي كانت قائمة ، هو حزب التجمع الوحدوي التقدمي ، وكان منذ البداية يضم في أكثريته التيار الماركسي متحالفاً معه جناح من التيار الناصري ، والظاهرة الهامة التي تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعي يضم التيار الماركسي ، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التي تعمل خاضعاً لإطار الشرعية ظلت قائمة كما هي ، بل إن كثيراً من عناصر هذه التنظيمات انصدموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم في الوقت نفسه كأعضاء في تلك التنظيمات السرية» .

(٨)

وفي بداية فصل فرعي جديد يمددنا المؤلف عن دوره المكر عقب هزيمة ١٩٦٧ في كتابة تقرير عُرض على عبد الناصر يلمت نظر الدولة إلى أهميته الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسي هم ، ويؤكد اللواء حسن أبو باشا أن عبد الناصر قد أخذ بالتقرير . وكان أهم عليه ، ويعلم حسن أبو باشا في سبحة أن تظاهرات ٦٨ قد حلت من أى شعارات تنتقد الجناح المعيشي ، وهو بهذا يؤكد أهمية العامل الاقتصادي في التمهيد لأحداث ١٩٧٧ ويعدد اللواء حسن أبو باشا على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة في ١٩٧٧ ، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب ، وعوامل ارتفاع الأسعار . . إلخ»

ويروي صاحب المذكرات أن أحداث يناير ١٩٧٧ لم تكن مفاجأة للجهاز أمن الدولة الذي أعد مذكرة شاملة في ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٦ وهو يروي فيقول . «أعدت مذكرة شاملة في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ تفصيلات هذا الموضوع من حيث التخطيط لتحقيق الموقف والمتطلبات التي ستحدد ساعة الصفر لتتميم وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاد هذا المخطط في وقت مبكر ، وفيما يتصل بالمسئولية لأمانة اقترح ضبط ٦٧ شخصاً من القيادات المسئولة في ذلك المظيم السري والضالعين في تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الدراسة هذه المقترحات إلى وزير الداخلية ، وكان المرحوم اللواء سيد فهمي في ذلك الوقت . وبعد حوالي أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأي رأى سواء من حيث الموافقة على ماورد بها من اقتراحات أمية ، أو ما يشير إلى أن متطلبات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالمواصلة العامة للمسئولية لن تشمل أى قرارات تمس الجناح المعيشي للمواطنين . ونظراً لما كان واضحاً تماماً من خطورة هذا التخطيط في ظل

تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدتها ، فقد أهدت الاتصال تليفونيا بوزير الداخلية وناقشته ثانية في مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها .

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانياً من مكتب وزير الداخلية مؤشراً عليها بتلك العبارة التوجيهية هو عدم ضغط شيوعيين في هذه المرحلة ، ويكتفى بالمتابعة » ، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع صُرح على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم في ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة النديون مع الاتحاد السوفييتي ، وأذكر أنني علقت في ذلك الوقت بها معناه : وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعاً لي .

وهكذا يتضح لنا بجلاء شديد أن العوامل التي تحكم في صاحب القرار في مصر لم تكن بالسهولة التي تنصروها اليوم فهؤلاء ثلاثة : وزير داخلية سابق : ممدوح سالم رئيس الوزارة ، ووزير حالي : سيد فهمي ، ووزير لاحق : اللواء حسن أبو باشا مدير أمن الدولة لا يقصدهم الحس الأمني بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى .

ويقول صاحب التذكيرات بعد قليل : « لم يكن أمامنا بعد هذا القرار ، إلا الاستمرار في عمليات المتابعة الأمنية العادية ، ولكنني انتهزت فرصة حديث صحفي معي أجراه أحد المحررين بجريدة «الأسرام» في الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية ، استشاراً لبعض المشكلات التي تعاني منها الجماهير ، وكان في خلفية تفكيري في تلك اللحظة ذلك المخطط الذي يدبره ذلك التنظيم السري ، في محاولة إلى دفع قياداته وعمره من جهات أخرى تعمل حارح إطار الشرعية والقانون للتراجع عن أي محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام » .

«ثم تأتي المقارقة الأخيرة في ذلك الوقت ، متمثلة في بعض البيانات التي نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتي أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل ، بما أوحى ثانياً إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمده تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلاً . ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماماً ، فقد كاسر القرارات قد أعدت على وجه اليقين ، وكان التفكير كيف تصدر ، ويبدو أنه انتهى أخيراً لكي يتم ذلك بأسلوب الصدمة » .

ويروي حسن أبو باشا تفصيلات هامة عن تطور الأحداث في ١٧ و ١٨ يناير ينبغي لكل من يحب دراسة تاريخنا أن يقرأها بالتفصيل ولكن الذي لا بد لنا أن نطلع القاريء عليه في هذا الفصل هو تلك المقرة التي يروي بها أبو باشا نجاح أمن الدولة في تحقيق السيطرة على الأحداث وذلك حيث يقول : «ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمي وبيبي حور هذا الإجراء ، وكان المنطق الذي حكم المناقشة أن الاعتبار الأمن الذي تتعلق بتأمين الوطن في لحظات الخطر الشامل ، لا بد من أن تتسع إلى المدى الذي يضمن الإحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التي تعمل عن

عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهي والمنطقي في مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الإجراءات الأمنية عن مثيلاتها التي تتخذ في الظروف العادية في مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير من حيث النطاق المكاني ، أو احتمالات التداعيات ، ومن هذا المنطلق فقد تطلعت الاحداث للأمنية للمحد من التداعيات ، ومن الخسائر البشرية والمادية ، ضرورة اتخاذ قرار فوري لتسيع دائرته وتشمل ضبط حوالي ٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات الشيوعية المختلفة الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دوراً بارزاً في محاولات تصعيد الموقف ، ولقد تعد هذا القرار الفوري أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الإجراءات القانونية لعرض من تم ضبطهم على النيابة العامة ، والملاحظة التي يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير ، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية ، واعتقد أنه لا مجال لأي تعليق آخر أكثر من ذلك !! ، فقد حوصرت عناصر التضجير ولم يعد في مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب !! . وقكتي فقط أعود هنا لكي أذكر بتلك الوثيقة التي أشرت إليها في صدر هذا الفصل والتي ضبطت لدى أحد القيادات الهامة في تنظيم حزب العمال الشيوعي (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلاً عن أسباب فشل أحداث يناير في الوصول إلى عايتها ، وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصري لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأرقة ، وإلى إغفال أهمية احراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزي ومعهم صفار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة .

(٩)

ويتحدث صاحب المذكرات بعد هذا عن «ظلال التطورات اللاحقة» فيروي لنا اندعاش الوزير سيد فهمي حين علم بحروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه ، ثم يروي بعض ما دار في بعض الاجتماعات ومنها أنه «في أعقاب التشكيل الوزاري الجديد ، وفي اجتماع مع اللواء نبوي اسماعيل الذي عين نائباً لوزير الداخلية للأمن في ذلك التعديل ، حرص أن يذكر في بداية الاجتماع أن تحقيقاً سيتم لتحديد المسؤوليات عما وقع من أحداث ، وكان الرد أنى أئمنى أن يتم فعلاً هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة ، وحتى نضع أيدينا على جميع سليات ما حدث سياسياً وأمنياً ، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئاً من ذلك لم يتم عن وجه الإطلاق» .

كما يروي لقاءه بممدوح سالم وكيف أن سيد فهمي كان كبش الفداء الذي توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية !! ثم يختم حسن أبو باشا الفصل الأول ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذي برأ المتهمين في أحداث يناير ١٩٧٧ .

(١٠)

وعلى مدى الصفحات الأولى من الفصل الثاني (ص ٦٣ - ٧١) يتناول حسن أبو باشا باقتدار وموضوعية شديدين خلفيات نشأة الإرهاب في مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة . ثم يخصص فصلاً فرعياً آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية ، ويروي اللواء حسن أبو باشا

واقعة في غاية الأهمية عن لقاء عقدته الثورة في الحوامدية في عام ١٩٥٣ وهتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذي لم يكن معروفاً بعد ، ومدى الغيظ الذي انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول . «أي الإخوان لا تكونوا كالبيضاء تردد ما لا تعي» كما يروي حسن أبو باشا بعد ذلك ذكرياته الأمنية عن حادث عتيال عبد الناصر في المنشية (١٩٥٤) ثم عن أحداث ١٩٦٥ . وبعد أن يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن بشاعة التنظيم السولي للإخوان المسلمين ، فإنه يتحدث بالتقادم واضح لتفكير الرئيس السادات في تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان فيقول «وبعد ولاية الرئيس السادات في نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخي في موقف نظام الحكم من التيار الديني السياسي ومكاد التاريخ يعد نفسه ، فكما حدث في بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسي الثورة إلى ذلك الالتقاء المرحلي مع جماعة الإخوان لكي تكون سنداً شعبياً لها في أولى مراحلها ، فقد تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى ، ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسي بين الثورة وجماعة الإخوان وأطلع على تفصيلاته ، بل شارك في محاكمات قيادات الإخوان عام ١٩٥٤ ، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك السهم في لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ أحكام إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها في الفكر والمنهج تصوراً بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نوع من التوازن السياسي الذي يحقق له استقراراً في الوضع السياسي العام» .

ويروي المؤلف ذكرياته عن الأحداث التي شهدتها السبعينات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين ، ويعترف حسن أبو باشا في صفحة ٨٣ بأن حادث الفينة العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوقفاً عنه قبل وقوعه معلومات كافية . ويعترف اللواء حسن أبو باشا أيضاً في صفحة ٨٤ بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامي غير كافية حتى الآن

ويسجل صاحب الذكريات لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نه كثيراً إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر في ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قال فيه بالنص . «الأحراس تذر وتدق بشدة ، لتصل إلى أذان العلماء من رجال الدين والاجتهاد والفكر والتربية والإعلام ، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة ، وعلاجه ديمي ونفسي واجتماعي وإعلامي ، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تنذع بالتليفزيون والإذاعة وتشر بالصحف ، ليكون حواراً موسعاً يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتهاد والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية ، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبى الإرادة ويتكلمون بلسان رؤسهم ، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية في الدولة ، وزارة الأوقاف والأزهر ، والدعوة السلفية ، وجميع أجهزة الإعلام إذ إنها لابد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها»

ويقضي حسن أبو باشا في الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلاية وهو يتساءل في ص ٨٩ : «فلماذا لم تقف جماعة الإخوان وهي الأقدم

والأكثر عدداً وانتشاراً والأقوى اقتصادياً ، والأكثر خبرة في عمليات الأجهزة السرية وأعمال العنف والإرهاب ، لماذا لم تقف موقفاً حاسماً من هذه الجماعات ؟ لقد كان موقفها في حقيقة الأمر موقفاً زئبقياً صدياً بدأت تلك العمليات خلال عام ٧٣ وما تلاه حتى عام ١٩٨١ ، وكان ذلك سبباً في صدامها مرة أخرى مع الرئيس الراحل عندما قرر اعتقال عدد من قياداتها ، وفي مقدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهم ، ولكن التساؤل مازال قائماً ، هل بدأت الجماعة تنظر إلى تلك الجماعات المتطرفة التي تخصصت في عمليات العنف والإرهاب على أنها بمثابة سبيل مرحلي لجهارها السري السابق ؟ ولماذا يتصاعد أن تكون قيادات هذه الجماعات ممن لهم انتهاء إخواني سابق ؟ هل يجزئون الأرض للجماعة الأم ؟ هي كلها تساؤلات ماوالت تحتاج إلى إجابة وإن كانت هناك إجابة ترد من وقت لآخر على لسان جماعة الإخوان أن أعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسي ونحن كميلون ناحتوا كل ذلك !! كما يتحدث حسن أبو باشا عن جذور الفتنة الطائفية على مدى الصمحتين [٩٠ - ٩١] .

(١١)

ويجاء صاحب هذه المذكرات برأى واضح وصريح له أدلته القوية حول علاقة أحداث أكتوبر ١٩٨١ بأحداث سبتمبر ١٩٨١ ، وهو رأي ينهى احترامه خاصة وأن مؤلف هذه المذكرات لم يكن مشاركاً في رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١ فهو قد ترك منصب مدير أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لا يمنعه من الإنصاف والبعد عن استغلال الظروف للإساءة إلى مَنْ خففوه ثم خففهم هو بالعودة إلى مكانه فيقول . «ليس صحيحاً على وجه الإطلاق أن مؤامرة أكتوبر التي بدأت بحادث المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر ، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الأمني عقب تلك الأحداث ، أن تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكونا وليد اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل ، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر ، خلال تلك الفترة من حيث الإعداد التنظيمي والتتقيف الفكري ثم الإعداد لمدى من خلال تخريب الأسلحة بأنواعها والمفرقات يشتى أشكائها والتدريب عليها في أماكن مختلفة من المحافظات ، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التي تمت والتحقيقات التي أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذي سيشار إليه فيما بعد »

ويورد حسن أبو باشا واقعة هامة تدل على مدى القصور الأمني الذي وصل إليه الحال في آخر عهد السادات فيروى «في أوائل النصف الثاني من سبتمبر تقدم مواطن ذكر أنه يعمل سائق تاكسي إلى مكتب اللواء حسين السباحي مدير الأمن العام في ذلك الوقت ، وأبلغ بأن شخصاً آخر قد سعى إلى ضمه لتنظيم سرى يسعى إلى الحصول على أسلحة وأهم طلبوا منه محاولة تدبير بعض المبالغ الرشاشة ، واتصل بي مدير الأمن العام تليفونياً ، وكنت في ذلك الوقت أشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام ، وذكر تفاصيل البلاغ ونظراً لأهمية مضمونه فقد طلبت من مدير الأمن العام أن يرسل المبلغ بصحبة أحد الضباط لمدير مباحث أمن الدولة وأن يتصل في نفس الوقت بوزير الداخلية ويحيطه علماً بموضوع البلاغ وما اتحد من إجراء ، وقد أجرى جهاز مباحث أمن الدولة بعد ذلك إجراءات فنية

لمحصر الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الأسلحة من المبلّغ ، ومن خلال هذا الشخص اكتشف صلته بالعقيد عسود الزمر الضابط بالمخابرات الحربية فى ذلك الوقت والذى تمكن من الحرب فور شعوره باكتشاف أمره ، ولعننا نذكر تلك العبارة التى وجهها الرئيس الراحل فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر للدفاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عندما قال «الضابط الذى هربان وهو سامعنى ذلوقت أحسن له يقدم نفسه» .

(١٢)

ويؤكد صاحب المذكرات فى صفحة ٧٧ ما تناقلته الإشاعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧ لسبب واحد هو ألا يكون بدلاً من وزير الداخلية كوزير قادم ، وبحكى حسن أبو باشا الواقعة بمرارة شديدة (من دون أن يتعرض لذكر الشائعات) فى غضون حديثه عن وقائع ٦ أكتوبر ١٩٨١ حين أعيد مرة أخرى لأمن الدولة فيقول «وكننت قد نُقلت من موقعى كمدير لمباحث أمن الدولة قبل ذلك بأربع سنوات خلال شهر يوليو ١٩٧٧ وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدعة نفسية لى سواء من حيث التوقيت أو من حيث ملائمة الموقع الجديد من الناحية الأدبية مقارنة بموقعى السابق . وكان واضحاً أن الأمر فى محمله كان متعلقاً بحسبات وهمة عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة ، وابتعدت تماماً منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الأمن السياسى» .

وفى هذا الكتاب صفحات مضيئة (صفحة ٩٧ وما بعدها) عن دور الشرطة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال الرئيس أنور السادات فى ١٩٨١ .

كذلك فقد دفع حسن أبو باشا نفسه إلى أن يتبنى (فى كتابه) قضية الضباط الذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يدفع عنهم دفاعاً مجيداً ، ثم ختم هذا الدفاع فى [صفحة ١٠٧] بحديث الحکم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط .

ويستعرض المؤلف على مدى صفحة ١١٠ وما بعدها حلقات مقاومة ١٩٨١ وأسباب فشلها ، ويحييد اللواء حسن أبو باشا فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتارة لكل جوانب المشكلة .

(١٣)

كما يقدم صاحب هذه المذكرات للقارىء فكرة الواضح فى الوسائل الكفيلة بمواجهة الإرهاب ، ويضع أمامنا مجموعة من الأسئلة فى صفحة ١٢٧ ثم يبدأ فى الرد على هذه الأسئلة ، ويبدو ذكاء أبو باشا فى هذا الجانب فى أنه لم يقدم مروحاً نظرية قمحسب ، وإنما اتخذ هذه الفروض مدخلاً إلى الحديث عن سياسته حين تولى وزارة الداخلية وبدأ عقد ندوات الحوار . . وهكذا نجد أبو باشا يسارع إلى الحديث عن الدور الذى أداه ، بل هو يعترف بذلك الإسراع حين يقول فى ص ١٢٩ . «وها لابد أن أسارع لأذكر أن مدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لتتطوّر أسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطوّر ، لكنى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهة أسانيد مماثلة

ومتطوق بماتل يطرحه العلماء والفقهاء والمتخصصون في الدراسات الإسلامية ، مدلاً من تلك الشعارات المبهمة التي تطرح لمجرد التأثير النفسي ، وكان التصور أن الأمر لا يخرج عن احتمال من احتمالين : أين الصواب وأين الخطأ ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل ، أين الشعور الذي له بعد ديني صحيح ، وأين الشعار الذي يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك ؟ ، وهي كلها يجب أن تكون تساؤلات موضوع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أي شائبة تسند إليه ، وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير ، وكان اقتناعهم جميعاً أنهم يسهمون بعلمهم في مرشد الدعوة الإسلامية ونقيتها من أي تأويل أو سند باطل ، ثم كانت الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التي صطبت خلال أحداث أكتوبر من تنظيم الجهاد ، وقل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر ، وبذلك تمت أولى الندوات وحقت نجاحاً ملحوظاً ، من حيث الصراحة المطلقة التي تم الحوار بها ، وعمق الأسانيد التي طرحها العلماء الأفاضل في مواجهة كثير من الأفكار التي طرحها أعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح »

ويروي حسن أبو باشا كيف تم تسجيل هذه الندوة وكيف فكر في إذاعتها وكيف نارت تحفظات عديدة على هذا المبدأ ، ويقول حسن أبو باشا « وكان من المحتم في صوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء الدكتور مؤاد محي الدين في الموضوع . . . واطلاقاً من ذلك فقد عُرض على سيادته في عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين . وسُئل عن انطباعه بعد مشاهدتها ، وكان تعليقه أنه من المهم أن يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التي تدمغ في وضح تام كثيراً من المفاهيم الخاطئة التي تقحم على الفكر الإسلامي الصحيح ، وبدى بعد ذلك في عرض تلك الندوات في برنامج أسبوعي تحت مسمى «ندوة للرأي» . .

ويطالبها حسن أبو باشا عبد تاليف هذا الكتاب (١٩٨٧) بالعودة إلى هذا الأسلوب مع معاودة ظهور الظاهرة بصورة حادة !!

(١٤)

ويحكى صاحب هذه المذكرات كيف علم باختياره وزيراً للداخلية فيقول : «ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسي عندما شكلت وزارة جديدة في أول يناير سنة ١٩٨٢ برئاسة المحرم الدكتور مؤاد محي الدين ، وضمت كثيراً من الوجوه الجديدة ، وكانت المفاجأة الأخيرة في حياتي الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزاري الجديد وتنقلني إلى معترك الحياة السياسية ، فقد علمت ظهر اليوم السابق على إعلان التشكيل الوزاري - من اللواء بوى اسماعيل وكان هو الذي يشغل منصب وزير الداخلية - بأنه تقرر اختياري وزيراً للداخلية خلفاً له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير ، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها » .

ويتحدث حسن أبو باشا عن فهمه لوظيفة وزير الداخلية فيقول ، «فوزير الداخلية مسئول عن

متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير في قنواتها الشرعية ولا تتجاوز القوانين التي تحكم المجتمع ، ثم هو مسئول عن جانب هام من العملية الانتخابية ، وهي بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة ، سواء في مراحلها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطة القضائية إلى مرحلة إعلان نتائج الانتخابات ، وفي جميع مراحل اصطلاحه بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية واسيستها في إطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسي العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لا مبرر له .

(١٥)

ليس في كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة لشخص معين إلا لشخص واحد هو المعمور له الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى احتلف معه أبو باشا في كثير من الجريئات طيلة عملها المشترك في السورارة ، ومع ذلك فإن حسن أبو باشا يسارع إلى إطراء فؤاد محيى الدين والحديث عن مراهبه حيث يقول « وفي نفس الوقت فإننى وقد عملت مع السرحل الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولاً رجل طاهر عفيف اللفظ ، ثم هو ثانياً رجل سياسة واسع الإدراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة في قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء له تلك المقدرة التنفيذية ، التى تنسق بين العمل التنفيذي في مجالاته وتربط بينه وبين السعد السياسى للواقع الاجتماعى ، ولكنه بالرغم من خبرته في العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه في المجال الطلابى ، ثم في تنظيمات ثورة يوليو ، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطوير الواقع وصولاً إلى تميز سياسى يرتصيه . وكان ذلك هو نموذج السرحل السياسى الذى احتلفت معه في عدد من القضايا التى لاتصل بموضوع الانتخاب فقط ، ولا أذكر أن خلافاً آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء ، ولا أدعى أنى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها ، ولكننى وقد عملت في حصن الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلالها كثيراً من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائماً أن النتائج لا تأتى من فراغ ، وإنما تراكم التفاعلات لتصر في النهاية تلك النتائج ، وكان في يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التعبير ، أن مساط الاستقرار رهين بتسريح السعد الديمقراطى ، وأن قضية الانتخاب تمثل محوراً أساسياً هذا السعد » .

ثم يحدد المؤلف قضايا الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محيى الدين ، الأولى حول ترشيحات القوائم والثانية حول دور وزير الداخلية وستعرض لهذا بعد قليل والثالثة ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعصوية مجلس الشعب والرابعة حول موقف الباعا شودة والخامسة وهى النقطة الخلافية التى أشار إليها أحمد بهاء الدين في المقال الذى نقله عنه حسن أبو باشا

ويسغى لنا أن نطلع القارىء هنا على بعض آراء المؤلف فيما يتعلق بدور وزير الداخلية . يروى حسن أبو باشا في ص ٢٢٤ فيقول : « وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء ، فوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين يتحدث في موضوع لم أتقبل للحظة و حدة أنه كان يمكن أن يكون مشار

حديث ، قال : إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم الشك ، أبلغوا بهم يلتمسون أن الشرطة تقف موقفاً معارضاً من الحزب الوطني ، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية ، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطني ، ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المسبوق إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف ، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أنى غير أمين على مسئوليتي ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى السورارى على الفور ، ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أى حقيقة .

وقبها يتعلق بترشيحه لعضوية مجلس الشعب يحكى صاحب المذكرات ويقول : «ولكى فيما يتعلق بترشيحي لعضوية مجلس الشعب ، كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح ، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية ، فإن تقديري المبذولى أنا فى مصر يمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى ، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية ، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن حوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبي ، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المناقشة الانتخابية » .

وهذا نموذج آخر للخلافات يرويه حسن أبو بشا يقول : «كانت المفارقة الأخرى أثناء إعلان نتيجة الانتخابات بعد غيباتها ، ولقد انعقد مؤتمر صحفي بمكتب وزير الداخلية للإعلان عن النتائج النهائية ، وتأكيدها لواقعية فى هذه الانتخابات ، فقد صعدت إلى البنة فى إعلان نتائج المحافظات تصاعدياً ، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعدياً حتى آخر المحافظات ، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢٪ ، ولذلك كانت هى البداية ، ثم ما يليها - وخلال انعقاد المؤتمر وإعلان النتائج إذا بمدير مكتبى - العميد محمد تولى - يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة ، كان فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين ، وكان أميناً عاماً للحزب الوطنى فى نفس الوقت قد اتصل وسأل عن مجموع عدد الحضور ونسبة من أعطوا منهم صوتهم لصالح حزب الوطنى ، وطسب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس ، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩٪ على أساس أن جميع الحضور فيها عدا عدداً ضئيلاً من الأصوات الباطلة ، قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى الذى لم يكن أمامه قوائم أخرى لأحزاب المعارضة .

ولكن هذا المنطق كان معاً كما يقال فى اللغة العسكرية : «لأننا نسير محدث سر » ، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية ، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى ، وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر إعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات ، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١٪ من مجموع الناخبين المقيدين ، الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات ، بعد استبعاد الأصوات الباطلة » .

ويروى حسن أبو باشا أيضاً أنه كان من أنصار الانتخاب الفردي ولكن الآراء تغلبت للقائمة [ص ٢١٨] كما يروى خلافه مع د. فؤاد محيى الدين حول سير المعركة الانتخابية وهو يروى هذا الخلاف تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها ، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيى الدين ، وقد أثار حسن أبو باشا أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ أحمد بهاء الدين في فبراير ١٩٨٧ أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين بثلاثين شهراً . يقول حسن أبو باشا : «ولقد رأيت أن أجعل مدخل هذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير أحمد بهاء الدين - شفاه الله - أوردها في عموده بعنوان يوميات في جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٨٧ ونصها الآتى . «كان المحرم الدكتور فؤاد محيى الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأفدوهم وأطهرهم يداً ، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرايه والتطرف في تنميذ إرادته ، ومن الأشياء التى تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذى تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة السببية الذى صدر عام ٨٤ والذى تم إلغاؤه في نهاية عام ١٩٨٦ بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ، والذى تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالى في أوائل عام ١٩٨٧) وغير معارضتى هذا القانون منذ مولده كتابة ، والتنبيه على عواقبه الخطيرة كانت لي مشاجرات عيفة في مكتبه أو على التليفون سمعت بعنفها معرفة شخصية قديمة ، آخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانحباب (يقصد انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بيلتين اثنتين ، عقب يوميات كتبها هنا ، وأردت أن أكسر حلدته في النقاش ونحن في ساعة متأخرة من الليل ، قلت له : هل أنت منزعج من نتائج الانتخابات المقبلة إلى هذا الحد ؟ إننى أعتقد أن الحزب الحاكم سيال ما لا يقل عن ٧٥٪ من المقاعد ، ودون حاجة لكل هذه الأغصان والأشواك والمسامير في قانون الانتخابات ، وأذهلى رده الصاعق فقد قال لي بأعلى صوت ، وأنا أعلم كم كان سمرقاً ومريضاً في آخر الحملة الانتخابية ٧٥٪ بس ١٩ ليس أقل من ٩٥٪ ، ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن هذه الرعة ، وقلت له : لقد ناقشنا في هذا الموضوع كثيراً ، والانتخابات بعد عد ، فلا مجال للجدل الآن ، ولكننى أكرر ما قلته لك في مكتبك ، إن الاستقرار في البلاد والتمتع لما هو أهم من الصراع السياسى لن يتحققا بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان ، وقد حسنت أنه قال لي هذا الرقم ٩٥٪ في ثورة حماس ، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار في مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطنى سينال ٧٥٪ من المقاعد واعتبر هذا انهزامية وأسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء ، لماذا أروى هذه الواقعة الآن ، بعبارة بسيطة أرىحوسا من تفاصيل قانون الانتخابات ومواعده ، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لا يفهمونها ، تكلموا في السياسة لا في اللوائح ، الاستقرار السياسى والديمقراطى لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزاب ، المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان ، مادامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم ، هذا ما يمليه بعد النظر»

(١٦)

أما آخر فصلين من فصول هذا الكتاب «الحكم المحل والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية في مصر» فهما بلاشك من أهم فصول هذا الكتاب وليس فيهما مقرة إلا وتستحق كثيراً من التأمل والتقدير للأفكار التى احتوتها هذه الصفحات الجميلة المعبرة التى لن يختلف اثنان على قيمتها ، بيد أننا في هذا الفصل قد لا نحتاج إلى استعراضها وقد وصلنا إلى هذه المرحلة من ملل القارئ منا ، ولكننى لا أعتقد أنه سيصيبه الملل ولو لحظة واحدة من قراءة هذا الكتاب العظيم لهذا الوزير العظيم .

ببليوجرافيا

- ١- «أوراق سياسية» ، ٣ أجزاء ، سيد مرعى ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ ، وهو موضوع الفصل الثانى .
- ٢- «صفحات من تهربتى» ، لعثمان أحمد عثمان ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ ، الطبعة الثالثة ، وهو موضوع الفصل السادس
- ٣- «سنوات مع عبد الناصر» ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، وهو موضوع الفصل السابع ١٩٨٤
- ٤- «ما بعد عبد الناصر» . أيام السادات ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الثامن
- ٥ «ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى» ، د. عبد الجليل المرسى ، دار الشروق ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل الثالث
- ٦- «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» ، إسماعيل فهمى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الخامس ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٨٧ .
- ٧- «الرأى والرأى الآخر» . كلمات وراء الأحداث ، للدكتور أحمد خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل التاسع .
- ٨- «مذكراتى فى السياسة والثقافة» ، للدكتور ثروت عكاشة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ ، وهو موضوع الفصل الرابع ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٠ .
- ٩- «فى الأمن والسياسة» ، مذكرات حسن أبو باشا ، دار الهلال ، ١٩٩٠ ، وهو موضوع الفصل الحادى عشر .
- ١٠- «كنت وزيراً مع عبد الناصر» ، د. عبد الوهاب البرلى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢ ، وهو موضوع الفصل العاشر .
- ١١- «مشاوير العمر» ، كمال حسن على ، دار الشروق ، ١٩٩٤ ، وهو موضوع الفصل الأول ، وقد أعد للنشر فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٥ .

كتب للمؤلف

- ١ - الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً ،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى في الأدب العربي عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢ - مشرفة بين الذرة والذروة ،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية في أدب التراجم عام ١٩٨٢] .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٣ - كلمات القرآن التي لا نستعملها (دراسة تطبيقية لنظرية العبارات اللفظية) .
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٤ - يرحمهم الله (كلمات في تأيين بعض الشخصيات)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٥ - من بين سطور حياتنا الأدبية (دراسات أدبية)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٦ - الدكتور أحمد زكي ، حياته ، وفكره ، وأدبه
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٧ - مايسنرو العبور المشير أحمد اسماعيل ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٨ - سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .
- ٩ - الدكتور علي باشا إبراهيم ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٠ - الحلول الجزئية هي الأجدى أحياناً .. مستقبلنا في مصر ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١١ - التشكيلات الوزارية في عهد الثورة ،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ١٢ - الدكتور سليمان عزمي ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

- ١٣- الدكتور نجيب محفوظ ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦
- ١٤- دليل الخبرات الطبية القومية مع مقدمة وإفية عن تاريخ وحاضر مؤسسات
التعليم الطبى المصرى ،
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .
- ١٥- الصحة والطب والعلاج فى مصر ،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .
- ١٦- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعددية ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨
- ١٧- رحلات شاب مسلم ،
دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩
- ١٨- الببليوجرافيا القومية للطب المصرى ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجراء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة
- ١٩- منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ،
رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠
- الطبعة الثانية أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى ، دار الشروق ، ١٩٩٤ .
- ٢٠- مجلة الثقافة [١٩٣٩ - ١٩٥٢] تعريف وفهرسة وتوثيق ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣
- ٢١- شمس الأصيل فى أمريكا (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، ١٩٩٤
- ٢٢- أوراق القلب (رسائل وجدانية) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤
- ٢٣- مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشرىحية تاريخية نقدية لعشر مذكرات
سياسية]
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤
- ٢٤- المحافظون (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية ، ودراسة لتسلسل
وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

المحتوى

٥	تقديم
٧	هذا الكتاب
١٥	الفصل الأول : مشاوير العمر للمغفور له كمال حسن على
٣٥	الفصل الثاني : أوراق سياسة للمهندس سيد مرعى
٤٩	الفصل الثالث : ذكريات اقتصادية للدكتور عبد الجليل العمرى
٦٣	الفصل الرابع : مذكراتى فى السياسة والثقافة للدكتور ثروت عكاشة
	الفصل الخامس : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط
٧٩	للاستاذ إساعيل فهمى
٨٥	الفصل السادس : صفحات من تجربتى للمهندس عثمان أحمد عثمان
٩٧	الفصل السابع : سنوات مع عبد الناصر للاستاذ ضياء الدين داود
	الفصل الثامن : ما بعد عبد الناصر . . أيام والسادات
١٠٩	للاستاذ ضياء الدين داود
١١٥	الفصل التاسع : الرأى والرأى الآخر كلمات وراء الأحداث للدكتور أحمد خليفة
١٢٩	الباب العاشر : كتبت وزيرا مع عبد الناصر للدكتور عبد السوهاب البرلسى
١٤١	الباب الحادى عشر : فى الأمن والسياسة مذكرات اللواء حسن أبو ياشا
١٥٧	القائمة البيليوجرافية
١٥٨	كتب للمؤلف
١٦٠	المحتويات

رقم الإيداع ١١٣٤٦ / ٩٤

I.S.B.N. 977 - 09 - 0253 - 5

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع حراد حسن - هاتف : ٢٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٢٩٢٤٨١٢
 بيروت - ص ب : ٨١٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

مذكرات وزراء الثورة

عندما يكتب السياسي ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعاً من التأليف الذي يقوم على التحليل . . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى في استعراضه للذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . . فأمر يستطيع القارئ النابه أن يكتشفه . . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات بين المؤيدين والمعارضين . . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعهم الثورة . . . بين المستفيد من الثورة وبين المحسرواح منها . . . إلى آخره هذه المقاييسات بين الاضداد ١٢ ربما . . . ولعل اعتذار قارئ الذكريات (الدكتور الجوادى) في مقدمته هؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعميق وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جناناً من مازق الاعتماد على الذكريات في التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . حتى لقد أصبحت أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب . ولم يكن مناوئاً حيث . . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المستذكرين . . . وحسناً فعل . . . ولا بد أن يفعل غيره حتى لا تترك مثل هذه الأفعال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذي يصحح الكاتب ويعلم القارئ . . . وتبقى الحقيقة الخالصة أملاً منشوداً يسمى إليه الباحثون .

د. د. عاصم كرسوق



To: www.al-mostafa.com